جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الإدارة في الجامعات الجزائرية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية
تخصص: قانون إداري

إعداد الطالبتين:
- دراجي زهية
- قرفوف كنزة نور الإيمان

إشراف الأستاذ:
د/ معزوز على

لجنة المناقشة

الأستاذ(ة) د/غنيمي طارق.....رئيسا
الأستاذ(ة): د/ معزوز علي .....مشرفا ومقررا
الأستاذ(ة): د/ سعودي أعمر.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل الخيرات والبركات

وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات والسلام على الرحمة المهداة سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد:

نتقدم بكل معاني الشكر والاحترام والتقدير الى استاذنا المحترم المشرف

" الدكتور علي معزوز" على موافقته الاشراف على هذا البحث لما أفادنا به من خبرته الواسعة وثقافته العالية اذ لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة رغم مسؤوليته الكبيرة فجزاه الله فجزاه الله عن كل خير

كما نتقدم بالشكر والعرفان الى الاساتذة الكرام الذين سيتفضلون بمناقشة موضوعنا

والشكر الموصول لجميع الأساتذة والمعلمين الذين ساهموا في تعليمنا مبادئ العلم التي تقود الى سواء السبيل

الى الى جميع من كانوا عونا لنا ولو بكلمة تشجيع

اهـــداء

إلــى من قال تعالى فيهما:

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم.

إلى والدي العزيز حفظه الله

إلى والدتــي حفضها الله ورعاها

إلــى أحب الناس إلى قلبي إخوتــي وأخواتي

إلــى رفيق دربــي زوجي

إلى ابنتي: خولة

إلى أبنائي: أيوب، يوسف وسيم

إلــى كل من ساهــم في تعليمي أساتذتي الكرام

زهية

اهداء

أهدي تخرجي وثمرة تعبي إلى من تودعي بدعوة ... أمي الغالية وابي الغالي أسأل الله أن يحفظهما لي وإلى أخوتي وأخواتي

إلى من فارقنا ومزال ذكراه خالدة في أذهاني راجية من الله عز وجل أن يتغمد روحه الطاهرة برحمته الواسعة.... جدي الغالي.

كنزة نور الايمان

قائمة المختصرات

ص: صفحة

ص ص : صفحات متتالية

ط: طبعة

د ط: دون طبعة

ج: جزء

ج ر ج ج : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

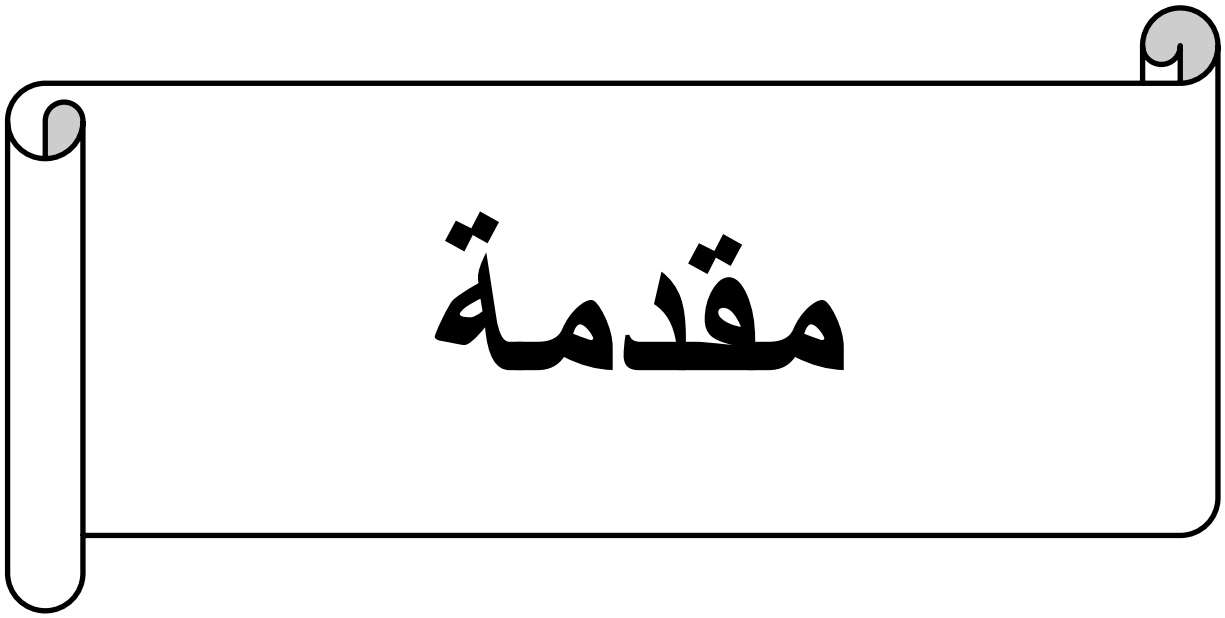
مقدمة

مقدمة:

شهد العالم في السنوات القليلة الماضية تطورا هائلا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستويات عديدة، وكان لذلك أثرا كبيرا على الإنسان و أسلوبه ومنهجه في الإدارة، ولقد بدأت الكثير من المنظمات في تبني مفهوم الإدارة الالكترونية في جميع أنحاء العالم، كما أصبحت كثير من المعاملات الداخلية تتم عبر شبكة الانترنيت، ومن ثم أتاحت فرصا للتواصل بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية المعقدة، وتلعب تكنولوجيا المعلومات دورا كبيرا في العمل الإداري المعاصر باعتبارها آلية من آليات الإدارة الحديثة والتي يجب تطويعها لصالح العمل الإداري، وأحد الموارد الأساسية لتلك الهياكل في التعامل مع الظروف والمستجدات العالمية التي تتصف بالتغيير السريع والمنافسة الحادة، بالإضافة إلى أنها إحدى الأسلحة الإستراتيجية للهياكل الإدارية للتغلب على الصعوبات البيروقراطية من جهة والتواؤم مع طبيعة العصر ومنتجاته الإلكترونية من جهة أخرى.

تعتبر الإدارة الإلكترونية في الوقت الراهن من أهم سمات المؤسسات المعاصرة، والتي يطلق عليها مؤسسات القرن الحادي والعشرين، خاصة وأن أنشطتها تستند إلى المعرفة المعلوماتية، وأنها مؤسسات إلكترونية تقدم خدماتها لسائر المستفيدين منها دون الاعتماد على الأنشطة الورقية، وبالتالي لم يعد أمام أي مؤسسة تريد أن تواكب التطورات السريعة والمتلاحقة لنظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من خيار، سوى الاتجاه نحو ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة، والذي انتقل فيه التنافس بين الشركات في الأسواق العالمية إلى مؤسسات التعليم العالي وهو تنافس من نوع جديد محوره الإبداع والتطوير كمنهج للوصول إلى الأهداف المسطرة.

وعلى اعتبار الجامعات في الوقت الحاضر من أهم مؤسسات إنتاج المعرفة وهي اليوم مفتاح التقدم والنمو في أي بلد من بلدات العالم، فهذا يستدعي ضرورة النظر الجاد في كيفية تطوير قدراتها، وتحديث المناهج التعليمية والطرق البيداغوجية لكي تتحول من مجرد

مؤسسات ناقلة للمعرفة إلى مؤسسات منتجة لها، والتفكير في الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية حاليا قد يكون من أولى أولويات قطاع التعليم العالي.

يعد التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي ليس ضربا من ضروب الرفاهية، وإنما حتمية فرضتها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة، حيث ساهم التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة بتحسين جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات في تزايد التوجه نحو تبني تطبيقات الإدارة الإلكترونية حيث أن تطبيقها يعد فرصة لمؤسسات التعليم العالي لتطوير أدائها، بالإضافة إلى زيادة قدرتها في التعرف على مختلف جوانب الهدر في الوقت والطاقات الذهنية والمادية فيها ومواجهة كل مشكلات الإدارة التقليدية والتقليل منها.

كما يرتكز تطبيق الإدارة الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي على ضرورة تطوير خدمات هذه المؤسسات، وذلك من خلال تحديد ما هو الأفضل والأخذ به، وما هو أسوأ لتركه، فالإدارة الإلكترونية بلا شك أسلوب لضمان النجاح والتطور، وحتى تستطيع مؤسسات التعليم العالي تحقيق ذلك، لا بد أن تعمل دوما على تحسين طرق العمل بداخلها بتبني تطبيقات الإدارة الإلكترونية والوصول إلى التفوق لتحقيق التقدم والرقي للمجتمعات البشرية وتزويدها بالكفاءات العلمية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

– التعرف على أهم النظريات والأسس لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العالي.

– ملاحقة ومجارات مختلف المؤسسات للأحداث التكنولوجية الجارية بالعالم.

– معرفة المعوقات التي تواجه عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعات الجزائرية ومعرفة آليات التغلب عليها.

يستمد هذا البحث حيوية موضوعه وأهميته من النقاط التالية:

– التعرف على الإدارة الإلكترونية ومختلف أنماطها باعتبارها من المواضيع الحديثة التي يمكن من خلالها تطوير الأداء الإداري للجامعات.

وعليه استنادا لما سبق نطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء الجامعات الجزائرية؟

للإجابة على الاشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي باعتباره منهج ملائم لإجراء هذه الدراسة، لأنه يتلاءم وطبيعة المشكلة المدروسة ويساعد على إلقاء الضوء على جوانبها المختلفة عن طريق الوصف والتحليل مع الاستشهاد بأهم الأفكار والاستناد على ما تيسر من مراجع.

الفصل الاول

تطور الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية

الفصل الاول

تطور الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية

أثبت البحث العلمي في المجالات الإدارية أهميته من ناحية السعي الدائم إلى تطوير النظم الإدارية، و رفع الكفاءة لتقديم مستوى أفضل من الخدمات الإدارية عامة و الجامعية خاصة حيث تسعى الحكومات او الإدارات الجامعية لرفع مستوى الرضى عن ادائها ومن جهة اخرى نجد المواطنين و الشركات و الطلبة يتطلعون الى تحسين مستوى الخدمات الحكومية و الإدارات الجامعية و خاصة ان التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات انعكست يشكل كبير مباشر او غير مباشر على حياة الافراد في مختلف المجالات ، حيث يسعى الباحثون دائما إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الإدارة و خاصة الإدارة العامة، يسعى ايضا للقضاء على الظواهر المعيبة و السلبية في النظم الادارية القائمة.

وإلى جانب الفساد الإداري الذي يعد أبرز هذه المشكلات التي تطرح العديد من العراقيل لتقدم الإدارة فإن الإدارة التقليدية تعاني من عدم امكانيتها في مواجهة التطور ارت الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى عدم القدرة على مواكبة تطلعات المواطنين والطلبة والشركات، ومع التطورات الحاصلة اليوم في تكنولوجيات المعلومات والاتصال، فقد أصبحت الإدارة الإلكترونية تفرض نفسها كحل مناسب وفعال لمواجهة التحديات الجديدة في تنمية أداء الإدارات ككل و الجامعات الجزائرية خاصة، فهي تعد البديل الأمثل للإدارة التقليدية. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى كل من مفهوم الإدارة الإلكترونية، أهميتها أسس تطبيقها في الجامعة الجزائرية ومساهمتها في تنمية أداء الجامعة الجزائرية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية

في ظل التطور الهائل في التقنيات الحديثة والثورة المعلوماتية، وتوفر شبكة الأنترنت وشبكات الاتصال الأخرى تنتهج الإدارة الحديثة وسائل متقدمة تساعدها على إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف بشكل سريع وكفاءة أكثر، وهذا بفضل التحول من العمل الإداري التقليدي إلى إدارة حديثة تعتمد على تقنية متطورة ويطلق عليها مصطلح الإدارة الإلكترونية، أصبح من الضروري على كل الإدارات عامة والإدارات الجامعية خاصة الاستفادة من تلك التقنية لضمان وتطوير أساليب العمل، وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة عالية ويخدم احتياجات الافراد و تطلعاتهم سنتطرق في هذا المبحث إلى إبراز أهم النقاط المتعلقة بالإدارة الإلكترونية من مفهوم ومبادئ وأهداف و تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول

مفهوم الإدارة الالكترونية

تعد الادارة الالكترونية من أبرز نظم الادارة الحديثة التي ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعنصر اساسي لتطوير الادارة التقليدية وبالتالي سنحاول في هذا المطلب معرفة نشأة الإدارة الإلكترونية(الفرع الأول) ثم نعرض تعريف الادارة الالكترونية ونبين أهم خصائصها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نشأة الإدارة الالكترونية

شهد العالم تغيرات كبيرة و تقدما متسارعا في مجال التكنولوجيا هذا ما اصطلح عليه بالثورة المعلوماتية فقد ادى دخول التكنولوجيا المتطورة في كثير من مجالات الحياة الى تغيير الطريقة التي يعيش بها الناس و كيفية عملهم حيث أدت كذلك إلي ظهور جيل جديد في الإدارة تعتمد على أساليب جديدة وذلك من اجل تحسين الخدمات للمواطن والقضاء على البيروقراطية

وتحسين أعمالها وجودة خدمتها [1]، وهو ما اصطلح عليها كذلك بالإدارة الرقمية ، او الإدارة الإلكترونية بذلك فإن ظهور الإدارة الإلكترونية جاء بعد التطور السريع للتجارة الإلكترونية وانتشار شبكة الانترنت [2].

ونستطيع القول ان بدايات الإدارة الالكترونية بدأت في الولايات الامريكية منذ سنة 1960 عندما ابتكرت الشركة العملاقة IBM مصطلح معالج الكلمات على فعاليات طابعتها الكهربائية كان سبب اطلاق هذا المصطلح هو لفت نظر الإدارة في المكاتب الى انتاج هذه الطابعات عند ربطها مع الحاسوب و استخدام معالج الكلمات WORD PROCESSING و ان اول برهان على أهمية ماتم طرحه ظهر في سنة 1964 عندما انتهجت هذه الشركة جهاز طرحته في الأسواق اطلق عليه اسم MT/ST كاختصار ل :(الشريط الممغنط –maginetic tape) (جهاز الطابعة المختار –selectrictypewriter) .

حيث كانت هذه الطابعة مع شريط ممغنط فعند كتابة أي رسالة باستخدام هذه الطابعة يتم تخزين الكلمات على الشريط الممغنط وبالإمكان طباعة هذه الرسالة بعد استرجاعها من الشريط على الطابعة ووفرت هذه العملية جهد كبير خاصة عندما يتطلب الامر ارسال نفس الرسالة الى عدد كبير من العملاء.

وبدات فكرة الإدارة الالكترونية كأحد النظم الحديثة في الإدارة تطرح نفسها في عام 1992 اثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون حيث أعلن انه يريد ان يجعل من التطور المتسارع في مجال المعلومات وفي سنة 1993 كانت الولايات المتحدة الامريكية اول من بدا الخطوات الأولى في تنفيذ الإدارة الالكترونية .

في حين ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالإدارة الالكترونية، ظهر مع بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل، وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنميةالاقتصادية السياسية والاجتماعية.

[1] احمد سمير محمد، الادارة الالكترونية، دار المسيرة، الاردن ،2009، ص 85.

[2] المرجع نفسه، ص 86.

الإدارة الالكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة، في ظل ثورة المعلومات، وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن والمؤسسات، وربط الإدارة العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا، وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها , كانت الإدارة التقليدية تعتمد على أساليب بسيط في حين أن الإدارة الالكترونية تعتمد على أساليب متطورة وحديثة كأجهزة الحاسوب التي تستخدم من اجل الإحصاء .

ومع توفر الانترنيت حلت العديد من المشاكل الإدارية والان على نحو متزايد لتعزيز الوصول الى الخدمات الحكومية وتقديمها لصالح المواطنين وشركاء الاعمال والموظفين.

الفرع الثاني: تعريف الإدارة الإلكترونية

قبل أن نذهب إلى تعريفات الإدارة الالكترونية المختلفة تجب الإشارة إلى أن هناك العديد من التسميات التي تدل على استعمال تكنولوجيا العالم والاتصال في النشاطات الإدارية منها: "الحكومة الإلكترونية، الحكومة الرقمية، الحكومة الذاتية، الإدارة الإلكترونية ... الخ، ويرجع هذا إلى اختلاف آراء الفقهاء في تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية حسب الجانب الذي يهتم به كل فقيه[1].

ويعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المفاهيم التي قدمت لها العديد من التعريفات غير أنه قبل أن نقوم بتحديد بعضها فإنه جدير بنا أن نقدم تعريفات لكل من مصطلح الإدارة والالكترونية على حدا[2].

[1]– نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004 ،ص:127.

[2]– عرفها كل من مزهر شعبان العاني بأذنها" استراتيجية " إدارية في عصر المعلوماتية غايتها التوظيف الأمثل للموارد المعلوماتية وفي اطار الكتروني حديث، وفي ظل اعتبارات التشغيل السليم للموارد البشرية والمادية بالأسلوب الالكتروني ليصار إلى تحقيق الكفاءة في تسخير الجهود وإنفاق الأموال لبلوغ الغايات المستهدفة من قبل المنظمة المعنية

– **مفهوم الإدارة:** هي من أصل لاتيني ويطلق عليها بالإنجليزية managment أي مهام الإدارة في مستويات التنفيذ، وهي الوظيفة أو النشاط الذي يقوم به المديرون وليست المنظمة التي تدير، كما أنها تعبر عن القيام بالأعمال بالاعتماد على الأفراد الآخرين[1].

تعريف هينريفايول: الإدارة هي أن تريد وأن تتنبأ وأن تخطط وتنظم وتصدر الأوامر والتنسيق وأن تراقب[2].

– **تعريف الالكترونية:** هي عملية الالتقاء بين الحاسوب وشبكات الاتصال والكترونيات المستهلك.

وتعرف الإدارة الالكترونية ككل :

– هي استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية بكل ما تقضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان ويطال هذا المعنى حتى الأمور الغير إدارية.

– هي مدخل تكاملي لاستثمار الجهد والوقت والحيز والكينونة الاقتصادية وتعزيز الخدمة وتحقيق الرضا للجميع[3].

– هي الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا[4].

– انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت دون أن يضطر العملاء إلى الانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات.[5]

---

[1] محمد الصيرفي، **الإدارة الإلكترونية** ،دار الفكر الجامعي شركة جلال للطباعة العامرية، مصر ،2008.ص 110.

[2] محمد سمير أحمد، **المرجع السابق**، ص ص 25، 26.

[3] – المرجع نفسه، ص .26.

[4] علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الالكترونية**. دار وائل، عمان، الأردن ، 2008، ص 32.

[5] محمد محمود الطعامنة، طارق شريف العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. الاردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص ص 10-11.

– أما الدكتور سعد غالب إبراهيم يعرفها: انطلاقا من محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها، مثل الحكومة الالكترونية والأعمال الالكترونية، ويعرف الإدارة الالكترونية باعتبارها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة هي إطار يشمل كل من الأعمال الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة، أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة[1].

– هي استخدام وسائل اتصال تكنولوجية المتنوعة والمعلومات في تسيير سبل أداء الإدارات الحكمية لخدماتها العامة الالكترونية (teleservices)ذات القيمة والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الالكترونية عبر بوابة واحدة.[2]

هو إجراء إداري يعتمد على تسخير الانترنت والشبكة المعلوماتية للتخطيط والتوجيه والتحكم في مصادر المشاريع والأعمال لتحقيق أهداف المنظمة.

من خلال المفاهيم السابقة نستنتج بأن الإدارة الإلكترونية تعني الابتعاد عن استعمال الأوراق واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة بدلا من الأساليب التي كانت تستعمل في الإدارة التقليدية وهي تؤدي إلى تقديم الخدمات للمواطنين دون الرجوع والانتقال للإدارات شخصيا وبالتالي سوف يؤدي إلى استثمار الوقت والجهد المبذول وتحقيق رضا الجميع.

الفرع الثالث: خصائص الإدارة الالكترونية

لعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي إلى نموذج الإدارة الالكترونية مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال، مما يجعل هذه الأخيرة تتسم بجملة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

1–إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.

[1] عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر. (مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، ص 13.

[2] حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية.(مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام, جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006–2007)، ص 05.

2-تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.

3-تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

4-توفيرتكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.

5-التعلم المستمر وبناء المعرفة، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا والمتابعة وإدارة كافة الموارد[1].

6-صفة التواصل الدائم فهي إدارة بلا زمان إذ تستمر 24 ساعة متواصلة الأمر الذي ينهي معاناة الأفراد في طابور الانتظار، ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

7-مرونة تنظيمية يعكسها طابع المؤسسات الشبكية، والمؤسسات الذكية، باعتبارها تعتمد على صناعة المعرفة.

بالإضافة إلى هذه الخصائص تتميز الإدارة الالكترونية بخصائص جوهرية نذكرها كالتالي:

1-زيادة الإتقان: إن الإدارة الالكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام، والانشطة الإدارية التقليدية وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات.

2-تخفيض التكاليف: إذا كانت الإدارة الالكتروني في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، فإن انتهاج نموذج المنظمات الالكترونية سوف يوفر ميزانيات مالية ضخمة حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.

3-تبسيط الإجراءات: أمام الحاجة للتحديث، والعصرنة عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على الاستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات، وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع خاصة في ظل تنوع الفئات التي تستهدفها أنشطة المنظمات العامة.[2]

---

[1] عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر. (مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، ص 17.

[2] محمد سمير أحمد، **المرجع السابق** ، ص73.

4-تحقيق الشفافية: فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، إذ تعتبر بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة.

المطلب الثاني

مدخل حول مؤسسات التعليم العالي

تحرص جميع الدول في العصر الحالي على التوسع في التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص، هذا الأخير يمثل قمة الهرم التعليمي، حيث أنّه المصدر الأساسي لإعداد الثروة البشرية للأمم، وحيث أن مؤسسات التعليم العالي هي ذروة النظام التعليمي، فإنالأمر يستلزم تقديم بعض المفاهيم الأساسية حول هذه المؤسسات، وعليه جاء هذا المبحث ليتناول في بدايته أهم الجوانب المتعلقة بالتعليم العالي، ثم ليتطرق بعد ذلك إلى ماهية مؤسسات التعليم العالي وأدائها.

الفرع الأول: مضمون التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي من بين القطاعات التي أضحت تُعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، وذلك نظراً للدور الذي يؤديه في مجال إنتاج المعرفة، فهو يشكل عنصراً أساسياً في منظومة المجتمع، وتظهر أهميته بكونه يساهم في تزويد المجتمع بالكفاءات البشرية المتخصصة والقادرة على المشاركة في بناء مجتمع مؤسساتي متطور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

أولا/ مفهوم التعليم العالي :

إن هذا النوع من التعليم يأتي بعد مراحل تعليمية سابقة له، فهو يعتبر تتويجاً لهذه المراحل، والحديث عن مؤسسات التعليم العالي يقودنا إلى الإشارة بأن هناك وجهة نظر تذهب إلى التمييز بين مفهومي التعليم العالي والتعليم الجامعي، بالرغم من أنالتعليم العالي يشمل العديد

من المؤسسات بالإضافة إلى الجامعات، إلا أن التعليم العالي والجامعي على العموم لهما نفس المدلول، وذلك باعتبار المفهوم المحوري لكلا النمطين (العالي والجامعي) يرتكز أساساً على مفهوم البحث والتكوين، كما أنأغلب مؤسسات التعليم العالي تمثلها الجامعات بنسبة كبيرة مقارنة بعدد المعاهد والمدارس العليا والمتخصصة التابعة لمختلف القطاعات .بالنسبة لمفهوم التعليم العالي فهناك عدة تعاريف لهذا النوع من التعليم نذكر فيما يأتي بعضاً منها :

التعريف الأول: يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون 99-05 في المادة الثانية بأنّه" :***كل نمط للتكوين أو التكوين والبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات متخصصة ومعتمدة من طرف الدولة***[1]، ويضمن هذا التعليم في مجال التكوين العالي: التكوين العالي للتدرج، التكوين العالي لما بعد التدرج، ويساهم في التكوين المتواصل .التعريف الثاني: يقصد بعبارة التعليم العالي وفقاً لنص التوصية الخاصة بالاعتراف بدراسات وشهادات التعليم العالي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين المنعقدة في شهر نوفمبرمن عام 1993 «: برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة[2]."من خلال التعريفين السابقين :

يمكن القول أنالتعليم العالي هو ذلك النوع من التعليم الذي توفره الجامعات أو غيرها من المؤسسات الأكاديمية التي تمنح الدرجات العلمية كشهادات الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه وغيرها من الشهادات العالية، كما ينطوي أيضاً هذا النوع من التعليم على أنشطة إعداد الأفراد وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات والخبرات المتخصصة بهدف مسايرة التطورات الحاصلة في الوقت الراهن.

[1] ،القانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 4 أفريل 1999 ، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ج ر العدد 24 الصادر في 21 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 6 أفريل 1999.

[2] خالد ممدوح إبراهيم الإدارة الالكترونية و افاق تطبيقاتها العربية مركز البحوث معهد الإدارة العامة الرياض 2005صفحة 51

ثانيا/ النظام الهيكلي للتعليم العالي بالنسبة للنظام الهيكلي للتعليم العالي بصفة عامة فهناك ثلاثة أنماط رئيسية مكونة لمؤسسات التعليم العالي، وهي :

. 1 :المعاهد والكليات: وتدعى المؤسسات قصيرة الدورة، وتستمر الدراسة فيها لأقل من أربع سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، ويحصل خريجي هذه المعاهد على دبلوم مهني أو فني، وفقا لطبيعة التخصص، وتختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها، فبعضها كليات متخصصة ككليات إعداد الأساتذة والمعلمين، وبعضها متعدد التخصصات (Technique Poly)[1].

. 2: المعاهد العليا أو المدارس العليا : وهي نمط من مؤسسات التعليم العالي، تَعنّى بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمسة سنوات بعد المرحلة الثانوية، ليتم الحصول منها على شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة [2].

. 3 :الجامعات: وهي تأتي على رأس الهرم في النظام التعليمي في أنحاء العالم كافة، وذلك نظراً لما تؤديه من مهام متعددة، وخاصة فيما يتصل بتكوين رأس المال البشري الذي يتمتع بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة، كما تُعد الجامعات أكثر الأنماط انتشاراً، وهي تضم مجموعة من المعاهد والكليات، هذه الأخيرة بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها عموما إلى ثلاث سنوات، ماعدا بعض الكليات التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة ككليات الطب والعلوم الهندسية .إنالفرق بين الجامعة والمعهد يكمن في أنهذا الأخير يتخرج منه الفنيين والمهنيين الذين تحتاج إليهم الدولة ممن لا تستطيع الجامعات توفيرهم سواء من حيث العدد أو النوعية، وبهذا يكون العمل الرئيسي للمعاهد هو تلبية احتياجات سوق العمل، وإكساب الطلبة المهارات التي تطلبها ممارسة مهنة معينة، في حين أنالجامعة وحتى إن كانت تشارك المعاهد في الإعداد العلمي لبعض المهن، فإنها تنفرد برسالة تجعلها تتميز بالنظرة الشاملة إلى وحدة المعرفة وتكاملها والالتزام بنقلها وتجديدها .كذلك تستمد جامعة مفهومها من البيئة والمجتمع

[1] علي أحمد مذكور، التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000 ،ص:25

[2] شبل بدران، جمال دهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار البلقاء، القاهرة، مصر، 2001 ،ص:7

الذي أنشأها، ويرى علماء التنظيم التربوي أنّ ه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة، وذلك نظراً لارتباطها بالأهداف التي أنشئت لأجلها، والتي تختلف من دولة لأخرى، فكل مجتمع يؤسس جامعته بناءعلى مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ومن ثّمة تصبح الجامعة مؤسسة تكوين، لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد من داخل جهازها، بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي تقوم على أساسه، وبالتالي فكل جامعة تعكس فلسفة المجتمع الذي توجد فيه؛ " كما يعود أصل مصطلح "جامعة) University) " إلى اللغة اللاتينية، وهو مشتق من مصطلح Universitas)،)الذي يعني الإتحاد والتجمع، وقد تم استعماله ابتداءاً من القرن الرابع عشر ميلادي للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي، كما استخدمت كلمة "الجامعة" لتدل على تجميع الأساتذة والطلبة وفي اللغة العربية يعد المصطلح ترجمة 1حقيقية للكلمة الإنجليزية University)[1].

كما عرفت الجامعة بأنها:" تلك المؤسسة التعليمية التي تُقدم لطلبتها الحاصلين على شهادة البكالوريا، تعليماً نظرياً معرفياً، يلازمه تدريب مهني فني بهدف إخراجهم إلى الحياة العملية كأفراد منتجين، فضلاً عن مساهمتهم في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر في تفاعلات هؤلاء الطلبة المختلفة في مجتمعهم بما تَّملكه من قدرات أكاديمية وبشرية[2], " ومن الناحية الاقتصادية، تعرف الجامعة على أنها: "مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما وبأقل التكاليف الممكنة[3]. "

[1] رفيق زراولة، دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 12 ،13 نوفمبر 2005 ،ص:2.

2 [2] ذهبية الجوزي، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، :22.ص، 2013-2012 .

[3] رفيق زراولة، مرجع سبق ذكره، ص:2.

ثالثا/ أهمية التعليم العالي

تعد التعليم العالي من بين القطاعات الاستراتيجية الأولى وأهمها على الإطلاق في سياسات الدول الحية، لهذا تعمل مختلف الحكومات على تطويره باستمرار في ظل مراقبة شديدة لما توصلت إليه مختلف الدول عبر العالم من تقدم وتطور في هذا القطاع، فالمجتمعات التي لا تعطي أهمية للتعليم العالي والبحث العلمي لا يمكنها أن تساير التطور وإنما ستظل رهينة المجتمعات المتعلمة، هذه الأخيرة تبحث باستمرار عن بديل أفضل لواقعها عبر تطوير العلوم والمعارف وتوظيف الاختراعات بغاية ترقية الفرد والمجتمع والدولة[1],كما يعد التعليم العالي ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط بتقدم الأمم وبقدرتها على توظيف العلم في خدمة الفرد والمجتمع, ولقد أصبح العمل على تطوير أنظمة التعليم العالي لتُلائم الأهداف والمصالح العامة العليا من الأولويات الوطنية، ومجال الاهتمام الرئيسي للحكومات والمنظمات التعليمية والمتخصصة, "ويعتبر التعليم العالي مصنع إعداد القيادات الفنية والإدارية والأخصائية في المجتمعات المتقدمة وفي الدول النامية، يتسم بالطابع الأكاديمي الذي يتجه نحو إعداد القوى البشرية اللازمة لحاجات المجتمع.[2] "

لذّلك تُحاول مؤسسات التعليم العالي في الوقت الراهن الاستجابة لمتطلبات العصر من خلال إعداد الأفراد المؤهلين في شتى المجالات للعمل وقيادة مختلف المؤسسات نحو تحقيق أسباب التنمية التي تمثل محصلة مطالب مختلف المجتمعات من دون استثناء وعلى مد العصور.

الفرع الثاني: خصائص مؤسسات التعليم العالي ووظائفها

نظراً للدور الكبير الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنماطها في النهوض بالمجتمعات ورفع مستوى معيشتها، سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم خصائص ووظائف هذه المؤسسات.

[1] محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، ط1 ،دار الجيل، بيروت، لبنان، 2000 ،ص ص:10-12

[2] -محمد مقبل عليمات، النظام التربوي الأردني في ضوء النظم التربوية المعاصرة، ط1 ،جامعة اليرموك، عمان، الأردن، 2001 ،ص:158.

اولا: خصائص التعليم العالي

تمتاز مؤسسات التعليم العالي بعدة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، يمكن عرضها فيما يلي[1] :

-يتسم العاملون بالتأهيل العالي وامتلاك المعارف والمهارات المتقدمة وبالتالي تصعب إداراتهم.

-يتّسم محور نشاط مؤسسات التعليم العالي بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأولى، مضمونه التعليم والبحث العلمي واللّذان يتطلبان إدارة فعالة؛

-تّعد مؤسسات التعليم العالي ولا س□يما الجامعات منها الحلقة المجتمعية الأكثر صلة مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصها واهتماماتها؛

-يعد الاستثمار في قطاع التعليم العالي استثمارا طويل الأجل لا تظهر نتائجه في الأجل القصير أو المتوسط أحياناً، كما يصعب قياسها وفق آليات حساب إيرادات الاستثمارات الأخرى، ولا يعدالربح بمفهومه التجاري محور اهتمام مؤسسات التعليم العالي خاصة إذا كان تمويلها حكومياً أو من جهات لا تهدف للربح؛

-ترتبط مؤسسات التعليم العالي بنظيراتها من المؤسسات الأخرى بصلات ذات طبيعة خاصة تميل في العادة إلى التعاون ولا تخلو أحيانا من المنافسة سواء كانت تلك المؤسسات وطنية أو أجنبية، ويتمثل إنتاجها في البحوث العلمية والمعارف والمهارات والتجارب العلمية؛

- تُعظم مؤسسات التعليم العالي المعرفة لأنها تدرك أهميتها وتعرف دورها في الحفاظ عليها واستمرار بقائها أولا وفي تطور المجتمع وتقدمه وتحركه إلى الأمام؛

-تّعد المعرفة المنتوج الرئيسي الذي تنتجه مؤسسات التعليم العالي، وحتى تتمكن من إنتاجها، يتعاون أفرادها كلهم وخاصة الأساتذة، وتكون الوسيلة الرئيسية التي يستخدمونها جميعا هي البحث العلمي؛

[1]- بسام فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم والتجارة، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 374 ،القاهرة، مصر، 2003 ،ص ص:26،25.

– التعليم العالي يعمل ضمن منظور اجتماعي في المقام الأول، من منطلق أنمؤسسات التعليم العالي تسعى لخدمة المجتمع في شتى مجالاته وبالتوازي والتعاون مع المؤسسات الأخرى؛

– التعليم العالي يعمل ضمن منظور ثقافي عام والذي يفسر من خلال اهتمام مؤسسات التعليم العالي بالبعد الفلسفي للحياة، واستعراض الثقافات البديلة والرائدة في العالم التي لا تتعارض مع مبادئ المجتمع ووضعها خدمة لمجالات الحياة المتعددة؛

–التعليم العالي يعمل ضمن منظور اقتصادي من خلال تسخير مختلف العلوم والتكنولوجيات لتحقيق الإنتاج الوفير ذو التنافسية العالية المتمثلة في التميز بالجودة والأسعار التنافسية المتناسبة معهذه الجودة[1]تحتاج المؤسسة الجامعية إلى تمويل عالي وخاصة في مراحل تأسيسها، وتم العائد من الاستثمار فيها بالبطء النسبي.

ثانيا/ وظائف مؤسسات التعليم العالي :

تمارس مؤسسات التعليم العالي دوراً بارزاً في خدمة المجتمع وتطويره، وتتجلى أهم وظائفها في العناصر التالية:

. 1–البحث العلمي وإنتاج المعرفة: يعتبر البحث العلمي الأداة الرئيسية لإنتاج المعرفة وزيادتها، فهو تَعمقٌ فيها؛ وتُعد مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنماطها المؤسسات الأكثر قدرة على تحقيق ذلك، بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية ومتخصصة، فهي تُولي له عناية خاصة لأنها تدرك أهميته وتعرف دورها في الحفاظ على المعرفة واستمرارها وبقائها[2]. وعليه فإنالمنتوج الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي هو المعرفة، كما تُعد هذه المؤسسات المكان الأمثل للأبحاث العلمية وذلك لسببين رئيسين هما :

[1]–أحمد بن عيشاوي، التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية، ورقة بحثية في إطار الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 20 ماي 2010 ، ص256.

[2]–عبد الله بواطنة، الجامعات وتحديات المستقبل، مجلة عالم الفكر، المجلد19 ،العدد 2 ،الكويت، 1998 ،ص09.

♣أنّها تتوفر على الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات البيئة؛

♣أنّها القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، كما يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع سواءكانت حكومية أو القطاع الخاص .على هذا الأساس فإنالبحث العلمي يعد وظيفة رئيسية لمؤسسات التعليم العالي، وحتى تتمكن هذه الأخيرة من إنتاج المعرفة ونقلها بصورة مستمرة فإنذلك يتطلب توفر الإمكانيات الضرورية التي تمكنّها من تحقيق هذا الهدف.

. 2 . إعداد القوى البشرية: تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم العالي منذ نشأته في العصور الوسطى، حيث أُسندت لمؤسسات التعليم العالي مهمة إعداد الطلبة لسوق العمل، وذلك بإكسابهم المهارات والكفاءات التي يحتاجونها قصد الاندماج في الحياة المهنية والمشاركة في التنمية الشاملة.

.3 .خدمة المجتمع وتنميته: تُعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحالي، بما توّفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تُنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تزيد رغبتهم الجادة في البحث عن المعرفة وتؤدي الواقع، واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروفالاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع[1].

. 4 .التعليم: تعتبر الخدمة التعليمية بمثابة الطريق الأمثل لنشر العلم والمعرفة ونقلها من جيل لآخر، كما تُعد من الاهتمامات الأساسية لمؤسسات التعليم العالي، إذ تعتبر مركزاً للإشعاع الحضاري تهدف إلى تنمية المجتمع في كافة المجالات.

فمن المنظور الثقافي تعتبر مؤسسات التعليم العالي المساحة الأكثر أهمية في اكتساب القدرات الثقافية من خلال قيامها بأكبر عدد من النشاطات التعليمية والأدبية والفكرية والفنية والرياضية، وبذلك فهي شريك أساسي في صياغة الهيكل العام للثقافة الوطنية بمعناها الواسع؛ أما من

[1]– عزيز إبراهيم مجدي، المنهج التربوي وتحديات العصر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2002 ،ص ص:77،76.

المنظور السياسي فهي تُعد المكان الأفضل لبناء أجيال قادرة على تحمل مسؤوليات المستقبل، من خلال التربية السياسية.

للطلبة، وذلك بتوفير حياة جامعية تُنمي شخصيتهم سياسياً وتُعينَهم على فهم حقوقهم ومعرفة واجباتهم، وتدعم ثقافة الحوار والتسامح واحترام التنوع والتعدد والمساواة، فضلاً عن إتاحة مساحة من الحرية والديمقراطية تتيح للطالب التعبير عن نفسه .

انطلاقاً مما تقدم يمكن القول إن مؤسسات التعليم العالي كانت ولا تزال تسعى إلى المساهمة في خدمة المجتمع وتطويره وترقيته وهذا شيء طبيعي، لأنهذه المؤسسات هي مؤسسات اجتماعية يعمل المجتمع على إنشائها كي تساهم في التنمية الشاملة في كافة مناحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الفرع الثالث: التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي وتوجهاتها

تَمر مؤسسات التعليم العالي في الوقت الراهن بمجموعة من المتغيرات والتحديات العالمية في جميع النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي تتميز بسرعة التغير من ناحية، مع شموليتها وعالميتها وتعدد أبعادها من ناحية أخرى، وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذا الفرع :

أولا/ التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي :

تواجه مؤسسات التعليم العالي خلال العقدين الأخيرين ضغوطاً متزايدة وتحديات كبيرة[1]، تتمثل في :

. **1:النمو السريع في المعرفة** : حيث بلغت معدلات تزايد المعارف والعلوم حداً لا سابق له، وهذا التزايد أصبح من الضخامة إلى الحد الذي يصعب على أي فرد متخصص– مهما حاول– أن يتأقلم بكل المعارف في مجال تخصصه، وقد أدى هذا النمو المعرفي إلى ظهور العديد من

[1]–شبل بدران، جمال دهشان، مرجع سبق ذكره، ص:38.

الاكتشافات والاختراعات والتي أحدثت بدورها تغيراً واضحاً في طرق المعرفة بل وفي الحياة الإنسانية كلها.

. 2 :**الثورة العلمية والتكنولوجية:** خاصة مع الاتجاه المتزايد نحو استخدام الآلة في مجالات الحياة المختلفة، وتطور تكنولوجيا الآلات المتناهية في الحجم والأدوات المعقدة والأجهزة عالية الطاقة، والتي من المتوقع أن تحدث تغيرات جوهرية في البيئة الطبيعية والاجتماعية.

. **3 :التطور الهائل في نظم ووسائل الاتصال:** وهو ما جعل الأخبار والأفكار والمعلومات في أيمكان في متناول الجميع، بحيث الكلّ يستطيع الإلمام بما يجري حوله من أحداث، وأصبح العالم اليوم كما يقال بحق قرية صغيرة بفضل التقدم الهائل في وسائل الإعلام والأقمار الصناعية.

. 4:**التغيرات السريعة في طبيعة المهن في سوق العمل:** وذلك نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، حيث اختفت مهن وحرف وأخرى في طريق الاختفاء، وظهرت مهن وحرف جديدة اقتضتها ظهور المخترعات الحديثة.

. **5 :الحرية الاقتصادية والتجارية:** من خلال انتشار مفاهيم الخوصصة وظهور نمط جديد في تقديم الخدمة التعليمية من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة (الربحية)، والنظر إلى التعليم العالي كسلعة يمكن أن تُقدم من ضمن الخدمات الأخرى التي تباع للأفراد، واتفاقية الجاتس) GATS) والتي تُعد أول اتفاقية قانونية تركز على تجارة الخدمات، والتعليم هو أحد مكونات هذه الاتفاقية، والغرض منها هو تسريع وتيرة تحرير التجارة في قطاع الخدمات من خلال التخلص من كثير من العقبات الموجودة، وقد أثرت اتفاقية(GATS) في الاتجاهات المتعلقة بالتعليم العالي من حيث:

♣تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم البرامج العلمية والتدريبية محلياً وعالمياً؛ زيادة الطلب على التعليم العالي ;

♣زيادة تكاليف التعليم العالي في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة؛

♣زيادة عدد الراغبين في الاستثمار في التعليم العالي، وتنامي الاستثمارات الأجنبية في تقديم البرامج، وفتح فروع لمؤسسات التعليم العالي .بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، فإنها تواجه تحديات كبيرة أثرت على المستوى المهني والمؤسساتي، نذكر منها[1] :

♣البطالة المتزايدة في أعداد الخريجين، حيث بدأت تتراكم في العديد من الأقطار العربية، وعدم مطابقة المخرجات مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية ;

♣اتسام التعليم العالي في الوطن العربي بصفة عامة بالتقليدية والتقليد، إذ أن وظيفته كانت تنحصر في تقديم المعرفة والتركيز على التخصصات في الأقسام النظرية وتدني مستوى البحث العلمي وعدم توافر الدعم الكافي ;

♣قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في كثير من التخصصات؛

♣عدم ملائمة أو ضعف مدخلات التعليم العالي من طلبة الطور الثانوي من حيث طرق التدريس والتفكير التحليلي النقدي؛

♣تطابق محتوى البرامج الدراسية المطروحة في معظم الجامعات، إذ لوحظ وجود بعض التغيرات في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تتبع من حاجات المجتمع ولم تواكب التغيرات التكنولوجية والمعرفية؛

♣ظاهرة العولمة والتي أصبحت بمثابة الفكرة الأساسية التي يحاول بها واضعوا النظريات الاجتماعية أن يفهموا ويفسروا كيفية انتقال المجتمع إلى الألفية الثالثة، ولعل أهم هذه التفسيرات اعتبار الثورة التكنولوجية أحد أهم الإنجازات الضخمة التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين، والآخذة في النمو نموا أساسياً خلال القرن الحادي والعشرين في مختلف المجالات .فيما يخص تأثيرات العولمة[2] على أداء مؤسسات التعليم العالي، نذكر منها ما يلي :

[1]– خالصة فتح الله ، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لإحداث التطوير التنظيمي في التعليم العالي، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2011 –2012 ،ص ص:126،127.

[2]–أغادير عرفات جويحان، محمد عوض الترتوري، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات،ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006 ،ص:129.

♣إبراز الدور الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية في إعداد رأس المال البشري القادر على التنافسية؛

♣تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الأداء العلمي للجامعات وبروز نماذج تعليمية جديدة مثل التعليم عن بعد، والتدريب عن بعد ;

♣تزايد المطالب بدفع التعليم العالي للمشاركة العالية في التنمية من خلال الاستفادة من النماذج العالمية وبروز اقتصاديات التعليم.

ثانيا/ التوجهات العالمية الحالية لمؤسسات التعليم العالي :

تواجه مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحالي توجهات عالمية تكاد تكون عامة، وتتمثل أهم الأبعاد التي تتضح من خلالها هذه التوجهات فيما يلي :

. 1 :**التنويع في التعليم العالي:** التنويع في التعليم العالي يمكن أن يعرف على أنه أحد النتائج المباشرة للجهود التي بذلت ومازالت تبذل حاليا في كل أنحاء العالم، من أجل إدخال التغييرات الضرورية على بنية وأشكال مؤسسات التعليم العالي وعلى مناهج التعليم، التكوين والتدريب. إنهذه التغييرات مفروضة من طرف جملة من العوامل لمؤسسات التعليم العالي، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وخارجية كما يلي [1]:

:أ- العوامل الداخلية : من أهمها :

♣ :التطور السريع والمتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف استخدامها في مؤسسات التعليم العالي ;

♣الضغط المستمر على مؤسسات التعليم العالي بهدف تطوير مناهج وطرق بين الاختصاصات في التعليم والتكوين والبحث العلمي.

ب- العوامل الخارجية: تتمثل في :

[1]-أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس، ماستر، دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل ، رسالة ماجستير غير منشورة في علم النفس، جامعة قسنطينة 2 ،الجزائر، 2006 ،ص:26.

♣ارتفاع الطلب على التعليم العالي في المجتمع وضرورة إرضاء رغبات الطلبة غير المتجانسة؛

♣إنقطاعات الميزانية والتقشف في النفقات المخصصة لمؤسسات لتعليم العالي، والذي أجبر هذه الأخيرة على تطوير برامج جديدة وأنظمة في التعليم تكون اقتصادية أكثر ;

♣التطورات المتواصلة لاحتياجات سوق العمل والتي أرغمت بعض مؤسسات التعليم العالي المنشغلة بقابلية التوظيف لحاملي شهاداتها، على أن تفكر في التكوين لمهن وتخصصات جديدة ولتكنولوجيا وأساليب تسيير جديدة في المحيط الجديد متأثرة بظروف جديدة تتحكم فيها التجمعات الإقليمية وعولمة الاقتصاد العالمي.

إنتجمع هذه العوامل الداخلية والخارجية يفرض على مؤسسات التعليم العالي ضرورة التنويع في التعليم العالي، والذي يمكن أن يكون أكثر تفصيل حسب نوع المؤسسة وحجمها، طبيعة ومستوى الدراسات، الطلبة، موارد التمويل والهيكلة ;

. 2.التمهين في التعليم العالي: إنالتمهين في التعليم العالي ليس ظاهرة جديدة، ذلك لأنكل تعليم عالي له غاية مهنية، وإنّما الجديد يكمن في انتشار التكوين من أجل التوظيف في مختلف التخصصات وهو ما أدى إلى ظهور فروع جديدة, حيث يعتبر الضغط الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن حاجات الاقتصاد وسوق العمل هو السبب الأصلي في هذا التوجه نحو التمهين في التعليم العالي, فالضغط الاجتماعي يبدأ انطلاقا من الطلبة الذين يرون أن الدراسات العليا هي وسيلة للحصول على وظائف جديدة قبل كل شيء، أما الضغط الاقتصادي فيبدو جلياً من خلال الطلب المتزايد على التخصصات الجديدة على مستوىالتعليم العالي غير الجامعي مثل التكوين العلمي والتقني ذا الاتجاه المهني، إنهذه التخصصات تبدو وكأنها تتميز بقدرة أكبر على الاستجابة الفورية للتحولات الاقتصادية والصناعية للدول ;

. 3 .تدويل التعليم العالي: يقصد بتدويل التعليم العالي عملية الاندماج في نطاق دولي وثقافة عالمية وفي وظائف التعليم والبحث، هذا التدويل المتنامي للتعليم العالي هو قبل كل شيء

نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي السريع والذي تجاوز حدود الدول؛ إنه انعكاس للخاصية العالمية في نقل المعرفة والبحث.

إنمؤسسات التعليم العالي الطامحة إلى تحقيق التميز لا يمكنها الوصول إلى أعلى المستويات في كل مجالات المعرفة والعلم والبحث، وذلك بسبب التزايد السريع للمعارف وتطورها، وعليه يستحيل على كل مؤسسة منها التحكم فيها كلها، مما يجعل من التعاون الدولي في مجال التعليم العالي هدفاً مشتركاً لمؤسسات التعليم العالي العالمية، حيث ما يشهده الوقت من تكاثف الروابط الدولية في مجال البحث وانتشار مختلف أشكال الشبكات التي تربط بين مؤسسات التعليم العالي، الأساتذة، الباحثين والطلبة، كلها عوامل تؤكد على الحاجة للتدويل.

الفرع الرابع : ماهية أداء مؤسسات التعليم العالي

يعتبر موضوع الأداء من المواضيع الأساسية في نظريات السلوك الإداري بشكل عام والتنظيم الإداري بشكل خاص، نظراً لما يمثله من أهمية في الوصول إلى الأهداف المنشودة للمؤسسات بمختلف أنواعها، والتي تُعد مؤسسات التعليم العالي واحدةٌ منها، من هذا المنطلق سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول أداء مؤسسات التعليم العالي.

أولا/ مفهوم الأداء والمصطلحات المرتبطة به: يعتبر مصطلح الأداء مصطلحاً متعدد الجوانب والأبعاد لاقترانه وتداخله مع عدة مصطلحات ومفاهيم مشابهة له، وهذا ما يفسر اختلاف الباحثين في تحديد مفهومه، وفيما يلي توضيح لمفهوم الأداء وتحديد مفاهيم بعض المصطلحات المرتبطة به

. 1 **:مفهوم الأداء** : إنمصطلح " الأداء" هو الترجمة اللغوية للكلمة Performance) ،ويمكن إعطاءه المعاني التالية [1].

♣ :الأداء هو عبارة عن النجاح، أي عبارة عن دالة للتمثيل الناجح، فتتغير هذه الدالة بتغير المؤسسات و/أو العاملين فيها

[1]–يوسف بومدين، إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز، مجلة الباحث، العدد:5 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007 ،ص:33.

♣الأداء هو فعلAction ،يعبر عن مجموعة من المراحلProcessus وليس النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن

♣الأداء هو نتيجة عمل، بمعنى أنالأداء هو تقدير للنتائج المحصلة، وهي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد المتاحة بطريقة كفؤة وفعالة.

وفي الحقيقة، الأداء يعني إنجاز الأعمال كما يجب أن تُنْجز،فهو يعدمفهوماً شمولياً وهاماً بالنسبة لجميع المؤسسات على اختلاف أنواعها وتباين نشاطها، ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية. "وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع أن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراساتهم[1],"بالنسبة لكثير من الباحثين، اقتصر مفهوم الأداء على العامل البشري في المؤسسة فقط، أي على قيام الفرد بعمله أو مهامه طبقا للأهداف المسطرة. بينما ذهب آخرون إلى ربطه بالفعالية، التي يقصد بها درجة بلوغ الأهداف، وبالإنتاجية التي تعبر عن العلاقة بين الإنتاج والعوامل المستخدمة فيه (أداء الوظيفة الإنتاجية), وهناك من يربطه بالقدرة التنافسية، والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على الاستمرار في محيط تنافسي متطور، وهو ما يشير إلى الكفاءة والفعالية في آن واحد " ,كما أنه وباستثناء الدراسات التي تنظر للأداء على أنه سلوك بشري، فإن البقية تركز حول ربطه بالفعالية والكفاءة، سواء في المستوى الاستراتيجي أو في المستوى التشغيلي، حيث أنّه لا يمكن الحكم على أداء المؤسسة التي تمكنت من بلوغ أهدافها بأنه جيد، إذا كان ذلك قد كلفها الكثير من الموارد يفوق مثيلاتها؛ كذلك بالنسبة للمؤسسة التي تمكنت من توظيف كل الموارد المتاحة لديها، إذا حقق لها ذلك نتائج دون مستوى الأهداف المرسومة."

[1]–حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ،ص:81.

المبحث الثاني

الملامح الأساسية للإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

ان حاجة مؤسسات التعليم العالي الماسة للتعامل مع المتغيرات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يفرض عليها ضرورة الاتجاه نحو البحث عن أساليب إدارية حديثة ومتطورة تمتاز بالديناميكية بعيداً عن السكون. في هذا الإطار تُعد الإدارة الإلكترونية من أهم متطلبات هذا العصر المتجدد وركيزة أساسية له تتوافق مع طبيعة متغيراته، حيث تسعى كافة مؤسسات التعليم العالي لتطبيقها والأخذ بها بهدف تحقيق أهدافها، من هذا المنطلق خصص هذا المبحث لإبراز الملامح الرئيسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

المطلب الأول

دوافع تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

إن أي مؤسسة تسعى للتحول الإلكتروني أو ما يسمى بتطبيق الإدارة الإلكترونية، من البديهي أن يكون وراءه أسباب ودواعي دفعتها نحو هذا التوجه الإلكتروني، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي التي يمكن تلخيص أهم أسباب ودوافع تحولها نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية فيما يأتي:

. **1 :توجهات العولمة وترابط المجتمعات الإنسانية:** ساهمت التوجهات العالمية المتزايدة نحو الانفتاح والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة، مستخدمة في ذلك أدوات وأساليب تقنية ومعرفية كشبكات الإنترنت والاتصال الفضائي وما إلى ذلك من أدوات رقمية، ويشمل هذا الترابط مجالات المعلوماتية، الخدمات والعلاقات بكافة جوانبها الاقتصادية، الإدارية، العلمية والتقنية وغيرها [1] .

[1]–محمد سعدواي، مرجع سبق ذكره، ص:56.

. 2 :**تسارع التقدم التطور التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة بـه:** أدت الثورة التكنولوجية إلى ظهور مزايا نسبية عديدة لتطبيقاتها العلمية في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، بما في ذلك نوعية السلع والخدمات التي توفرها المؤسسات العامة والخاصة للمجتمع، وعليه يعتبر التقدم التكنولوجي فرصة متميزة للأفراد، الحكومات ومنظمات الأعمال لتحسين نوعية الحياة الإنسانية، كما أنحجم الاستثمارات المتزايد في قطاع التكنولوجيا يتطلب تعظيم الفوائد الناتجة عنه كخطوة لتسهيل الحياة وتحقيق الرفاهية الإنسانية عموماً [1].

. 3 :**الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة والتكيف معها:** إنانتشار وتطبيق مفهوم وأساليب الإدارة الالكترونية في كثير من المنظمات والمجتمعات، يحتم على كل دولة اللحاق بركب التطور تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلوماتية، والتنافس في تقديم الخدمات بناء على معايير السهولة والفعالية والكفاءة والنوعية والجودة، أي أنّه لا يمكن لأيدولة أو منظمة أن تبقى منغلقة على نفسها دون مواكبة التطور الطبيعي للحياة الإنسانية بأبعادها المختلفة.

. 4 :**التحولات الديمقراطية وما رافقها من متغيرات وتوقعات اجتماعية:** لقد ساهمت حركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في إحداث تغيرات جذرية في البناء المجتمعي عموما وطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية على وجه الخصوص. وقد رافق هذه التغيرات ارتفاع في مستوى الوعي والتوقعات الاجتماعية بما في ذلك نشوء رؤى جديدة للقطاع العام بكافة أبعاده. ويأتي في مقدمة هذه الرؤى ضرورة تحسين مستوى الأداء الكلي للقطاع العام، والارتقاء بمستوى أداء مؤسساته كما ونوعا وتوقيتًا وأسلوباً.[2]

وتمثل الإدارة الالكترونية فرصة متميزة للارتقاء بالأداء في القطاع العام.

.5: **انتشار الثقافة الالكترونية:** هناك فجوة بين الأجيال في مجال الثقافة الإلكترونية، فالأجيال الحالية تتعامل بسهولة مع الثقافة الإلكترونية، ولم يعد الأمر يتطلب شهادة جامعية

[1]–محمد جمال، مرجع سبق ذكره، 2009 ،ص:32.

[2]–خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، ط1 ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010 ،ص ص: 49،50.

متخصصة في الحاسوب، لكي يمكن التعامل مع التقنية الرقمية، فلقد انتشرت وسائل التعليم عن بعد ووسائل الإعلام والقنوات الفضائية الإعلامية ومحلات الإنترنت، وغيرها من وسائل لنقل الثقافة الإلكترونية، ولذلك فإن الأفراد في كثير من الدول تزايد لديهم الوعي عالميا وأصبحوا أكثر تطلعاً نحو خدمات أفضل وأسرع وأسهل، وبالتالي أكثر ميلاً نحو الإدارة الإلكترونية.

كما توجد مجموعة أخرى من الأسباب التي فرضت على مؤسسات التعليم العالي حتمية التحول إلى الإدارة الإلكترونية[1]، نذكر منها:

-الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال؛

-القرارات والتوجيهات الفورية التي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق؛

-ضرورة توحيد البيانات على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛

-صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء؛

-صعوبة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة التعليمية الواحدة؛

-التطور السريع في أساليب وتقنيات العمل داخل مؤسسات التعليم العالي؛

-التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات

-ازدياد المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس؛

حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل داخل مؤسسات التعليم العالي؛

[1]-طارق عبد الرؤوف عامر، الإدارة الإلكترونية: نماذج معاصرة، ط1 ،دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007 ،ص:45.

-تقديم نماذج جديدة من الخدمات مثل التعلم الإلكتروني، والذي يعني التعلم باستخدام الحواسيب وبرمجياتها المختلفة سواء على شبكات مغلقة أو شبكة مشتركة أو شبكة الإنترنت وهو تعلم مرن مفتوح.

بالإضافة إلى ما تقدم يرى الباحث أنّه كذلك من بين الأسباب التي فرضت على مؤسسات التعليم العالي ضرورة التوجه نحو تطبيق الإدارة الالكترونية ما يلي:

الزيادة السريعة في عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي من عام لآخر؛ ضرورة مواكبة التطور النوعي في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل ضمان البقاء؛ ضرورة تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي؛ تخفيف الأعباء المادية المكلفة داخل مؤسسات التعليم العالي؛ التقليل من الروتين والبيروقراطية السائدة في بعض إدارات مؤسسات التعليم العالي؛ الموقع الجغرافي الشاسع لبعض مؤسسات التعليم العالي وامتداد فروعها في مساحات متفرقة في بعض الأحيان.

المطلب الثاني

أهمية وأهداف الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

إن التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال في الإدارة الالكترونية على اختلاف تنوعها جعلها تتميز بأهميتها و بمجموعة من الأهداف، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب من خلال:

الفرع الأول : أهمية الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

تتجل أهمية الإدارة الالكترونية في قدرتها على مواكبة التطور الكمي والنوعي في مجال تطبيق تقنيات و نظم المعلومات و ما يرافقها من انبثاق تقنية المعلومات و الاتصالات و هي تمثل استجابة قوية لتحديات عالم القرن الحادي و العشرين التي تشمل العولمة و الفضاء الرقمي و ثروة الانترنيت[1].

-1مصطفى محمود محمود ،إبراهيم الإدارة الالكترونية بين الواقع و التطبيق، مجلة الخدمة الاجتماعية مصر، عدد 55 .2016 ص: 261 262.

أما في المجال التعليمي للإدارة الالكترونية أهمية كبيرة سواء على مستوى الطالب او الجامعة او على مستوى المجتمع[1].

ويمكن ان نوضح ذلك من خلال ما يلي [2]:

-تحقيق إمكانية الاتصال بالجهات والإدارات المختلفة بوزارة التعليم العالي والجامعات من خلال الشبكة العنكبوتية ;

-الشفافية والتخلص من الفساد حيث انه يمكن لتطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات بالإضافة الى ما تم ذكره يفتح الباب امام اراء واقتراحات جديدة ;

-تسيير قضاء الخدمة التعليمية للمواطنين وتخفيف البيروقراطية وتضخم الهرم الإداري مما يقلل من المشكلات الناجمة عن تعامل طالب الخدمة مع موظف محدود الخبرة او من يمتلك مهارة التعامل مع المواطنين ;

-توسيع فرص المشاركة في التعليم من خلال أجهزة الكمبيوتر بدلا من الذهاب الى المؤسسات الجامعية وما يكتنف ذلك من صعوبات ومعوقات قد تدفع أولياء الأمور وغيرهم من المهتمين بقضايا التعليم الى الاحجام عن المشاركة الفعالة في برامج الإصلاح والتطوير المختلفة ;

-جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين والجامعات حيث ان النظام التقليدي يؤدي الى ضياع الوقت وفقدان الشفافية في العمل نتيجة الحاجة الى تعبئة العديد من النماذج وزيادة العديد من المكاتب لأنهاء المعاملة الواحدة والتنقل بين مختلف الأقسام التابعة للجامعة.

الفرع الثاني: اهداف تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

يعتبر السعي الى تطبيق الإدارة الالكترونية وسيلة رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري وليس غاية في حد ذاته حيث تهدف الإدارة الالكترونية بصفة عامة الى الاستفادة من المميزات

[1]- سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وافاق تطيقاتها العربية، مركز البحوث معهد الإدارة العامة الرياض ،2005صفحة27.

[2]- معتز إبراهيم قنبر، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات، عالم التربية ،مصر سنة 15 عدد 48./2014.

الرئيسية لتطبيقها بصورة مباشرة في الفوائد الأخرى الناجمة عنها كتقليل التزاحم امام المكاتب والعمل على انهاء تكدس الأوراق لذلك فان للإدارة الالكترونية اهداف كثيرة في التعليم تسعى الى تحقيقها [1]:

-1-تحسين مستوى الخدمات: عن طريق تجاوز الأخطاء التي قد يقع فيها الموظف العادي عند قيامه بعمله وخصوصا بما يتعلق بالجامعة

-2- التقليل من التعقيدات الإدارية: وذلك من خلال التقليل من البيروقراطية في الإدارة الجامعة واختصار مراحل انجاز المعاملات

-3- تخفيض التكاليف : ومن ذلك إمكانية حصول الافراد على المعلومات والبيانات التي تلزمهم للحصول على خدمة معينة عن طريق شبكة الانترنيت دون ان يكلف نفسه مراجعة الجامعة

-4-تحقيق الإفادة القصوى للعاملين : ومن ذلك اتباع أسلوب موحد للتعامل مع جميع الموظفين في الجامعة بما يحقق المساواة في تقديم الخدمة و كذلك قيام الخدمات الالكترونية بالعمل على مدار الساعة

-5-إتاحة الفرصة لإدارات مؤسسات التعليم العالي : للحاق بإدارات المؤسسات الأخرى التي تحولت إلى الأسلوب الإلكتروني، وحتى لا تتخلف مؤسسات التعليم العالي عن غيرها من المؤسسات.

المطلب الثالث

خطوات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

حتى تتم عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي بشكل يحقق الأهداف المرجوة منها من جهة، وحتى تتمكن هذه المؤسسات من الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة واستثمارها بشكل أفضل من جهة أخرى، فإن ذلك يحتاج إلى عدة خطوات

[1]-عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية2004، ص

ينبغي على مؤسسات التعليم العالي إتباعها، هذه المراحل تُعد بمثابة الإطار الذي بموجبه يتم تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها، وهو يضم خمسة خطوات هي كالتالي[1]:

.1.**إعداد الدراسة الميدانية:** وذلك من خلال تشكيل فريق عمل من المتخصصين في مجال الإدارة والمعلوماتية، لغرض معرفة واقع حال مؤسسات التعليم العالي من تقنيات المعلومات، وتحديد حاجتها أو عدم حاجتها إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية لأنها غير اقتصادية .

. **2** .**وضع خطة التنفيذ** : في حالة كان قرار فريق العمل هو ضرورة تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي، لا بد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ.

. **3** .**تحديد المصادر** : والتي تدعم الخطة بشكل محدد وواضح، ومن هذه المصادر الكفاءات البشرية التي تحتاجها الخطة لغرض التنفيذ والأجهزة والمعدات والبرمجيات المطلوبة، ويعنى هذا تحديد البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في هذه المؤسسات.

. **4** .**تحديد المسؤولية** : عند تنفيذ الخطة، لا بد من تحديد الجهات التي سوف تقوم بتنفيذها وتمويلها بشكل واضح ضمن الوقت المحدد في الخطة والتكاليف المخصصة إليها .

. 5 .**متابعة التقدم التقني:** نظراً للتطور السريع في مجال تقنيات المعلومات الإدارية، فإنهناك مسؤولية مضافة عند تنفيذ الخطة وهو العمل على مواكبة آخر التطورات الحاصلة في كافة عناصر وأدوات الإدارة الإلكترونية من اتصالات وأجهزة وبرمجيات وغيرها من العناصر التي لها علاقة بهذا المجال.

[1]– علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سبق ذكره، ص ص:64،65.

المبحث الثالث

أسس تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

ترك نمط الإدارة الإلكترونية آثاره الواسعة على الشركات ومحاولات عملها وعلى الإدارة واستراتيجياتها ووظائفها والواقع أن هذه التأثرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل في التكنولوجيا الرقمية تؤدي الإدارة الإلكترونية عدد من الوظائف الأساسية الهامة في الإصلاح الإداري وتغيرات جذرية في أساليب تنظيم الإدارة التقليدية.

غير أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة الجزائرية توجهها عدة التي تحد من الوصول إلى ذلك الهدف يتطلب تجاوز تلك المسافة الافتراضية التي تفصله عنه، وهذه الجهود هي التي تكفل تجاوز العقبات التي تمثلها تلك المسافة الافتراضية، والتي يتحدد من خلالها مقدار النجاح والفشل في الأداء، وسنناقش هنا العقبات التي يمكن أن تواجه الإدارة الإلكترونية.

ولعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي إلى نموذج الإدارة الالكترونية ، مما يجعل هذه الأخيرة تتسم بجملة من الأسس يمكن إجمالها فيما يلي :

المطلب الأول

متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية وعناصرها في الجامعات الجزائرية

حيث سنتطرق في الفرع الأول الى متطلبات الإدارة الالكترونية والفرع الثاني الى عناصرها

الفرع الأول: متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

الإدارة الالكترونية جاءت لتعمل على تلبية احتياجات المستفيدين ويتطلب ذلك بتوفير المستلزمات الإدارية و البشرية و المالية و التقنية ، و التشريعية لإنجاح مشروع الإدارة الالكترونية و فيما يلي يمكن استعراض اهم متطلبات الإدارة الالكترونية [1].

[1]–محمد عبد الله حسن ،إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية بجامعة صنعاء، مجلة كلية التربية عين الشمس جزء 1 عدد 37 مصر 2013.

أولا : متطلبات إدارية و تشريعية : تحتاج كل الإدارات سواء في المنظمات التعليمية و غير التعليمية الى التخلص من الإجراءات البيروقراطية و الروتينية المعيقة لكل تطور و تجدد في الأساليب المتبعة لهذه المنظمات حيث هناك ضرورة للمتطلبات التالية .

-نشر التوعية الشاملة عند الموظفين بأهمية الإدارة الالكترونية

-توفير البيئة التحتية للاتصالات و التأكد من صلاحياتها

-اعداد دراسة متكاملة لما هو موجود فعلا من نظم معلومات منجزة و أجهزة و معدات و شبكات في الإدارات الحكومية و الاستفادة منها في تنفيذ الحكومة الالكترونية

- اعداد نظام معلومات مكون من نظم توعية لإيجاد التكامل في المعلومات

-توفر الإدارة السياسية بحيث يكون هناك مسؤول او لجنة محددة تتولى الاشراف على التطبيق و تقييم المستويات التي وصلت اليها في التنفيذ

ولكي يتم تطبيق الإدارة الالكترونية لابد من وجود المتطلبات الإدارية والتشريعية سالفة الذكر التي تساعد على تسهيل وتطوير العمل الإداري بالجامعة فبدون قوانين تشريعية تنظم العمل الالكتروني وعدم وجود بنية تحتية شاملة وعدم توعية الموظفين يؤدي كل ذلك الى ضعف و قصور في تطبيق الإدارة الالكترونية و هذا ما يلاحظ في الجامعات الجزائرية[1] .

. ثانيا: متطلبات بشرية

إن مشروع الإدارة الالكترونية هو مشروع جديد على الموظف في الجامعة وتحتاج الى خبرات ومهارات غير متوفرة في العنصر البشري الحالي لذا فان كفاءة العنصر البشري باعتباره العنصر المحرك وبالتالي فان تطوير وتدريب هذا العنصر يعتبر أمرا ملحا وذلك من خلال خطة وطنية متكاملة يشارك فيها جميع القطاعات الفاعلة والتي لها علاقة بقضايا التعليم والتنمية خاصة الجامعات وهناك جملة من المتطلبات البشرية يجب تحديدها كما يلي :

[1]– سعد غالب ياسين، الادارة الالكترونية وآفقا تطبيقاتها العربية، مركز البحوث، معهد الادارة العامة، المملكة السعودية، 2005، ص227.

– استقطاب أفضل الافراد المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات

– ايجاد نظم فعالية للمحافظة على الافراد وتطويرهم وتحفيزهم.

–تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الافراد في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الانترنيت

– التمكين الإداري للأفراد من اجل اتاحة الفرصة امامهم للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة التكنولوجية

. ان توفير الجانب البشري امر يتحتم على أي مؤسسة تسعى لتطبيق الإدارة الالكترونية فبدون الكادر البشري المؤهل لا يمكن ان يجرى أي عمل الكتروني بالإضافة الى الزامية وجود حافز معنوي ومادي يساعدهم على انجاز الاعمال بنشاط وحيوية والى دورات تدريبية لمتابعة كل جديد في التكنولوجيا.[1]

ثالثا. متطلبات مالية

تحتاج الإدارة الالكترونية لتطبيقها في الجامعة الى أموال طائلة لتمويلها من اجل ضمان استمرارها ونجاحها لهذا لابد من وجود متطلبات مالية تختلف في نوعها وحجمها عن المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق نظم وأساليب الإدارة التقليدية, ان مشروع الإدارة الالكترونية مشروع كبير وضخم ويحتاج الى أموال طائلة, لذلك فان التكلفة المالية لتطبيق الإدارة الالكترونية في جامعات الجزائر على وضعها المالي الحالي خاصة مع انخفاض أسعار البترول ستشكل عائقا في التوسع في تطبيقها لعدم امتلاك الوزارة الوصية موارد لازمة لذلك.إذا على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تخصيص بند خاص بذلك لجميع تلزم به جميع الجامعات. من خلال دراسة التكلفة المالية لتطبيق الإدارة الالكترونية[2].

[1]– اسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزغبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص78.

[2]– المكي دراجي، راشدة موساوي، دورة الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة نموج قطاعين، العدالة، الداخلية والجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي

رابعا:متطلبات تقنية

تعد المتطلبات التقنية لتطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة الجامعة مطلب أساسي حيث يتطلب توفير البنى التحتية الملائمة بمختلف الأجهزة و الوسائل الحديثة انه من الضروري لتطبيق الإدارة الالكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الذكي وغيرها من الأجهزة التي تكننا من الاتصال بالشبكة العالمية فلابد ارتباط الإدارة الالكترونية بجميع الأنظمة الالكترونية الحديث وشبكات الاتصالات والمعلومات لأنها تعد من العناصر المهمة والضرورية لنجاح تطبيقات الإدارة الالكترونية بهدف تحسين أداء العمل وزياد الكفاءة وبانتشار استخدام الحاسوب ازدادت الحاجة الى تبادل المعلومات والبيانات بين الجامعات والمؤسسات الأخرى [1].

خامسا: متطلبات امنية

تتمثل المتطلبات الأمنية في ضمان وحماية قاعدة البيانات الخاصة بالجامعة وهي :

-توفير الامن الالكتروني على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية والمؤسسية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث.

-مواكبة المستجدات في مجال الامن الالكتروني وتحقق الموارد اللازمة لتحديث ومتابعة التطورات في هذا المجال ومواكبتها من حيث التجهيزات والبرمجيات والدورات اللازمة لذلك[2].

، الجزائر، 2018،ص28.

[1]- كسيس فتيحة، لحمر حياة أثر مشروع الجزائر الإلكترونية على عصرنة الخدمة العمومية في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص، إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل،2017/2016، ص17

[2]- ناصر عويد عطية، تحليل متطلبات الإدارة الالكترونية ودوره في تحسين الأداء الوظيفي للموارد البشرية ، بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثالث عشر العدد 45، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالي/ جامعة بغداد 2018،ص70.

الفرع الثاني: عناصر الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

تتكون الإدارة الإلكترونية من أربعة عناصر أساسية هي: عتاد الحاسوب، والبرمجيات، وشبكة الاتصالات Network Communication ويقع في قلب هذه المكونات صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية .

أولا : عتاد الحاسوب

يقصد به أجهزة الحاسوب وملحقا. ونظرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات فانه من الأفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعوا العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين هما :

-توفير تكاليف التطوير المستمر وتكاليف الصيانة

- .ملائمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية وبرمجيات نظم المعلومات.

ثانيا :البرمجيات والشبكات : البرمجيات هي مجموعة برامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانياته المختلفة .بينما الشبكات فهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترانت، الإكسترانت، وشبكة الإنترنت التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة والإدارات الإلكترونية .

ثالثا: صناعالمعرفة: وهو العنصر الأهم في منظومة الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية Digital Leaderships،والمديرون والمحللون للموارد المعرفية ورأس المال الفكري في المؤسسة, ويتولى صناع المعرفة إدارة التعاضد الاستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية من جهة وتغيير طرق التفكير السائدة للوصول إلى ثقافة المعرفة من جهة أخرى.وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي الإدارة التي تمارس عناصرها (البرمجيات، المكونات المادية، الشبكات، وصناع المعرفة) أو وظائفها (التخطيط الإلكتروني، التنظيم الإلكتروني، القيادة الإلكترونية، والرقابة الإلكترونية) وفقا لمتطلبات المواكبة والاستخدام الكفء والفعال لتكنولوجيا المعلومات.

المطلب الثاني

إيجابيات وسلبيات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

يعتقد البعض أنّه عند تطبيق الإدارة الإلكترونية سوف تختفي كل المصاعب والمشاكل المرتبطة بأداء العمل داخل المنظمة، لكن الواقع العملي يشير عكس ذلك، فتطبيق الإدارة الالكترونية وما يترتب عنه من إيجابيات فإنه كذلك قد يحمل في طياته العديد من السلبيات، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: إيجابيات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

للإدارة الإلكترونية العديد من الإيجابيات التي جعلت المنظمات تتجه نحو تطبيقها وفيما يلي أهمها[1] :

-تُبسط إجراءات إنجاز الأعمال في المنظمات من خلال تدفق سير المعلومات إلكترونياً؛

-تُوفر معلومات دقيقة وموثقة؛

-تُقلل من أعباء الأعمال الورقية؛

-تساعد المنظمات في تعزيز مفهوم إدارة الجودة الشاملة من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة؛

-تساهم في فتح قنوات اتصال جديدة داخل المنظمة بين دوائرها المختلفة ومع المنظمات الأخرى؛

-تساعد الإدارة العليا للمنظمات في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، نتيجة توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والضرورية عند الحاجة إليها؛

-تلغي المستويات الإدارية المتعددة، بل يمكن القول بأنه لا يوجد سوى مستوى إداري واحد متّصل بالشبكة، وتصبح الشبكة هي الإدارة؛

[1]- طارق عبد الرؤوف عامر، الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة، دار السحاب القاهرة2007 ص ص، 57، 58.

-تساهم في تحقيق التميز بالمنظمة، من خلال تخفيض تكاليف العمل الإداري والسرعة في إنجاز الأعمال مع رفع مستوى الأداء؛

-تقلل من حجم القوى العاملة غير الكفؤة، وفي الوقت نفسه تعمل على إعادة تأهيل الآخرين لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المنظمة؛

-تساعد في الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتقدمة، إذ أنها توفر مناخاً مواتياً لدخول منظمات جديدة في صناعة التكنولوجيا وإعطاء فرصة لإضافة خدمات جديدة، ولا سيما في مجال صيانة الشبكات.

بالإضافة إلى ما سبق هناك إيجابيات أخرى يحققها تطبيق الإدارة الإلكترونية، نذكر منها:

-تساهم في توفير المعلومات والمعطيات أولاً بأول وإتاحتها للجميع داخل المنظمة بصفة آنية؛

-تساهم في تقوية العلاقة بين مختلف الهيئات الإدارية بالمنظمات وإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح فيما يتعلق بعملها؛[1]

-تساهم في زيادة الولاء للمنظمات نتيجة الاستجابة السريعة للاحتياجات والتسهيل المبسط للخدمات المقدمة؛ إنتطبيق الإدارة الإلكترونية في المنظمات يوفر الجهد والوقت ويمنع تعرض الأرشيف للتلف والضياع، من خلال توفر الأرشيف الإلكتروني مما يؤدي كذلك إلى عدم الحاجة إلى أماكن للتخزين، إضافة إلى الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة؛تسمح الإدارة الإلكترونية للمنظمات بالانفتاح على العالم الخارجي والتعرف على التقنيات الحديثة في مجال تقديم الخدمات خاصة في ظل بيئة شديدة التنافس وسريعة التغير,إنهذه الإيجابيات وإن بدت منفصلة، إلا أنها في الواقع متشابكة ومتداخلة، فتبسيط إجراءات إنجاز العمل داخل المنظمة بما يحقق السهولة والسرعة في تقديم الخدمات لن يتحقق إلا بمواكبة أحدث الأساليب والتقنيات الحاصلة في أدوات وأساليب العمل.

[1] – طارق عبد الرؤوف عامر، المرجع السابق، ص58.

الفرع الثاني : سلبيات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية

بالرغم من الإيجابيات العديدة لتطبيق الإدارة الإلكترونية إلا أنّه هناك بعض السلبيات المحتملة التي قد تنجم عن هذا التطبيق والتي منها:[1]

-**انتشار البطالة:** إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة، حيث لم تّعد هناك حاجة إلى طلب تعيين موظفين جدد نتيجة مكننة جميع الخدمات .

-**المساس بالصحة العامة:** حيث يؤدي تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى استخدام الحاسوب لساعات طويلة، مما قد ينجم عنه ضعف حاسة النظر بشكل تدريجي .

-**المساس بالحق في الخصوصية:** حيث أن التعامل الإلكتروني قد يمكن بعض الأفراد من معرفة خصوصيات الآخرين .

-**فقدان الأمان:** حيث يؤدي التعامل الإلكتروني إلى فقدان الأمان في الكثير من التعاملات، والتي من أهمها التحويلات الإلكترونية والتعاملات عن طريق بطاقات الائتمان وغيرها وكذا المصادقة الإلكترونية .كذلك من بين السلبيات التي تؤخذ على تطبيق الإدارة الإلكترونية ما يلي :

-**التكلفة العالية:** حيث قد يكلف تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية بعض المنظمات نفقات عالية تؤثر على أولويات تطوير الأداء وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية.

-**التجسس الإلكتروني:** في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي شملت جميع المجالات، قّلصت العديد من المنظمات اعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته وأولويته في كثير من المجالات لصالح التكنولوجيا، ومن الطبيعي أنّه عندما تتبنى إحدى المنظمات تطبيقات الإدارة الإلكترونية فإنها ستحول أرشيفها الورقي إلى أرشيف إلكتروني وهو

[1]-عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008 ،ص ص:60،61.

ما سيعرضها لمخاطر كبيرة تكمن في إمكانية التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وحتى إتلافها، لذلك فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف المنظمة.

إن مصدر هذه الخطورة ليس سببه تطبيق الإدارة الالكترونية، وإنما مصدره يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية والذي يعتبر من بين أولويات تطبيقها، وعليه فإن إهمال هذه الناحية يعرض المنظمة للتجسس الالكتروني

-**ضعف الإدارة:** إن التطبيق غير الصحيح والدقيق للإدارة الإلكترونية، والانتقال من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني دفعة واحدة بدون مقدمات أو بدون اعتماد أي تسلسل أو تدرج في الانتقال من شأنه أن يؤدي إلى ضعف في وظائف الإدارة، حيث بذلك نكون قد تخلينا عن النمط التقليدي للإدارة ولم ننجز الإدارة الإلكترونية بمفهومها الشامل، فنكون قد خسرنا الأولى ولم نربح الثانية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل الخدمات التي تقدمها الإدارة وإيقافها [1]حيثما يتم الانجاز الشامل والكامل للنظام الإداري الإلكتروني أو العودة إلى النظام التقليدي بعد خسارة كل شيء، وهذا ما لا يجب أن يحصل في أي تطبيق لإستراتيجية الإدارة الإلكترونية .

بناءعلى ما تقدم يمكن القول إن الإيجابيات التي تحققها الإدارة الإلكترونية تفوق كثيراً سلبياتها، هذه الأخيرة لا تنقص من حجم الفوائد أو الأهداف التي تحققها التقنية وآثارها الإيجابية، كما أنمصدر الخطورة في تطبيق الإدارة الإلكترونية يكمن في عدم توفير المتطلبات الأمنية اللازمة لذلك والتي سيتم توضيحها لاحقاً في الفصل الثالث، حيث تعتبر هذه المتطلبات أولوية في مجال تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية، كما يمكن من خلالها مواجهة جميع السلبيات التي تنسب إلى تطبيق هذا المشروع.

[1]-علي حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 23 ، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2006 ، ص:40.

الفصل الثاني

مساهمة الإدارة الإلكترونية في تنمية أداء الجامعات الجزائرية

الفصل الثاني

مساهمة الإدارة الإلكترونية في تنمية أداء الجامعات الجزائرية

إن الإدارة الإلكترونية نمط جديد من الإدارة، ترك أثاره الواسعة على المؤسسات ومجالات عملها وعلى إستراتجياتها ووظائفها، وفي الواقع إن التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل في التكنولوجيا الرقمية، وإنما أيضا إلى البعد الإداري المتمثل بتطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة وأصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض والتمكين الإداري والإدارة القائمة على الفريق ، وقد ساهمت الثورة الرقمية في إحداث تغيرات عميقة في بيئة العمل وأساليبه أهمها[1]:

– الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي.

– الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد.

– الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي.

– الانتقال من القيادة المرتكزة على المهام أو على العاملين إلى القيادة المرتكزة على المزيج التكنولوجي والزبون.

– الانتقال من الرقابة بمفهوم مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط إلى الرقابة المباشرة الآنية إن هذه التغيرات أوجدت اتجاهين واضحين في تقييم أثار هذه المتغيرات على الإدارة ووظائفها[2]:

الأول: يرى أن الانترنت والثورة الرقمية يمكن ان تؤدي إلى نهاية المؤسسات وإعادة توزيع مهام الإدارة ، وبالتالي فإن الثورة الرقمية حولت الإستراتيجيات إلى فتات، فتطايرت نظم الإدارة التقليدية وتناثرت مبادئها ودخلت عصرا جديدا يتطلب البحث عن نمط جديد هو الإدارة الرقمية (الإلكترونية).

[1]–نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ص 235 236.

[2]–المرجع نفسه، ص248.

الثاني: يرى أن الإدارة هي الإدارة بنفس القوة التي يؤكد فيها المستثمرين على أن الأعمال هي الأعمال، وبالتالي فإن الإدارة ووظائفها رغم تأثرها العميق وإعادة النظر في أبعادها وماضيها، تظل تمثل القلب النابض للمؤسسات وإن تخطيط وتنظيم وتوجيه الأعمال والرقابة عليها أصبحت تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وذلك نتيجة اعتمادها على الإدارة الإلكترونية، وفيما يلي سوف يتم توضيح مختلف هذه الوظائف بشكلها الجديد والمطور.

المبحث الأول

أوجه تحسين الإدارة الإلكترونية لأداء الجامعة الجزائرية

تفرض طبيعة عمل الإدارة الإلكترونية وخصائصها مجموعة من الوظائف التي لم تكن في مقدور الإدارة التقليدية ممارستها، فهناك مهام جديدة وواقع مغاير تمارس فيه الإدارة الإلكترونية عملها، وعليه يأتي هذا المبحث ليتطرق إلى وظائف الإدارة الإلكترونية ومبادئ عملها وأنظمة تطبيقها.

المطلب الأول

مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التخطيط والتنظيم

يعرف التخطيط بمفهومه التقليدي بأنه الوظيفة الإدارية التي تحدد الأهداف العامة للمنظمة والأهداف التفصيلية للأقسام والوحدات الإدارية ثم إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيقها بينما التخطيط الإلكتروني(E-Planning) (فهو يركز بصفة أساسية على استخدام نظم جديدة للمعرفة كنظم دعم القرار، والنظم الخبيرة، ونظم الشبكات العصبية الاصطناعية، كما يعتمد أيضاً على التخطيط الإستراتيجي والسعي نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية من حيث تبسيط نظم وإجراءات العمل التي تتّسم في ظل الإدارة التقليدية بالتعقيد الشديد، حيث يتم استبدالها بنظم وإجراءات سريعة وحاسمة تعتمد بالدرجة الأولى على شبكات الاتصالات الإلكترونية، وبذلك نجد أن التخطيط الإلكتروني يختلف تماما عن التخطيط التقليدي.

الفرع الأول : مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التخطيط:

نتيجة للتطورات الهائلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتنافسية العالية أصبح التخطيط يتم بأكثر فعالية وقادر على مواكبة مختلف المستجدات والتطورات، حيث أصبح التخطيط بهذا الشكل يعرف بـ "التخطيط الإلكتروني" الذي يعني تحديد ما يراد عمله أنيا ومستقبلا، بالاعتماد على تدفق معلوماتي من داخل وخارج المؤسسة وبتعاون مشترك بين القمة والقاعدة بالإفادة من الشبكة الإلكترونية لمواجهة متطلبات الأسواق المتغيرة وحاجات الزبائن وتفضيلا تهم المحتملة ووفقا لخطط طويلة الأمد ذات مرونة عالية وتجزئة واضحة وسهلة لخطط أنية وقصيرة الأمد[1].

وعموما فإن التخطيط الإلكتروني لا يختلف عن التخطيط التقليدي من حيث أن كلاهما ينصبان على وضع الأهداف وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف ولكنهما يختلفان من حيث الآليات والممارسات.

تساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التخطيط من خلال :

– نقل عملية التخطيط من ممارسة احتكارية للمستويات العليا إلى ممارسة للمستويات التنفيذية وهذا يساهم من جهة في تنمية قدراتهم ومن جهة أخرى في توسيع قاعدة المشاركة الجماعية .

– إلزام المؤسسات بتحقيق سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء كأسبقية تنافسية يقدم على أساسها العميل اتخاذ القرار على مدى استمراره مع هذه المؤسسة من عدمه ، لأن العميل في ظل موقعه الإلكتروني سيوصل احتياجاته فورا إلى المؤسسة وعلى هذه الأخيرة أن تستجيب فورا لتلبيتها .

[1]–عادل حرجوش المفرحي وآخرون، الإدارة الإلكترونية (مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 79.

– جعل محور التخطيط ليس المؤسسة فحسب بل السوق وحاجات العملاء المحتملة وعلى هذا الأساس ستكون المؤسسة ملزمة بتكييف بيئتها الداخلية مع متطلبات السوق وهو احد أهم مؤشرات البقاء[1] .

– زيادة قدرة المؤسسة على تشخيص المشاكل نتيجة لقدرتها على تحصيل المعلومات.

– دعم قدرة المؤسسة على تحديد البدائل المختلفة، وتقويم كل بديل.

– زيادة قدرة المؤسسة على محاكاة الواقع والنمذجة الواقعية باستخدام نظم المعلومات الإلكترونية .

– القدرة على تفعيل ودعم القرارات .

– القدرة على مجاراة قصر الوقت المتاح لمتخذ القرار في عصر الثورة المعلوماتية باستخدام المزايا التي وفرتها تلك الثورة[2].

الفرع الثاني : مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التنظيم:

يعتبر التنظيم وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التخطيط حيث تحوله إلى واقع قابل للتنفيذ[3]، ونتيجة للتغيرات والتطورات الكبيرة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية التنظيم تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وقادر على مسايرة مختلف المستحدثات ، حيث أصبح التنظيم يعرف بـ" التنظيم الإلكتروني" ، وعلى العموم يمكن توضيح مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التنظيم من خلال النقاط التالية:

– التنظيم الإلكتروني هو تنظيم مرن يسمح بالاتصال والتعاون بين مختلف الأفراد.

– التشبيك الواسع بين مختلف العاملين عن طريق الشبكة الداخلية (Internet) وهذا ما يحقق الصلات القائمة في الوقت الحقيقي وفي كل مكان في المؤسسة، ولاشك أن هذه الصلات

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 99.

[2]– محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعامة المقدسة(بنين)، رسالة ماجستار في الإدارة التربية والتخطيط (غير منشورة) ، جامعة أم القرى ، كلية التربية قسم الإدارة التربية والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2008 ص ص: 40،41.

[3]– موفق حديد محمد، الإدارة ، المبادئ النظريات والوظائف، ط1 ، دار حامد ، الأردن، 2001، ص 140.

القائمة على الانترنت ستؤدي إلى تجاوز هرمية الاتصالات الموجودة في أشكال التنظيم التقليدي.

– اعتمادا على شبكات الأعمال والانترنت أصبح بالإمكان تحقيق نمط جديد من المؤسسات يعمل على إنتاج سلع معينة كما هو الحال في المصنع الافتراضي (Virtual factory) أو تقديم خدمات افتراضية عبر التوسط بين مؤسسات أخرى والزبائن.

– تحقيق تغيرات مهمة في قوة العمل مما ينعكس بشكل كبير على المؤسسة ، وهذه التغيرات نجدها على الأقل في جانبين هما :

*استخدام عمال ذوي تخصصات ومهارات عالية من مهنيي وعمال المعرفة الذين لا يمكن التعامل معهم أو استغلال قدراتهم من خلال أنماط التنظيم التقليدية.

* استخدام العاملين عن بعد على أساس الحاسوب.

– تحويل الزبائن من متلقين سلبيين إلى مشاركين فعالين وذلك من خلال مشاركتهم في تصميم المنتجات التي يطلبونها واختيار الخصائص توليفاتها التي يحددونها عبر الحاسوب فتقوم المؤسسة بإنتاجها.

المطلب الثاني

مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التوجيه والرقابة

إذا كانت الرقابة التقليدية تأتي بعد عملية التخطيط والتنفيذ فإن الرقابة الالكترونية الحديثة تسمح بالتأكيد على المراقبة تكون في غالب الأحيان آنية وذاتية من خلال شبكتها الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الفجوة الزمنية القائمة بين وقت اكتشاف الخلل أو الانحراف وبين عملية معالجته وتصحيحه ، لذلك فإن هذه الرقابة تضمن المحاسبة الدورية والمستمرة على كل ما يقدم من خدمات وفي الوقت المناسب.

الفرع الاول: مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التوجيه:

يمكن توضيح مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التوجيه من خلال النقاط التالية[1]:

- توفير كم هائل من المعلومات يوميا في كل وقت وذلك لتوجيه جهود العاملين وأنشطتهم.
- توفير الاتصال المستمر بين القادة والمرؤوسين من خلال الشبكة الداخلية.
- توفير الاتصال المستمر بين القادة والموردين والشركاء الآخرين عبر شبكة الأكسترانت.
- زيادة القدرة على الابتكار، كالإتيان بخدمات وأساليب ومنتجات جديدة.
- زيادة القدرة على التحفيز وإنجاز المهام.
- زيادة الرغبة في المبادرة من أجل حل المشكلات.
- زيادة المهام والمرونة في التكيف مع البيئة المتغيرة.
- زيادة خدمة العاملين والموردين والزبائن بشكل أفضل.

الفرع الثاني : مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية الرقابة:

يؤخذ على الرقابة التقليدية أنها ترتكز على الماضي ، حيث تأتي الرقابة بعد التخطيط والتنفيذ وتهتم بالمقارنة بين الأهداف والمعايير المحددة من ناحية والأداء الفعلي من ناحية أخرى لتحديد الفجوة الزمنية بين اكتشاف الانحراف وتصحيحه. لكن نتيجة للتطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وكفء وبذلك أصبح يطلق عليها "الرقابة الإلكترونية"، فهي تسمح بالرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة ، ومن ثمة تقليص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن

[1]– نجم عبود نجم، المرجع السابق، ص ص: 260–267.

الانحراف أولا بأول من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين، وهذا ما يزيد من قدرة الرقابة الإلكترونية على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات[1] .

لاشك أن الرقابة الإلكترونية تحقق استخداما فعالا لأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الانترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة أنية وشاملة وهذا ما يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها كالآتي[2]:

تحقيق الرقابة في الآن بدلا من الماضي ، فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من التقارير.

– أنها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية مما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة لإجرائها في أوقات متباعدة بشكل دوري.

– إن الرقابة الإلكترونية تحفز العلاقات القائمة على الثقة وهذا ما يقلل الجهد الإداري المطلوب في الرقابة.

– تساعد على انخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في المؤسسة إلى حد كبير من أجل تحقيق مستلزمات الرقابة والحد من المفاجآت والأزمات في أعمال المؤسسة.

– توسيع الرقابة إلى عملية الشراء، الموردون، المؤسسات المشتركة في شبكة الأعمال الخارجية، الزبائن وبالتأكيد إلى العاملين عن بعد وهذا ما لم يكن ممكنا في السابق.

– إن الرقابة الإلكترونية تقلص مع الوقت من أهمية الرقابة القائمة على المداخلات أو العمليات أو الأنشطة لصالح التأكيد المتزايد على النتائج فهي إذن أقرب إلى الرقابة بالنتائج.

[1]– هيثم حمود الشلبي، مروان محمد النمور، إدارة المنشآت المعاصرة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص 446.

[2]– نجم عبود نجم ، المرجع السابق، ص ص:277–278.

الفرع الثالث: مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية اتخاذ القرار

و يتم ذلك من خلال ما يلي[1]:

- سرعة الحصول على بيانات دقيقة.
- صحة وتكامل المعلومات.
- مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات عن طريق التقارير الإحصائية .
- تحسين الاتصالات الإدارية.
- دعم القدرة على تحديد البدائل المختلفة وتقويم كل بديل.

المبحث الثاني

تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية

في البداية لابد من الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية قد أولت اهتماما بالغا بتطبيق إستراتيجية الحكومة الإلكترونية من خلال إعداد مخطط متعدد القطاعات يتضمن 13 محورا بغرض تحقيق الأهداف المرجوة وضبط الأعمال المبرمجة للتنفيذ منذ انطلاقه سنة 2008، وتمثلت المحاور في: 1. تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العمومية، 2. تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات ، 3. تطوير آليات وإجراءات تحفيزية تمكن المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 4. تطوير الاقتصاد الرقمي، 5.تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة، 6. تطوير الكفاءات البشرية، 7. تدعيم البحث في مجال التطوير والإبداع والإبتكار، 8. ضبط الإطار القانوني الوطني التشريعي

[1]– محمد بن سعيد محمد العريشي، المرجع السابق، ص 49.

والتنظيمي،9. الإعلام والأتصال، 10. تثمين التعاون الدولي،11. أليات التقييم والمتابعة، 12. الإجراءات التنظيمية، 13.الموارد المالية[1].

و يتم العمل على المحاور من خلال أكثر من برنامج منها ما يتعلق بتطوير التشريعات، البنية المالية، الجانب الإداري والتنفيذي والفني، مع تنمية الإطارات البشرية وإعلام وتوجيه المجتمع.

و تظهر بوادر تحقيق أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية من خلال الإحصائيات المختلفة خلال الفترة 2010-2018، فالمعطيات التي تنشرها المديرية العامة للاقتصاد الرقمي تعطي رؤية إيجابية حول البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدقة وتوضيح تزايد عدد مشتركي الهاتف الثابت والهاتف النقال، مما يساعد على تقييم مدى جاهزية الجزائر لتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية[2]،

لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل تحقيق أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية إلا أنها تحتل المراتب الأخيرة عالميا بالنسبة لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث احتلت المرتبة 103 سنة 2010 والمرتبة 113 سنة 2015 ، بالرغم من حجم الاستثمارات المعتبر، مما يعني أن الجهود العالمية تنمو بخطوات متسارعة واكبر من جهود الدولة في هذا المجال.

[1]- خطاف إبتسام، غياط شريف، توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية2013(الواقع والتحديات)، مجلة العلوم اللإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجاد 11، العدد2 ، 2018، ص ص: 345-346.

[2]- خنشور جمال، عبابسية تونس، مجلة أفاق العلمية، المجلد12، العدد2، 2020، ص ص: 365-367.

المطلب الأول

تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية

من خلال المطلب سيتم توضيح تطبيقات وممارسات الإدارة الالكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية، المجال الأول يتعلق بشؤون الطلبة، أما المجال الثاني يتعلق بشؤون الموظفين من إداريين وأساتذة، أما المجال الثالث والأخير فيتعلق بشؤون المؤسسة الجامعية ككل.

الفرع الأول: تطبيقات الإدارة الالكترونية في مجال الأنشطة الخاصة بشؤون الطلبة:

يقصد بشؤون الطلبة كل ما يخص شؤونهم في مؤسسات التعليم العالي، من تسجيل وبيانات عامة، وخاصة ما يحق لهذه المؤسسات الحصول عليه، وكذلك ما يهم الطلبة داخل الحرم الجامعي، وما يتعلق بمستواهم التعليمي...الخ، مما يساعد هذه المؤسسات القيام بدورها اتجاههم، ومن خدمات الإدارة الالكترونية في هذا المجال التالي:

– بناء قاعدة بيانات متطورة خاصة بالطلبة يمكن الرجوع إليها والبحث فيها واستخدامها خاصة عند استخراج الشهادات الجامعية مثل: شهادات النجاح والتخرج والشهادات الإدارية...الخ، وذلك تفاديا للوقوع في الأخطاء، كما يمكن تحديث هذه المعلومات وتطويرها بسهولة، وذلك حتى تساعد على إنجاز الأعمال بسهولة ويسر على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

– توزيع الطلبة حسب الأفواج، فنظرا للتطور الكمي لأعداد الطلبة في مختلف الشعب والتخصصات، فإنه يمكن إعداد قوائم الطلبة لكل صف أو تخصص، وتخزينها وإتاحتها على الموقع الالكتروني للكلية أو القسم الذي يدرس به الطالب، وهذا ما يوفر الوقت والجهد للإدارات الجامعية والطلبة وحتى الأساتذة في معرفة الأفواج الخاصة بهم للدراسة أو التدريس على التوالي.

– متابعة حضور وغياب الطلبة بحيث يستطيع المكلفين بمتابعة دوام الطلبة من برمجة نظام خاص بواسطة الحاسوب، يتم فيه تسجيل أسماء الطلبة الذين تغيبوا عن الحضور في كل حصة وبصفة دائمة، وبذلك يمكن أن يبلغ الحاسوب وبشكل آلي عن غياب كل طالب إذا ما تجاوز عدد الغيابات المسموح بها، ويعين له تاريخ الغياب ورقم الحصة، حتى يستطيع الطالب والأساتذة من الإطلاع عليها، وذلك بهدف إعطاء شفافية أكبر حول ظروف العمل بمؤسسات التعليم العالي[1].

– استخراج نتائج الطلبة وتحليلها وتقويمها، بكل دقة وأقل جهد والعمل على حفظها والرجوع إليها بسهولة، أي الاستغناء عن الطرق التقليدية التي كانت مستعملة في السابق ، أما في حالة اكتشاف أخطاء ما في علامات الطلبة فإن الحاسوب يمكنه بسهولة القيام بتصحيح جميع النتائج تبعا لذلك، في هذا الإطار تمثل الجداول الالكترونية أحد الخيارات الأساسية التي يمكن بواسطتها عرض نتائج الطلبة ومستوياتهم على شكل أشكال بيانية مختلفة مما يساعد في تحديد نواحي الضعف في هذه المستويات والعمل على معالجتها.

– حفظ وأرشفة سجلات الطلبة، حيث أن الكثير من مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى حفظ سجلات تحتوي على النتائج الدراسية للطلبة، وكل ما يتعلق بمسارهم الدراسي، ومن المفترض أن تكون هذه السجلات سرية، بحيث لا يطلع عليها احد إلا من لهم حق الاطلاع عليها، وفي هذا الإطار يجب على مؤسسات التعليم العالي استخدام التطبيقات والبرامج الحاسوبية لأنها تقدم خدمات كثيرة ومتطورة في هذا المجال، كما يجب عليها تأهيل العاملين لتمكينهم من التعامل بكفاءة مع هذه التطبيقات والتي تساعد في حفظ نتائج الطلبة والسرعة في الرجوع إليها في أي وقت.

– التواصل داخل مؤسسات التعليم العالي، حيث يعتبر البريد الالكتروني من الخدمات الهامة للإدارة الالكترونية في توفير الاتصالات بين مختلف الكليات والأقسام والإدارات الجامعية من

[1]– خنشور جمال، عبابسية تونس، المرجع السابق، ص ص: 365–367.

جهة، وبين هذه الأخيرة والأساتذة من جهة أخرى، وذلك من أجل استقبال التقارير الخاصة بدوامهم وبدوام الطلبة ونتائجهم.

الفرع الثاني: تطبيقات الإدارة الالكترونية في مجال الأنشطة الخاصة بشؤون الموظفين:

المقصود بشؤون الموظفين، شؤون جميع العاملين بمؤسسات التعليم العالي من إداريين وأساتذة وعمداء ورؤساء أقسام وغيرهم، والذين يقومون بوظائف رئيسية داخل هذه المؤسسات بحسب المهام الموكلة إليهم

إن متابعة شؤون الموظفين عملية تحتاج إلى كثير من الجهد والوقت من حيث أن الكثير من التعديلات يجب إدخالها باستمرار في سجلات الموظف من حيث: التعيينات الجديدة، والتنقلات والترقيات، وما يتعلق بالأمور المالية، والضمان الاجتماعي وغيرها من الأمور المماثلة، ويمكن للإدارة الالكترونية في هذا المجال القيام بمهام شتى منها[1]:

– إدخال بيانات جميع الموظفين وعناوينهم وكل ما يخص شؤونهم الوظيفية، وحفظها بطريقة أكثر تنظيما من غيرها.

– توفير أنواع الخدمات التي يحتاجها الموظفون على مستوى مؤسسات التعليم العالي بكافة مستوياتهم من إداريين وأساتذة وعاملين.

– متابعة تقييم الموظفين عن طريق البرامج التطبيقية الخاصة بمتابعة الأداء وخصوصا الواجبات الأساسية التي تطلب منهم، ومتابعة الأعمال التي يقومون بها، وتكوين قواعد بيانات مختلفة تمكن من متابعتهم بشكل أكثر دقة وإيجابية، بالإضافة إلى القضاء على مشكلتي البعد الجغرافي والزماني في الاتصال والتواصل بين جميع الموظفين بمؤسسات التعليم العالي.

[1]– سمير عماري ويحيى سعيدي، مساهمة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، ص ص: 146.

الفرع الثالث: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال الأنشطة الخاصة بشؤون المؤسسة الجامعية ككل:

تقوم الإدارة الالكترونية من خلال تطبيقاتها الخاصة بدور كبير في إدارة الشؤون المختلفة للمؤسسات الجامعية من خلال مساعدتها في التعرف على احتياجاتها المستقبلية، والتي منها على سبيل المثال:

* **تطبيقات الاتصالات:** وتتضمن تطبيقات الحاسوب والبرمجيات والشبكات في استخدام شبكات الاتصال الداخلية والخارجية في إدخال البيانات والمعلومات والملاحظات والتوجيهات التي ترتبط بإنجاز العمل اليومي داخل المؤسسة الجامعية، والتواصل مع المؤسسات الجامعية الأخرى، والدوائر الحكومية (خاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، عن طريق البريد الالكتروني، وموقع المؤسسة الجامعية على شبكة الانترنيت، وتفعيل الرسائل الإخبارية، والمكالمات الهاتفية الآلية والرسائل الصوتية والنصية[1]

* **التطبيقات الكتابية:** وتتضمن:

1- التطبيقات في معالجة النصوص: تعتبر العمال الكتابية من أكثر الأعمال الروتينية التي تأخذ وتتطلب وقت وجهد كبيرين داخل المؤسسات الجامعية، وعليه فإن استخدام الحاسوب يقلل من هذه العملية، وذلك من خلال مساهمته في[2]:

- إعداد التقارير للأعمال داخل المؤسسات الجامعية، أو للإيرادات التعليمية وحفظها واسترجاعها عند الحاجة.

- إعداد الخطط الجامعية.

[1]- سمير عماري ويحيى سعيدي، المرجع السابق، ص ص :147.

[2]- محمد عبد الله المنبع ، مجالات تطبيقات التعليم الإلكتروني، ملتقى التعليم الأول في التعليم العام، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 23.

– سهولة الاتصال بالموظفين والعاملين بالمؤسسات الجامعية وجميع الجهات المعنية، وإرسال التعليمات إليهم بالفاكس أو البريد الإلكتروني.

– المساعدة في الرجوع إلى الوثائق الصادرة والمعلومات الخاصة بالشؤون الإدارية بسرعة ودقة لا تتوفران في الإدارات التقليدية التي لا تستخدم تقنية الحاسوب، فالأعمال المنفذة بواسطة هذا الأخير أكثر كفاءة وفعالية في العمل وتوفر الكثير من الوقت والجهد.

2– الوسائط المتعددة: يمكن لجميع الإدارات الجامعية أن تستخدم الوسائط المتعددة في عرض كل ما لديها Power Point أحد هذه الوسائط ، حيث يمكن استخدامه من أفكار بطريقة جيدة، ويمثل العرض بطريقة في الاجتماعات والندوات والمحاضرات والملتقيات داخل المؤسسات الجامعية.

* **إعداد جداول المحاضرات الأسبوعية:** تساعد الإدارة الإلكترونية في إعداد جداول المحاضرات والأعمال الموجهة الأسبوعية، وتوزيعها على الطلبة والأساتذة بأقل جهد ووقت ممكنين، وذلك باستخدام بعض البرامج الخاصة لذلك، بحيث يمكن إجراء التعديلات على الجداول في أي وقت في حال تنقلات الأساتذة، أو إضافة مقاييس، أو أي تعديلات على هيكلية المؤسسات الجامعية، ومن الفوائد التي تقدمها الإدارة الالكترونية فيما يخص إعداد الجداول المساهمة في إنتاج الجداول المختلفة بسرعة وبتكلفة قليلة مع ضمان وصولها للجميع، كما أنها تساعد على التخطيط وتنظيم العمل داخل هذه المؤسسات.

* **تطبيقات خاصة بمستلزمات المؤسسات الجامعية:** وتتضمن تطبيقات الإدارة الإلكترونية في هذا الشأن إعداد قائمة في شكل جرد دوري لجميع المستلزمات الجامعية من معدات وتجهيزات مكتبية وغيرها، بحيث يتضمن هذا الجرد عدد قطع كل نوع من هذه التجهيزات، بالإضافة إلى تحديد المستعمل منها والغير مستعمل، وكذا الموجودات في المخازن[1].

[1]_سمير عماري ويحيى سعيدي ، المرجع السابق، ص ص:148

* **تطبيقات خاصة بالموازنات المالية للمؤسسات:** تعتمد موازنة أي مؤسسة جامعية على الرسوم التي يدفعها الطلبة والمخصصات، والمنح وغيرها، وتستطيع مختلف الإدارات الجامعية أن تستعمل الحاسوب في معالجة أمورها المالية وحفظها وتوزيعها على نشاطاتها حسب نسب معينة ورصد النفقات، حتى تسهل للجهات المخولة عملية تدقيقها والتأكد من صحتها.

* **تطبيقات خاصة بالمكتبات الجامعية:** وتتضمن تطبيقات الحاسوب وبرمجياته والشبكات في حوسبة المكتبات، وتوفير قاعدة بيانات للبحث عن الكتب والمصادر والمراجع، مما يساعد الطلبة والأساتذة وزوار المكتبة من سهولة التأكد من وجود مرجع معين في المكتبة، ومعرفة رقمه وتصنيفه، وفيما إذا كان معارا أم غير معار، إلى غير ذلك من المعلومات، من خلال إدخال عنوان المرجع أو اسم المؤلف.

المطلب الثاني

تطبيقات الإدارة الإلكترونية في التعليم الجامعي

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، وانتشار الانترنت وثقافة الرقمنة، وغيرها من التحولات التي عرفها عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كل هذا من شأنه على أن يفرض على المنظمات الهادفة إلى البقاء والنجاح ضرورة الاستعانة بأحدث الوسائل والتقنيات الحديثة في مجال عملها.

لذّا زاد توجه المنظمات المعاصرة إلى الاستثمار في هذه التكنولوجيا، خاصة منها تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وذلك من أجل إدارة شؤونها إلكترونيا، وضمان القيام بأدائها بأعلى كفاءة وفعالية ممكنتين،

فضلاً على أنهذه التطبيقات تحل الكثير من مشاكل العمل، وتحقق مزايا تنافسية للمنظمات، كما تضمن لها الاستخدام الأمثل للكفاءات البشرية وتقليص إجراءاتها الإدارية وتنظيمها تنظيماً دقيقاً.

لكن الأمر ليس بهذه السهولة، إذ أن الاستفادة الفعالة من هذه التطبيقات يضع المنظمات أمام تحديات جمة منها ضرورة إعادة تصميم وتشكيل هياكلها التقليدية، وتوسيع نطاق عملياتها، وتغيير الأساليب والممارسات التي تتبعها في تقديم خدماتها، بالإضافة إلى ضرورة توفر بنية تحتية متطورة

الفرع الأول: دور الحاسوب في تطوير التعليم العالي

لقد أخذ الحاسوب في الآونة الأخيرة مكانة بارزة كإحدى وسائل التعليم الجامعي المعاصرة التي تصاحب أنماط التعليم وأساليب التدريس الحديثة، وخاصة ما يعتمد منها على المادة التعليمية المبرمجة وما يتعلق بالتعليم الذاتي، بحيث أصبح من بين هذه الأنماط والأساليب التعليم المدعم بالحاسوب، من هذا المنطلق سيتم من خلال هذا المطلب توضيح كيفية مساهمة الحاسوب في تدعيم العملية التعليمية بالمؤسسات الجامعية والارتقاء بها نحو الأفضل.

أولا: دواعي ومجالات استخدام الحاسوب

قبل التطرق إلى أسباب ومجالات استخدام الحاسوب في التعليم الجامعي، من المفيد جدا تقديم لمحة مختصرة حول بدايات استخدامه في التعليم الجامعي عالمي.

1/: بدايات استخدام الحاسوب في التعليم العالي

بصفة عامة بدأ الاستخدام الفعلي للحاسوب في التعليم سنة 1995 من خلال اقتراح كل من "دات وأندرسون" باحثان أمريكيان لاستخدامه في برمجة المواد التعليمية، وإن كان الاهتمام الأمريكي قد بدأ في الخمسينات لتدريب المدرسين على استخدام الحاسوب في المدار، إلاّ أنّ استخدامه في الجامعات الأمريكية كان في بداية الستينات، وفي انجلترا أدخل الحاسوب سنة 1973، بينما في مصر كان عام 1986، وهكذا انتشر استخدام الحاسوب في التعليم في

مختلف دول العالم[1] أما في الجزائر فقد بدأ استخدام الحاسوب في فترة التسعينات من القرن السابق.

إنّ الحاسوب في التعليم أو ما يسمى بالحاسوب التعليمي يعرف على أنه: آلة تمنح المتعلم الفردية في التعليم، وتساعده على أن يتحكم في الانتقال من خطوة إلى خطوة في عمق الدراسة وهو أفضل وسائل التعلم الموجه لكل طالب حسب قدرته وسرعته في التعليم، والحاسوب يستطيع أن يعمل بصورة فائقة الدقة من خلال البرامج التعليمية الموجودة للتدريس، ويتميز بخصائص تجعل عمل المدرس أيسر، كما أنه اقتصادي في التكلفة، بالإضافة إلى أنّ برنامجا واحدا يعلم الآلاف من الطلبة إلى جانب السرعة في تقديم المعلومات[2].

2/: دواعي استخدام الحاسوب في التعليم الجامعي

هناك العديد من الأسباب والمبررات التي أدت إلى ضرورة استخدام الحاسوب في التعليم الجامعي من بينها العوامل التالية:

- الانفجار المعرفي وتدفق المعلومات
- الرغبة في الحصول على المعلومات بأقل جهد وبأسرع طريقة ممكنة
- الحاجة إلى المهارة والإتقان في أداء الأعمال والعمليات الرياضية ممكنة
- تخفيض عدد العاملين، إذ يستطيع الحاسوب أداء أعمال تحتاج إلى أيادي عاملة كبيرة.
- إيجاد الحلول لمشكلات تعليمية مختلفة كمشكلات صعوبة التعلم، والطلبة الذين يعانون من صعوبات ومشاكل في الاتصال، وذلك من خلال برامج حاسوبية خاصة بذلك
- تحسين فرص العمل المستقبلية، وذلك من خلال تهيئة الطلبة للتعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة

[1]– عوض منصور، إستخدام الحاسوب في التعليم، ط1، دار الفرقان، الأردن، 1999، ص9.

[2]– عبد الحافظ محمد سلامة، وسائل الإتصال والتكنولوجيا في التعليم، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،1998، ص160.

- تنمية مهارات معرفية عقلية عليا مثل: حل المشكلات، وجمع البيانات وتحليلها وتركيبها
- استخدام الحاسوب لا يتطلب معرفة متطورة أو مهارة خاصة لتشغيله واستخدامه، بل أن تدريبا قصيرا يتيح لمن تكون لديه الخبرة أن يستخدمه.
- انخفاض أسعار الحواسيب مقارنة بفوائدها الكثير في ميادين التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة.

3/: استخدامات الحاسوب في التعليم الجامعي

تطورت أساليب الحاسوب في التعليم الجامعي وأصبح الاهتمام حاليا منصب على تطوير الأساليب المتبعة في التعليم بمساعدة الحاسوب أو استخدام أساليب جديدة يمكن أن يساهم من خلالها الحاسوب في تحقيق بعض أهداف العملية التعليمية بالمؤسسات الجامعية، وهناك مجموعة من المجالات المتنوعة التي يمكن أن يستخدم الحاسوب في التعليم الجامعي منها[1]

1. **كمادة دراسية:** وفيها يصبح الحاسوب هو المحور الرئيسي للدراسة وتشمل دراسته الوعي بالحاسوب ونشر الثقافة الحاسوبية، وذلك عن طريق دراسة استخدامات الحاسوب المتعددة ومعالجة البيانات وتطبيقاته المختلفة وبرمجة الحاسوب ونظام تشغيله.
2. **كوسيلة تعليمية:** يعد الحاسوب وسيلة متطورة لنقل وتوزيع العديد من المواد الدراسية لما له من خصائص تجعل منه أداة تعليمية فريدة وذات فعالية، إذ يوفر خاصية التفاعل الايجابي بين المستخدم والحاسوب، كما يوفر العناية الفردية، كما يعد وسيلة تحفيز هائلة ويعمل على تنمية العديد من الاتجاهات التعليمية.
3. **كأداة لحل المشكلات:** ذلك أنّ استخدام الحاسوب لحل مشكلة تتضمن بعض المتغيرات يسمح بتحويل مركز الاهتمام من آليات الحل إلى العلاقات التي تدور حولها الدراسة،

[1]– ابراهيم بختي، تكنولوجيا التعليم والإتصال ودورها في التعليم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، متاح على الموقع:httpM//bbekhti.online.fr/articles.html

كما يعد تعليم برمجة الحاسوب أسلوبا هاما يتيح للطلبة فرصة تنمية مهارة حل المشكلات.

4. **كأداة لتقديم المواد الدراسية:** يعد الحاسوب أداة فعالة للمدرس أو الأستاذ الواعي والطموح، إذ يستطيع أن يستثمره في تقديم المواد الدراسية التي قد يصعب فهمها وإدراكها بدون الحاسوب وإمكاناته، فيستطيع المدرس مثلا أن يستغل ما يتيحه الحاسوب من إمكانات التلوين والرسم وتخزين البيانات واسترجاعها في توضيح العديد من المفاهيم الصعبة.

5. **كمرشد ومدرب:** يتميز الحاسوب بقوة كبيرة في مجال التعليم والتدريب على المهارات الأساسية، حيث يقدم ما تتطلبه المهارات من فرص التكرار والتدريب بداية من مرحلة تقديم المفهوم المحدد الذي تقوم عليه المهارة الأساسية إلى مرحلة تقيم أداء المتعلم وإرشاده

ثانيا: مزايا ومعوقات استخدام الحاسوب في التعليم الجامعي:

لاستخدام الحاسوب في التعليم الجامعي العديد من المزايا والتي جعلت منه أداة تنافس العديد من الوسائط التعليمية الأخرى كالانترنت، ولكنه ليس من السهل تحقيق هذه المزايا بسبب وجود بعض المعوقات التي قد تواجه استخداماته المختلفة، وما سيتم التعرف إليه من خلال هذا الفرع من الدراسة.

أ: مزايا استخدام الحاسوب في التعليم الجامعي

إن توظيف الحاسوب في التعليم الجامعي العديد من الإيجابيات التي يمكن تحديدها فيما يلي[1]:

- أنه يساعد المتمدرس على تحقيق تحصيل وتعليم وأسرع وأداء دراسي أفضل

[1]– أحمد عبد الحي رمزي، التعليم العالي الإلكتروني، محدداته مبرراته ووسائطه، ط1، دار الوفاء، مصر، 2005، ص 157:.

- يساعد المتمدرس على تقييم نفسه بنفسه وكذلك مساعدته على تصحيح أخطائه
- يعمل الاتصال المباشر بين الحاسوب والمتمدرس على مساعدة هذا الأخير على استيعاب وإدراك المفاهيم والمهارات المعرفية بشكل واضح دقيق وأكثر ثباتا بفعل استجابة المتمدرس لمثيرات البرنامج التعليمي المصمم
- يصبح المدرس موجها لعملية التعليم ومتعلما في الوقت نفسه
- يزيد من مستوى التعاون بين المدرس والمتمدرس أي بين المعلم والمتعلم
- يحقق مرونة كبيرة في التعليم.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مميزات أخرى لاستخدامات الحاسوب في العملية التعليمية منها: تقديم المادة التعليمية بتدرج مناسب لقدرات الطالبة، ومراعاة الفروق الفردية بينهم وتقديم التغذية الراجعة الفورية لهم أثناء التعلم، وتوفير الوقت والجهد والمال مقارنة بالطرق التعليمية الأخرى، والدقة العالية في إنجاز الأعمال وتوفير فرص للتفاعل مع المتعلم مثل الحوار التعليمي، كما يمكن للطالب من اختيار وتنفيذ الأنشطة والتجارب الملائمة لميوله ورغباته، ويسهل عليه اختيار ما يريد تعلمه في الزمان والمكان المناسبين، وكذا تنفيذ العمليات الحسابية والرياضية المعقدة بأقل جهد وأسرع طريقة، بالإضافة إلى السرعة في استخراج المادة التعليمية من الحاسوب، وتخزين معلومات كثيرة في الذاكرة وعرضها في تسلسل منطقي، وحفظ بيانات الطلبة ودرجاتهم.

ب: معوقات استخدام الحاسوب في التعليم الجامعي

تواجه عملية استخدام الحاسوب في التعليم الجامعي العديد من المعوقات التي تحد من توسيع استخداماته، ومن أهم تلك المعوقات ما يلي[1]:

[1]– عبد الله بن عبد العزيز الموسى، إستخدام الحاسب الآلي في التعليم،ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية،2002 ، ص 177.

- قلة الكوادر المتخصصة في مجال الحاسوب التعليمي، وقلة الوعي الكافي لأهمية إدخال الحاسوب في مجال التعليم الجامعي وخاصة في الدول النامية.
- قلة البرامج الحاسوبية الملائمة ذات المستوى الرفيع بسبب الجهد الكبير المطلوب لتصميم البرامج وكتابتها.
- ندرة توفر البرامج التعليمية باللغة العربية، حيث يشكل هذا الأمر عقبة كبيرة للتوسع في إدخال الحاسوب في التعليم الجامعي.
- الخوف من الحاسوب على اتجاهات الطلبة وميولهم واهتماماتهم حيث، يرى البعض أنه باستعمال الحاسوب ستصبح العملية التعليمية الجامعية بعيدة عن الصبغة الإنسانية.
- مشكلات تتعلق باستراتجيات التدريس المناسبة للتعامل مع الحاسوب كمادة ووسيلة تعليمية وكوسيلة أيضا.
- التأثيرات الصحية والجسمية على الطلبة نتيجة لبقائهم فترة طويلة أمام الحاسوب.
- لا يوفر الحاسوب فرصا للتفاعل الاجتماعي المناسب بين الطلبة مع بعضهم البعض أثناء عملية التعلم.
- تطور أجهزة الحاسوب باستمرار مما يجعل وجود برامج تعليمية جاهزة لجميع أنواع الأجهزة غير ممكن، مما يفرض ضرورة تغيير الأجهزة باستمرار وهذا مكلف ماديا.

انطلاقا مما تقدم يمكن القول أنه على الرغم من الوظائف والفوائد العديدة لاستخدامات الحاسوب في التعليم الجامعي، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه استخدام تكنولوجيا الاتصال بالحاسوب، على سبيل المثال في الجزائر لم تتمكن بعد من إدخال أجهزة الحاسوب إلى جميع قاعات التدريس بالجامعات إلا في حدود ما يخص بعض قاعات الإنترنت التي يسمح للطالب باستخدامها لساعات محدودة لذا يتوجب الدمج الحقيقي لتكنولوجيا الحاسوب بالفصول الدراسية (قاعات التدريس)، والاستخدام الفعال لها للارتقاء بالتعليم الجامعي واكتساب الخرجين قدرات عالية من حيث المعلومات.

الفرع الثاني: دور الإنترنت في تطوير التعليم الجامعي

تعتبر الإنترنت من أبر المستحدثات التي أنتجتها التقنية في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وقد دخلت هذه التقنية أكثر في الكثير من مجالات الحياة المختلفة، وفي مقدمتها الناحية التعليمية البحثية، وأدى استخدام الإنترنت في التعليم الجامعي إلى إحداث تطور مذهل وسريع في العملية التعليمية، من هذا المنطلق سيتم من خلال هذا الفرع توضيح كيفية مساهمة الإنترنت في تطوير العملية التعليمية والبحثية على مستوى المؤسسات الجامعية.

أولا: ماهية التعليم عبر الإنترنيت:

من خلال ما سيأتي سيتم توضيح المقصود بالتعليم عبر الإنترنت، بالإضافة إلى إبراز بعض الخصائص التي تتسم بها الإنترنت كوسيلة تعليمية.

1- مفهوم التعليم عبر الإنترنت (التعليم الافتراضي)

إن التعليم عبر الانترنت أو التعليم الافتراضي يقصد به" ذلك القسم من التعليم الذي يرتكز على الشبكات المفتوحة، أي أن الاتصال فيه مضمون عن طريق شبكة الانترنت فقط، حيث يتم تزويد المتعلم بما يحتاجه من معارف في مختلف المواد المنتقاة أو الاختصاص المختار، بغرض رفع المستوى التعليمي أو بغرض التأهيل والتدريب، وذلك باستخدام: الصوت، الفيديو، الوسائط المتعددة، الكتب الالكترونية، مجموعات الدردشة والنقاش[1].

كذلك عرف بأنه :" عبارة عن مجموعة من العمليات المرتبطة بنقل وتوصيل مختلف أنواع المعرفة والعلوم والمقررات والبرامج إلى المتمدرسين (المتعلمين) في مختلف أنحاء العالم باستخدام تقنية المعلومات ويشمل ذلك شبكة الإنترنت والإنترانت والأقراص المدمجة وعقد المؤتمرات عن بعد"[2].

[1]- ابراهيم بختي، المرجع السابق، ص: 163.

[2]- هالة طه بخش، الطالب وتحديات المستقبل، رؤية في ظل مفهوم مدرسة المستقبل، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، ص 25.

كما يوجد تعريف آخر للتعليم الافتراضي كالتالي:" يعتبر التعليم الافتراضي نوع من التعليم الإلكتروني الذي يتيح للمتعلم أو المتمدرس الاستفادة من كل خدمات الدراسة التقليدية: (كتب، خدمات طلابية، تدريس) فضلا عن كل ما تتيحه شبكات المعلومات على الانترنت، ويختصر بطريقة فعالة فترة البحث عن المعلومة في التعليم التقليدي، ويجنب المتعلم مشاكل الروتين التقليدية الأخرى من التسجيل ومراجعات وغيرها، كما يوفر إمكانات اقتصادية هائلة من خلال اختصار عمليات البناء للجامعات والمكتبات وما يتبعها من خدمات ويد عاملة إدارية وفنية.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن التعليم الافتراضي هو ذلك الجزء من التعليم الالكتروني الذي يتم عن طريق شبكة الإنترنت، مع الإشارة أن استعمال كلمة "افتراضي" يقصد بها عدم تزامن المعلم مع المتعلم في المكان و/أو الزمان، وهو تعليم لا يحتاج إلى صفوف دراسية أو تجميع الطلبة داخل قاعات التدريس أو تلقين مباشر من المعلم إلى المتعلم (من الأساتذة إلى الطلبة)، وإنما يتم التواصل بينهم بواسطة موقع على شبكة الإنترنت.

2- خصائص الإنترنت كوسيلة تعليمية:

هناك مجموعة الخصائص التي تتميز بها الإنترنت كأداة تعليمية مقارنة بغيرها من الأدوات التعليمية الأخرى، هذه الخصائص هي:

أ. الملائمة: فالتعليم من خلال الإنترنت، يتيح المناخ المناسب لكل من المتعلم والمعلم، إذ تتيح للمعلم التركيز على الأفكار الهامة في إعداد المحاضرة أو الدرس، إلى جانب أنه يتيح للطلبة الذين يعانون من صعوبة في التركيز وتنظيم المهام للاستفادة من المادة التعليمية، من خلال ترتيبها بصورة سهلة وجيدة.

ب. المرونة: إذ تجعل من التعليم يتلاءم ورغبات المتعلم في مراجعة دروسه وفق ظروفه ووقته، وهذا ما يعزز الاستمرارية في الوصول إلى المنهاج، وما يكسب الطالب الاستقرار،

ويسهل الحصول على المعلومة التي يريدها، في الوقت الذي يناسبه، وهذا ما يساعده على التحرر وأخذ المعلومات من مصادر مختلفة، وتكوين أمثل لقدراته الذاتية[1].

ت.التعاون: يتيح التعليم عبر الإنترنت فرصا متعددة للمتعلمين للمشاركة، والتفاعل فيما بيتهم حيث يتضمن هذا النوع من التعليم على أنشطة المشاركة في المعلومات بين الفصول الدراسية، أو مراكز التعليم مهما اختلفت مواقعها، أو تباعدت أماكنها.

ث. الفعالية: إذ أن استخدامات الإنترنت في العملية التعليمية، تجعل من المتعلم ذو دور هام للمشاركة في عملية التعلم، بوصفه عنصر فعال وكذا مساهم في تعليم ذاته، فالبيئة التفاعلية لهذه الشبكة، تسمح للدارسين بإجراء عملية الاختيار الذاتي المتنامي، إذ يمتاز هذا النوع من الامتحانات بإمكانية إجرائه في أي زمان أو مكان يرغب بهما المتعلم، وفي جو خالي من أي حرج أو خوف، على عكس ما هو الحال في نظام الامتحانات الرسمية.

ج. التكافؤ: إذ يتيح للطالب الإدلاء برأيه من خلال أدوات الاتصال، وهذا يشجع على تكوين جرأة أكبر في التعبير عن أفكاره، والبحث عن الحقائق، كما لو كان في قاعات التدريس التقليدية[2].

ح. الترابط: ويتم ذلك من خلال المنتديات الفورية، والتي تتيح إمكانية تبادل وجهات النظر بين الطلبة فيما بينهم ومع أساتذتهم، وهذا ما يجسد بيئة تعلم اجتماعية، إلى جانب المشاريع الجماعية، التي تجسد عالم حقيقي من الأنشطة التعليمية الرقمية، يتم من خلالها تبادل الأفكار عن طريق البريد الإلكتروني والمجموعات الإخبارية، إلى جانب تبادل المعلومات، من خلال قواعد المعلومات الإلكترونية، والمراجع والموسوعات والبرامج التعليمية...الخ.

[1]– جودة أحمد سعادة، عادل فايز السرطاوي، استخدام الحاسوب والأنترنت في ميادين التربية والتعليم ، ط1، الأردن، 2003، ص 125.

[2]– محمد عبد الحميد، منظمة الانترنت عبر الشبكات، ط1، عالم الكتب، مصر، 2005، ص292.

خ. التمركز حول المتعلم: التعليم من خلال الإنترنت هو تعليم موجه نحو المتعلمين حيث يتيح لهم فرصا لتحديد اتجاههم بحرية كاملة من خلال مشاركتهم وأنشطتهم المختلفة، رغم أن للمدرسين والخبراء دورا أساسيا في العملية التعليمية حيث يقوم المدرس بتحديد الأهداف، ويسهل العملية التعليمية، بيمنا يقوم الطالب باكتشاف المحتوى بطريقته الخاصة، مما يجعله يتحمل قدرا أكبر من المسؤولية في تعليم نفيه[1].

د. سهولة الوصول إلى المعلم: إن التطبيقات الرائدة للإنترنت في مجال التعليم تمثل وسيلة اتصال فعالة بين المعلم والمتعلم، إلى جانب توفير تغذية راجعة فورية، وفرص للتعليم المستمر، خصوصا بالاعتماد على البريد الالكتروني، وذلك لسهولة استخدامه وتعدد فوائده، إلى جانب خدمة المحادثة التي يمكن استخدامها في التعليم عن بعد.

ذ. الحدود المفتوحة: يعد التعليم عبر الإنترنت وسيلة للخروج من القيود الزمانية والمكانية التي يتسم بها التعليم التقليدي، حيث يستطيع المتعلم أن يتعلم متى يشاء وفي أي مكان أراد.

ر. **عدم الاعتماد على الحضور الفعلي:** فالتقنيات الحديثة وفرت طرقا للاتصال الحديثة، إذ يعتبر الإنترنت من بين الوسائل الأساسية المستخدمة في التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، إلى جانب ظهور مؤسسات تهتم بهذا النوع من التعليم، كالجامعات الافتراضية، والصفوف الالكترونية، باعتبار هذا النوع من التعليم يوفر الفعالية مقارنة مع النماذج التعليمية التقليدية.

ثانيا/ أهمية ودوافع استخدام الإنترنت في التعليم الجامعي:

تعد تكنولوجيات المعلومات والاتصال خاصة شبكة الإنترنت أحد البدائل التي يمكن توظيفها في التعليم الجامعي بهدف مواجهة التحولات العالمية السريعة في مجال المعلوماتية، حيث تتأكد أهمية التعليم الجامعي باعتباره عاملا مهما من عوامل تنظيم هذه التحولات لتواكب

[1]– وليد سالم محمد الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية ، ط1، دار الفكر، الاردن، 2006، ص133.

متطلبات التنمية، من هذا المنطلق سيتم فيما يلي توضيح أهمية ودوافع استخدام الإنترنت في التعليم الجامعي.

1- أهمية استخدام الإنترنت في التعليم الجامعي:

عموما تتبلور أهمية استعمال الإنترنت في مجال التعليم الجامعي من خلال الجوانب التالية:

- تمثل مصدر مهم من مصادر التعليم في المؤسسات الجامعية، إذ تزود المتعلمين من الطلبة بأحدث المعلومات.

- استخدامها وسيلة للتعريف بالمؤسسات الجامعية وبالخدمات أو الأنشطة التي تقدمها هذه الأخيرة، إلى جانب نظام القبول فيها، وبالمقررات التي تطرحها وغير ذلك[1].

- استخدام شبكة الإنترنت في المؤسسات الجامعية يقلل عزلتها عن العالم الخارجي، فمن خلال استخدام البريد الإلكتروني وخدمات الإنترنت الأخرى، يمكن لأعضاء هيئة التدريس التواصل وتبادل الآراء والوثائق والدراسات فيما بينهم، كما يمكن التواصل مع الطلبة وإطلاعهم على نتائجهم ومشاركتهم في العملية التعليمية.

- تحديث الأنظمة التعليمية وأساليب التدريس، إذ بدأت بعض المؤسسات الجامعية تعيد التفكير في أنظمتها التعليمية، كالجامعات الافتراضية والتعليم عن بعد.

- إمكانية الحصول على البحوث الحديثة من المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث المتخصصة بسرعة كبيرة، وذلك من خلال خدمة نقل الملفات، غلى جانب اعتمادها كوسيلة لنقل المعلومات بين المؤسسات الجامعية[2].

[1]- جودت احمد سعادة، عادل فايز السرطاوي، مرجع سابق،ص ص 224-225.

[2]- يوسف احمد عبيدات، مرجع سابق ذكره، ص280.

-من خلال شبكة الإنترنت يمكن التعرف على مواقع هذه المؤسسات الجامعية وطريقة الانتساب إليها والوصول إليها عن طريق قاعدة بيانات المركز العالي للتعليم عن بعد .

- تطوير التعليم الجامعي وربطه بالتنمية الشاملة من خلال ملائمته مع التكنولوجيا الحديثة، وتلبية احتياجات سوق العمل بالكفاءات البشرية العالية، لأن طبيعة المهن تتغير، مما يفرض على التعليم الجامعي التجاوب مع تلك التطورات السريعة.

2- دوافع استخدام الإنترنت في التعليم الجامعي:

تعد شبكة الإنترنت مصدرا غنيا يوفر العديد من الفرص والإمكانات التعليمية والفنية للمتعلمين كما يوفر أيضا كما هائلا من المصادر المعلوماتية والمعرفية، بالإضافة إلى السهولة في الحصول على أحدث ما توصل إليه العلم والمعرفة، واستخدامه كمكتبة يمكن اللجوء إليها في أي وقت وحين، وعموما فإن أهم السباب لاستخدام الإنترنت في التعليم الجامعي تتمثل في[1]:

- الإنترنت مثال واقعي للحصول على المعلومات في مختلف أنحاء العالم.

- تساعد الإنترنت في تنمية مهارات الطلبة وتدريبهم على التفكير المنهجي وتعزيز التعليم التعاوني الجماعي فيما بينهم، فنظرا لكثرة الشبكة، فإنه يصعب على الطالب البحث في كل القوائم، لذا يمكن استخدام طريقة العمل الجماعي بين الطلبة.

- تساعد الإنترنت على الاتصال بالعالم بأسرع وقت وأقل تكلفة.

- تساعد الانترنت على توفير أكثر من طريقة للتدريس، باعتبارها تتوفر على البرامج التعليمية العديدة باختلاف المستويات.

[1]- عز الدين سلطان قائد علي، واقع استخدام شبكة المعلومات العالمية(الانترنت) في التعليم والبحث العلمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية،2010،ص 60-61.

– تساعد في الحصول على معلومات حديثة في مختلف التخصصات الجامعية وبسرعة وجهد أقل، خاصة تلك المعلومات المتعلقة بالمناهج والموضوعات الدراسية المختلفة، وطرق التدريس، وملخصات البحوث العلمية كمذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وأفلام الفيديو، والصور والبيانات المختلفة في مختلف العلوم.

تساعد الإنترنت على إنشاء مواقع دراسية للمقررات التعليمية، أو للدورات التعليمية أو للندوات والورشات والملتقيات العلمية، ووضع البرامج والمعلومات المهمة عليها حول المجال الذي تريد توصيله للآخرين.

– تساعد الإنترنت على الاتصال بين الأشخاص فيما بينهم بشكل مباشر وذلك بواسطة التخاطب الكتابي، والتخاطب الصوتي، والتخاطب بالصوت والصورة، أو بشكل غير مباشر عن طريق البريد الإلكتروني والبريد الصوتي.

– تساعد الإنترنت على الاشتراك في المنتديات التعليمية عبر الإنترنت، وذلك من خلال المشاركة في الحوارات، والمناقشات التعليمية حول القضايا التي تتعلق بالتعليم الجامعي وهمومه ومشاكله وتحدياته المختلفة، والاستفادة من مواقع البحث العالمية، وذلك من خلال البحث عن المعلومات التعليمية المطلوبة.

– توفر فرص التعليم الجامعي عن بعد والتعليم الإلكتروني واللذان يساهمان في حل العديد من المشكلات التي تعاني منها المؤسسات التعليمية الجامعية، مثل عدم قدرتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة.

– تساعد الإنترنت في متابعة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة لدراستهم، واتصالهم بزملائهم وأساتذتهم دون التنقل إلى المؤسسات الجامعية.

– تساعد الإنترنت في تنمية مهارات متعددة لدى الطلبة مثل القيادة والسيطرة، وبناء الفريق والتفكير الناقد، والتواصل الجيد وحل المشكلات والإجابة على التساؤلات المختلفة.

– توفر فرص سهلة للطلبة والأساتذة لتبادل الأعمال والبحوث العلمية، والاتصال بمؤسسات البحث العلمي، ومراكز المعلومات والمؤسسات الجامعية الأخرى لتبادل المعلومات وتلبية الاحتياجات.

– توفر الإنترنت خيارات تعليمية متعددة للطالب والأستاذ على حد سواء، وذلك لما تحتويه من تنوع في المعلومات والإمكانات.

ثالثا/ خدمات الإنترنت وفوائدها في التعليم الجامعي

على غرار الحاسوب ، تزخر كذلك شبكة الإنترنت بخدمات وفوائد عديدة في مجال التعليم الجامعي، سيتم توضيحها من خلال الآتي:

1- الخدمات التعليمية للإنترنت في التعليم الجامعي

تقدم الإنترنت العديد من الخدمات التي من شأنها التأثير على العملية التعليمية في المؤسسات الجامعية، وتمكين المهتمين بالشأن التعليمي والباحثين الجامعيين من وضع أنشطة تعليمية وبحثية من شأنها إحداث نقلة نوعية كبيرة في أساليب التعليم الجامعي وطرقه، هذه الخدمات يمكن تلخيصها في الآتي:

أ. **خدمة التواصل الإلكتروني:** حيث يؤدي البريد الإلكتروني دورا مهما في تطوير العملية التعليمية بالمؤسسات الجامعية، حيث يستطيع الطلبة الباحثون الاستفادة من هذه الخدمة في جوانب عدة أهمها[1]:

– الاتصال بالزملاء الباحثين والأساتذة المختصين، وتبادل الآراء العلمية والبحثية معهم.

– إرسال الوثائق المطلوب إلحاقها بالرسائل، أو استلام الوثائق المطلوب استلامها.

[1]– ابراهيم عامر قندلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار الباروزي للنشر ، الاردن،2002، ص ص:262-263.

– الإشراف على الرسائل الجامعية للباحثين على المستويات الأكاديمية والعلمية المختلفة، حيث لا يستوجب أن يكون المشرف في نفس المدينة أو البلد الذي يكون فيه الباحث موجودا.

– إمكانية القيام بإعداد بحوث مشتركة بين باحثين أو أكثر تفصل بينهما مسافات جغرافية متباعدة.

– التحضير لعقد ندوات أو مؤتمرات علمية وتبادل الأوراق البحثية، أو تحويلها للخبراء لتحكيمها، وذلك من خلال الاتصال عبر البريد الإلكتروني.

ب. نشر المعلومات التعليمية على الإنترنت: يمكن لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بالمؤسسات الجامعية إنشاء صفحات خاصة على شبكة الإنترنت، كصفحات التواصل الاجتماعي، ولكن يجب أن تحتوي على المادة التعليمية للموضوعات الدراسية والأبحاث والنشاطات العلمية والتعليمية الخاصة بهم، وغيرها من الأنشطة المماثلة في مجال تخصصهم العلمي.

وتكمن أهمية نشر المعلومات التعليمية على شبكة الإنترنت فيما يلي[1]:

– تعتبر وسيلة أسرع وأوسع لنشر المعلومات عبر العالم.

– تمكن أي فرد في العالم من قراءة المعلومات المنشورة، ومن ثم لن تقتصر قراءة المعلومات على الزملاء والمقربين فقط.

– يمكن تصنيف المعلومات المنشورة عن طريق بوابات البحث بالإنترنت، ومن ثم لن ترفع المعلومات المنشورة من بوابة البحث إلا بعد مرور ثلاث سنوات على الأقل بداية من تصنيفها بها.

– انخفاض تكاليف نشر المعلومات على الإنترنت مقارنة بأساليب النشر الأخرى.

[1]– عز الدين سلطان قائد علي، واقع استخدام شبكة المعلومات العالمية، مرجع سابق،ص 60–61.

– حصول المتخصصين والطلبة على المعلومات بتكاليف منخفضة وبسرعة في أي مكان ووقت.

–المشاركة في التنمية المعلوماتية، مما يساعد على التفاعل معها والاستفادة منها، وعدم ترك الإنترنت للآخر لكي يسيطر عليها ونحن نتلقى عنه.

ت. عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو: ويتم ذلك من خلال نقل صوت وصورة من يتحدثون عبر الإنترنت في الوقت ذاته، ويمكن استخدام هذه الخدمة في العملية التعليمية والبحثية بالمؤسسات الجامعية من خلال التحاور مع أعضاء هيئة التدريس والباحثين والخبراء في مختلف أنحاء العالم، وعقد المؤتمرات العلمية، وكذا مناقشة طلبة الدراسات العليا دون الحضور للمناقشة، بالإضافة إلى الحصول على درجات علمية ودراسية. ومن المؤسسات الجامعية التي تستخدم هذا الأسلوب الجامعة البريطانية المفتوحة حيث تستخدمه في أساليب الاجتماع عن بعد بين المدرس والمتمدرسين وكل منهم في موقع مختلف عن الآخر.

وتعرف مؤتمرات الفيديو على أنها اتصال مسموع ومرئي بين عدة أشخاص يتواجدون في أماكم جغرافية متباعدة، يتم فيه مناقشة وتبادل الأفكار والخبرات وعناصر المعلومات، في جو تفاعلي يهدف إلى تحقيق التعاون والتفاهم المشترك، وتتمثل فوائدها التعليمية في[1]:

– سرعة عقد الاجتماعات البيداغوجية بين أعضاء هيئة التدريس والإدارة التعليمية.

– استضافة الخبراء المتخصصين في جميع المجالات لمناقشتهم في مجال خبراتهم وأفكارهم وأبحاثهم العلمية.

– توفير الوقت اللازم لنقل المعلومات والتعرف على الآراء والأفكار ومناقشتها.

[1]– زاهر اسماعيل الغريب، تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم، عالم الكتب للنشر، مصر، 2001، ص :215–216.

– تطوير إمكانيات أعضاء هيئة التدريس والطلبة اتجاه المستحدثات والتكنولوجيا وأهمية استخدامها لتطوير التعليم.

– تطوير قدرات التعليم عن بعد ثنائي الاتجاه لاستخدام الاتصال المرئي المسموع في الوقت نفسه وإن تعددت أماكن الطلبة.

– تقديم أساليب تدريس جديدة لعرض المعلومات بأشكال متنوعة.

– التخفيض من حساسية الاتصال وجها لوجه لدى الطلبة الذين يعانون من بعض المشكلات النفسية عند مقابلة أساتذتهم.

– تشجيع الأساتذة والطلبة على الحوار المباشر بصفة أساسية وفي أي وقت لمناقشة الموضوعات والصعوبات التعليمية التي تخصهم.

ث – الشهادة الجامعية عبر الأنترنت:

من الخدمات الأخرى التي توفرها شبكة الانترنت في مجال التعليم الجامعي الحصول على الشهادات الجامعية من المؤسسات الجامعية في مختلف المجالات التعليمية ، كما تسخر عملية التعليم عن بعد عبر الانترنت عددا من التقنيات الحديثة مثل[1]:

– البريد الإلكتروني لإرسال المعلومات والواجبات المنزلية والإمتحانات والنتائج والبحوث التعليمية.

– مجموعات الأخبار (News Gpoup) ولوحات المعلومات لعرض الأراء والأسئلة ة الأجوبة.

– دروس تفاعلية يمكن استخدامها مباشرة ومؤتمرات فيديو لإجراء تجارب عملية بالصورة الحية أو لعقد لقاءات مباشرة.

[1]– ابراهيم عبد الفتاح يونس، تكنولوجيا التعليم بين الفكرو الواقع، ط1، دار القباء، مصر، 2003، ص:105.

ج . خدمة الفصول الإفتراضية:

تعد خدمة الفصول الدراسية الإفتراضية التي تقدمها الإنترنت منافسا قويا للفصول الدراسية التقليدية ، حيث توفر تعليما أقل تكلفة، وتشمل عددا كبيرا من الطلبة في مناطق متفرقة، وفي أزمنة مختلفة، والتوسع دون قيود على عملية التعلم، وتشمل على كم هائل من الجوانب المعرفية المخصصة للقاعات الإفتراضية من مكتبات وموسوعات، ومراكز بحث على الشبكة، وفتح حلقات نقاش، وبالتالي يمكن لأعضاء هيئة التدريس والطلبة الاستفادة منها في العملية التعليمية بدرجة كبيرة جدا، ولا تحتاج الفصول الإفتراضية إلى مهارات تقنية عالية[1].

2.مزايا إستخدام الانترنت في التعليم الجامعي:

إن استخدام الانترنت في المؤسسات الجامعية كأداة أساسية في العملية التعليمية يحقق الكثير من الفوائد منها[2]:

– تتيح للطلبة للوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات على شبكة الإتصالات العالمية والتواصل مع زملائهم ومشرفيهم الأكاديميين مباشرة، والمشاركة في جماعات التحاور أو النقاشات والمنتديات العلمية وطرح تساؤلاتهم وملاحظاتهم إلكترونيا.

– تعتبر ألية توصيل سريعة ومضمونة بإستخدام الوسائط التعليمية إلى الجهات المعنية ، فمثلا يمكن استخدامها في توزيع الوسائط التعليمية التقليدية كالمادة المطبوعة للمقررات والادلة والنصوص وتحول إلى صفحة بيانات كي يستطيع المتعلمون الوصول إليها.

– يستطيع المشرف الأكاديمي إدخال أسئلة تقويم ذاتي أو أسئلة موضوعية عليها (على الأنترنت) والحصول على تغذية راجعة عاجلة من الطلبة أو المتعلمين.

[1]– عز الدين سلطان قائد علي، مرجع سابق،ص :59.

[2]– زياد بركات، صعوبات استخدام الانترنت لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة في طولكرم، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد20،العدد01، فلسطين، 2012، ص ص: 526–527.

– تزود الطلبة بمسارات لتحديد موقع المعلومات المتعلقة بتعيين أي موضوع من أجل المراجعة

– توفر فرص كثيرة لتخفيف إنعزال الطلبة بالنسبة للزمن أو البعد الجغرافي، ومثل تلك الفرص تعني إن الحدود الجغرافية قد زالت ، لأن المؤسسات الجامعية باستطاعتها استخدام الشبكة لتقديم التعليم الجامعي عن بعد في أي مكان في العالم ، إضافة إلى قدرتها الهائلة في توفير التفاعل بين الطلبة ومدرسيهم أو بين الطلبة أنفسهم.

– يتيح البريد الإلكتروني للطلبة والمشرفين الأكاديميين الاتصال الهاتفي كما يسمح لهم بإرسال رسائل مكتوبة أو تبادل النصوص مباشرة.

– يمكن استدعاء مشرفين أكاديميين على شاشة الانترنت إذا دعت الحاجة إلى ذلك، أو كان هناك نقص في عددهم في مكان ما كما يمكن تنظيم لقاءات مع الطلبة من خلال الانترنت بتكلفة عادية.

بالإضافة إلى الفوائد السابقة هناك العديد من الإيجابيات الناتجة عن إستخدام الانترنت في مجال التعليم الجامعي ، نلخصها فيمايلي :

– توفير الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين في مختلف انحاء العالم.

– سهولة تطوير محتوى البرامج او المناهج الموجودة عبر الانترنت.

– تساعد الانترنت في التقليل من التكاليف المادية للتعليم الجامعي، وتقدم حلولا مبتكرة للكثير من المشكلات التعليمية.

– أعطت التعليم الجامعي الصبغة العالمية وأخرجته عن الإطار المحلي.

– إمكانية الحصول على أراء الباحثين المتخصصين في أي قضية علمية وبجهد أقل.

– السرعة في التعليم من خلال السرعة في الحصول على المعلومات.

– تغير وظيفة المدرس في الفصول الدراسية ليصبح بمثابة المرشد والموجه، وليس الملقي والملقن.

– تساعد الطلبة على تكوين علاقات علمية عالمية.

– تساهم بشكل كبير في تطوير مهارات الطلبة على استخدام الحاسوب ،و ذلك من خلال الإستخدام المتواصل والمستمر للشبكة.

– عدم التقيد بالساعات الدراسية حيث يمكن وضع المادة التعليمية على الأنترنت ويستطيع الطلبة الحصول عليها من أي مكان وفي أي وقت.

الفرع الثالث: تأثير استخدامات الحاسوب والانترنت على أداء الطالب والأستاذ الجامعي:

إن إدخال الحاسوب والأنترنت في نطاق العملية التعليمية بالمؤسسات الجامعية ، من شانه ان يؤدي إلى إحداث تغييرات على أداء الطلبة والأساتذة الجامعيين ، ليصبح على هؤلاء القيام بمجموعة من الادوار الجديدة تتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل ، ومع متطلبات الثورة المعلوماتية

أولا : تأثير إستخدام الحاسوب والانترنت على أداء الطالب:

كي يتم تحقيق أهداف العملية التعليمية الجامعية بشكل عام، لابد للطالب او المتعلم من اللجوء إلى إستخدام التقنيات التعليمية خاصة الحاسوب والانترنت ،لما لها من أهمية في تحقيق فكرة ان الطالب هو محور العملية التعليمية خاصة في ظل النظام الجديد (ليسانس– ماستر – دكتوراه) المطبق بأغلب المؤسسات الجامعية والذي يكرس هذه الفكرة ، وعليه هناك بعض المبادئ الأساسية التي يجب تحقيقها عن طريق التطبيقات الحديثة لتقنيات التعليم فيما يتعلق بالطالب او المتعلم وهي على النحو الاتي[1]:

[1]– عبد الواحد حميد الكبسي، محمد سامي فرحان، انعكاسات تقنيات التعليم الحديثة على العملية التعليمية، مركز طرائق التدريس والتعليم المستمر، جامعة الأنبار، العراق، 2012،ص ص: 7–8.

– يجب على الطالب ان يتعلم بنفسه من خلال التعلم الذاتي

– أن يتعلم كل طالب حسب سرعته وقدراته الخاصة، حيث يلاحظ أن هناك تفاوت كبير في معدلات التحصيل العلمي او التعلم لدى الطلبة عن طريق استخدام البرامج التعليمية المختلفة.

– أن يتعلم الطالب قدرا اكبر من الخبرات والمهارات حين يقوم بتنظيم المادة التعليمية، كما يجب أن تعزز كل خطوة من خطواته بشكل فوري من خلال التغذية الراجعة وذلك عن طريق استخدام التعليم المبرمج*

– ان يتقن الطالب كل خطوة من خطواته اتقانا تاما قبل ان ينتقل إلى الخطوة الموالية.

– تزداد دافعية الطالب إلى التعلم عندما تتاح له الفرصة بأن يكون هو المسؤول عن تعلمه ويعطي الثقة لنفسه.

– يجب أن يكون للطالب القدرة على تنظيم المعلومات بطريقته الخاصة مستخدما ما لديه من خبرات ومهارات.

– على الطالب أن يتعلم حقيقة توافر المعلومات على أشكال مختلفة منها الكتب والدوريات وبرامج الحاسوب وغيرها.

– يجب على الطالب ان يتوصل إلى المعرفة بجهوده الخاصة من خلال التركيز على الالية أو الكيفية التي تمكنه من ذلك.

كذلك فإن الطالب في عصر الحاسوب والانترنت يجب أن يتعلم كيف يتعلم بالإضافة إلى قدرته على:

– تحديد متى تكون هناك الحاجة إلى المعلومات .

–تحديد المعلومات المطلوبة في موضوعات معينة

- البحث والوصول إلى المعلومات المطلوبة.

- تقييم المعلومات واختيار المناسب منها.

- ترتيب المعلومات وتنظيمها.

- استخدام المعلومات بصورة فعالة ومحققة للاهداف المرجوة.

- الفهم والإستنتاج والتركيز بشكل كبير على المهارات الأساسية

- حل المشاكل.

- التفكير الناقد.

- التصور والإبداع والقدرة على الإتصال.

ثانيا : تأثير إستخدام الحاسوب والانترنت على أداء الأستاذ الجامعي:

بالرغم من الدور الذي يمكن ان يؤديه توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية بالمؤسسات الجامعية ، فإنه لا يمكن إلغاء دور الأستاذ الجامعي او الإستغناء عنه، فالأستاذ الجامعي كان ولا يزال الركيزة الأساسية في العملية التعليمية، ولكن ظهرت أدوار جديدة للأستاذ الجامعي يجب أن يقوم بها، وهي:

1. دور الشارح باستخدام الوسائل التقنية: وفيها يقدم الاستاذ للطالب المحاضرة مستعينا بالحاسوب والشبكة العالمية والوسائل التقنية السمعية منها والبصرية لإغنائها، ولتوضيح ما جاء فيها من نقاط غامضة، ثم يكلف الطلبة بعد ذلك بإستخدام هذه التكنولوجيا كمصدر للبحث والقيام بالمشاريع المكتبية كما على الأستاذ أن يشرح كيفية إستخدامها في الدراسة ، ويوضح له بعض النقاط الغامضة ويجيب على تساؤلاته وإستفساراته كافة.

2. دور المشجع على التفاعل في العملية التعليمية: وفيها يساعد الاستاذ طلبته على استخدام الوسائل التقنية والتفاعل معها عن طريق تشجيعهم على طرح الأسئلة والإستفسار عن نقاط تتعلق بتعلمهم، وكيفية إستخدام الحاسوب للحصول على المعرفة المتنوعة ، وكذا تشجيعهم على الإتصال بغيره من الأساتذة اللذين يستخدمون الحاسوب عن طريق البريد الإلكتروني وشبكة الانترنت.

3. دور المشجع على توليد المعرفة والإبداع : وفيها يشجع الاستاذ الطالب على استخدام الوسائل التقنية من تلقاء نفسه وعلى ابتكار وإنشاء البرامج التعليمية اللازمة لتعلمه كصفحة الويب ، والقيام بالكتابة والأبحاث الجامعية مع الطلبة الأخرين وإجراء المناقشات عن طريق البريد الإلكتروني .

إن الأستاذ بهذه الأدوار يحاول أن يساعد الطلبة ليكونو معتمدين على أنفسهم ، ونشطينن ومبتكرين، وصانعي مناقشات ومتعلمين ذاتيين بدل أن يكونو مستقبلي معلومات ، كذلك فإن للأستاذ في عصر الانترنت والحاسوب دور مرتبط بأربع مجالات واسعة هي : تصميم التعليم، وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، وتشجيع تفاعل الطلبة في عملية التعلم، وكذا تطوير التعلم الذاتي للطلبة لاستثمار قدراتهم في المشاركة في عملية تعلمهم، وأدوار أخرى كثيرة.

ثالثا : معايير الجودة لإدخال الحاسوب والانترنت في المنظومة التعليمية:

حتى تكون المنظومة التعليمية بالمؤسسات الجامعية ذات جودة ، لابد من توفر مجموعة من المؤشرات أو المعايير سواء ما تعلق منها بأداء الأستاذ الجامعي أو بأداء الطالب ، هذه المعايير يمكن توضيحها كما يلي[1]:

[1]– محمد الزبون، صالح عبابنة، تصورات مستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تطوير النظام التربوي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد24، العدد3، فلسطين2010،ص ص:820-821.

1. بالنسبة للأستاذ الجامعي: يجب ان يظهر المؤشرات التالية:

- القدرة على تحديد إيجابيات مستجدات التكنولوجيا الحديثة.
- القدرة على استخدام التكنولوجيا بفعالية على المستوى الشخصي والمهني .
- القدرة على استخدام وسائل التعليم عن بعد.
- القدرة على اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكنولوجيا التعليم.
- القدرة على توظيف التكنولوجيا بفاعلية في عملية التعليم.
- النظرة المستقبلية لدور التكنولوجيا في إغناء أو إثراء العملية التعليمية .
- القدرة على التعلم المستمر وتطوير معارفه من اجل الطلبة.
- تشجيع الطلبة في تنويع الخيارات لإستخدام التكنولوجيا المتعلقة بالعملية التعليمية
- القدرة على تطوير خبرات الطلبة فيما يتعلق بالتكنولوجيا.
- لديه مستوى عالي فيما يتعلق بالثقافة المعلوماتية.

2. بالنسبة للطلبة: يجب أن يظهروا المؤشرات التالية:

- يمتلكون تنوعا كبيرا في مهارات التكنولوجيا المختلفة.
- يمتلكون القدرة على تعلم المهارات التكنولوجية الجديدة وحسب الحاجة.
- لديهم القدرة على انتقاء الوسائل التكنولوجية المناسبة لإتمام المهام والواجبات المطلوبة.
- يمتلكون القدرة للتحدث عن الطرق التي سهلت بها التكنولوجيا عملية تعلمهم.
- لديهم المعرفة حول متى توظف التكنولوجيا لخدمة العملية التعليمية.

- يمتلكون ثقافة معلوماتية واسعة.

- لديهم القدرة على استعراض قدراتهم التكنولوجية من خلال مهام تعطي لهم لتطوير قدراتهم

- يحسنون عملية اختيار مصادر التكنولوجيا المناسبة .

- لديهم استقلالية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال .

- لديهم القدرة على اداء الإختبارات التي تستخدم التكنولوجيا.

- يستخدمون التكنولوجيا للتعلم خارج الجامعة.

ومنه يمكن القول ان التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال يتطلب بالضرورة وجود أساتذة مؤهلين على التعامل مع تقنيات التعلم ، وقادرين على التوظيف الجيد لها في العملية التعليمية، لكن هذا لا يتم إلا في ظل وجود برامج حديثو ورائدة لإعداد الأساتذة والطلبة لمواكبة هذه التغيرات، كذلك ينبغي على القيادات الجامعية ضرورة متابعة التغيرات والتطورات التي تحدث في مجال التعليم العالي نتيجة لهذا التقدم ، والعمل على توفير برامج ودورات تدريبية تلبي تلك الإحتياجات لرفع مستوى اداء الأساتذة مهنيا ن مما يكون له الأثر الإيجابي على مستوى الطلبة وبالتالي على جودة العملية التعليمية بصفة عامة.

المطلب الثالث

تطبيق الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية

نظرا للتطور التكنولوجي الرقمي، وكذا الانفجار المعلوماتي الكبير، ومع الطلب المتزايد على المعلومات بأنجع وأسهل الطرق، عرفت المكتبات الجامعية تغييرات واسعة على جميع المستويات، سواء على مستوى نوع وشكل المصادر المعلوماتية أو نوع الخدمات المكتبية التي تقدمها، وتبعا لهذه الضغوطات كان لزاما على المكتبات المعلوماتية أو نوع الخدمات المكتبية التي تقدمها، ومتبعا لهذه الضغوطات كان لزامت على المكتبات الجامعية تحسين خدماتها

لمواجهة هذه التحديات، وذلك من خلال تطبيقها للإدارة الإلكترونية. في هذا الإطار يأتي هذا المطلب ليتناول بعض الأساسيات حول تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية.

الفرع الاول: دوافع وأهداف الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية لم يأتي من فراغ، وإنما كان نتيجة لأسباب وعوامل دفعتها لذلك، وعليه خصص هذا الفرع للتعرف على أهم أسباب وأهداف هذا التطبيق.

1.دوافع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية:

هناك مجموعة من الأسباب والعوامل الأساسية التي دفعت المكتبات الجامعية على اختلاف أنواعها إلى إدخال التقنيات الحديثة في أنشطتها وعملياتها، هذه السباب يمكن تلخيصها في العناصر التالية[1] :

– التخفيف من أعباء الأعمال اليدوية والروتينية وتطوير إنتاجية العمل بأقل عدد ممكن من العاملين.

– تطوير الخدمات المكتبية والمعلوماتية والاستفادة من خدمات الاستخلاص والتكشيف الآلية خاصة في مجال الدوريات العلمية ومستخلصاتها ومصادر المعلومات غير التقليدية.

– الاستفادة من خدمات بنوك المعلومات وقواعد بياناتها والوصول إلى المعلومات واسترجاعها وبثها ونسخها بسهولة وسرعة.

– توفير النفقات وتقديم خدمات أفضل بتكاليف أقل.

– إيجاد حل لمشكلة المكان بسبب قلة المساحة والتي تعاني منها بعض المكتبات الجامعية.

[1]– عمار عبد اللطيف زين العابدين، تحديات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وتأثيرها على المكتبات الاكاديمية والعاملين فيها ودور اقسام المعلومات والمكتبات في مواجهتها، كلية الآداب جامعة الموصل، العراق، 2012، ص ص:27–28.

– مواكبة تطور مجتمع المعلومات والثورة المعلوماتية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تطوير البحث العلمي.

– تضخم الإنتاج الفكري وظهور علوم جديدة غير معروفة سابقا تبعها تنوع في أشكال مصادر المعلومات الغير معروفة سابقا، وزيادة التوجه نحو البحوث العلمية.

– تغير حاجات المستفيدين من المكتبات الجامعية التي أخذت طابعا جديدا.

– التوجه نحو بناء مجتمعات معلومات تكون المعلومات الأساس فيها.

2. أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية:

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى المكتبات الجامعية إلى تحقيقها كنتيجة لاستعانتها بالتقنيات الحديثة خاصة تلك المتعلقة بالإدارة الإلكترونية، في العناصر التالية[1]:

– تحسين خدماتها وتطويرها بشكل يجعلها تتماشى مع المكتبات المتطورة في الجامعات العالمية، مع تنويع هذه الخدمات لتشمل خدمات جديدة يتوقف تقديمها على الأدوات الحديثة.

– تطوير نظمها من خلال مراجعة الأنظمة التقليدية، ودراسة محيطها للتعرف على أداء النظام الحالي، وتقدير جدوى النظام الجديد الذي تريد المكتبة الاستعانة به لمواجهة احتياجات المستفيدين المتزايدة.

– توسيع حجم المستفيدين بتوفير العدد الكافي من الوثائق والمراجع، وتوسيع مجالات تخصصاتها، لتستجيب مع التطور العلمي والفني الذي تشهده مؤسسات التكوين، وقطاعات الإنتاج.

[1]– عبد المالك بن السبتي، تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجزائرية بين الرغبة في التغيير والصعوبات، مجلة Rist: المجلد14، العدد1، 2004، ص ص 9–10.

– توفير الشروط الملائمة للاستقبال، وتبسيط أساليب البحث في الأدوات المتوفرة، ووضع الإمكانيات المطلوبة لتقديم الوثائق والمعلومات إلى المستفيدين بسهولة وسرعة، مع تخصيص القاعات الكافية والمتنوعة والمجهزة للقراءة والمطالعة، على أن تكون هذه القاعات والوسائل المتوفرة بها تستجيب بالدرجة الأولى إلى اهتمامات وميولات كل فئة من فئات المجتمع الجامعي الذي تخدمه.

كما يشير هندرسون إلى الأهداف التالية والتي تسعى المكتبات الجامعية إلى تحقيقها والتي تتيحها التقنيات الحديثة للمكتبات الجامعية[1]:

– إتاحة الاستخدام عن بعد.

– تقديم معلومات حديثة وآنية لمستخدمي المكتبات الجامعية.

– تقديم وسائل سهلة وسريعة للوصول إلى المعلومات.

– تقديم مرونة معلوماتية مرتبطة باحتياجات ومتطلبات المستخدمين.

– تقديم استخدام على مدار الساعة للمستفيدين.

الفرع الثاني: الخدمات الإلكترونية في المكتبات الجامعية

لقد أحدثت التقنيات الإلكترونية الحديثة تغييرات في وظائف المكتبات الجامعية ومهامها وسبل عملها، ويتجلى ذلك التغيير من خلال التطورات الحاصلة في الخدمات التي تقدمها هذه المكتبات، والمرتبطة بشكل أساسي بالمحيط الجديد، هذه الخدمات يمكن توضيحها من خلال النشاطات التالية[2]:

[1]– ناصر بن سعيد الزهراني، تقنية المعلومات بين التبني والإبتكار، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 35.

[2]– أمل وجبه حمدي، المصادر الالكترونية للمعلومات، الاختيار والتنظيم والإتاحة في المكتبات، الدار المصرية اللبنانية،، مصر، 2007، ص ص:147–148.

أ. الخدمات المرجعية المعتمدة على المصادر الإلكترونية للمعلومات: حيث تقوم المكتبات الجامعية بتقديمها سواء من خلال الدردشة على الخط المباشر، أو البريد الإلكتروني، معتمدة في ذلك على رصيدها من المقتنيات والمراجع الإلكترونية بمختلف فئاتها.

ب. الإحاطة الجارية الإلكترونية: تقدمها المكتبة على الخط المباشر من خلال الموقع الخاص بها، حيث يستطيع متصفح الموقع التعرف على أحدث الإضافات من الأوعية من موضوعات بعينها، وكذلك الخدمات الجديدة أو أخبار الندوات أو المؤتمرات التي سيتم عقدها في وقت قريب.

ت. البث الانتقائي الإلكتروني للمعلومات: تنطوي هذه الخدمة على مفهوم خدمة الإحاطة الجارية ذاتها ولكنها أكثر تحديدا، وتربط بتلبية احتياجات مستفيدين محدودين وفق اهتماماتهم الموضوعية التي تحدد في ملفات سمات المستفيدين.

ث. الحجز الأكاديمي الإلكتروني: وهي نفسها خدمة الحجز الدراسي التي تتم بالنسبة إلى الأوعية أو المصادر المرتبطة بخدمة مقررات دراسية معينة، وإن كانت تتميز هنا بوجود النصوص الكاملة لهذه الأوعية في شكل إلكتروني، ويستطيع أي طالب أو باحث أن يصل إلى أي منها من خلال البحث على الخط المباشر، سواء باسم المقرر أو عنوان الوعاء أو اسم المحاضر.

ج. خدمة تبادل الإعارة الإلكترونية: في هذه الخدمة يقوم المستفيد باستيفاء نموذج طلب إلكتروني لوعاء بعينه ثم تتولى المكتبة الحصول عليه من مكتبة أخرى داخله في اتفاقية تبادل الإعارة معها، وعادة ما يتم ذلك في مدة تتراوح بين أربعة أيام وثلاثة أسابيع حسب ظروف الوصول إلى الوعاء، وعادة ما يتم الحصول على الأوعية من خلال هذه الخدمة في شكل إلكتروني وهو عبارة عن ملف (**pdf**).

ح. الخدمة الإلكترونية للإمداد والوثائق: عادة ما تقدمها الجامعة الإلكترونية سواء من خلال ما تقتنيه من أوعية أو من خلال مقالات موجودة لدى مكتبات أخرى داخل الحرم الجامعي أو خارجه، وقد تقدم هذه الخدمة في حالة الأوعية التي في التجليد، أو التي فقدت إلى أن يتم الحصول على نسخ بديلة منها، ويتم موافاة المكتبة بطلبات الحصول على الوثائق عبر هذه الخدمة من خلال البريد الإلكتروني، كما أن الوثائق التي يتم طلبها غالبا ما تكون في شكل إلكتروني.

خ. خدمة البحث في الفهرس العام: يستطيع المستفيد من خلال الخدمة البحث في قواعد بيانات النصوص الكاملة الخاصة بالمكتبة الجامعية، وكذلك الدوريات الإلكترونية فضلا عن البحث عن فهارس المكتبات الجامعية الأخرى التي تشترك معها هذه المكتبة في تجمع من خلال شبكة المعلومات التي تربطها.

الفرع الثالث: استخدامات الحاسوب والإنترنت في المكتبات الجامعية

تسعى المكتبات الجامعية لتقديم خدمات أفضل بطرق عصرية ووسائل حديثة على رأسها الحاسوب وشبكة الإنترنت، من هذا المنطلق سيتم من خلال هذا الفرع توضيح أهم استخدامات هاتين الوسيلتين في المكتبات الجامعية.

أولا/استخدامات الحاسوب في المكتبات الجامعية:

نتيجة للتطور الكبير لتقنيات الحاسوب وانعكاس هذا التطور على تكلفته المادية، وزيادة كفاءة استخدامها في مجال العمل المكتبي، سارعت العديد من المكتبات الجامعية إلى استثمار هذه التقنية بالشكل الذي يحقق الفائدة للمستفيدين من خدماتها، ولقد كان مسار هذا الاستخدام في اتجاهين أساسيين هما[1]:

[1]– سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018/2017، ص :189.

* الاستفادة من تقنيات أجهزة الحاسوب في إنجاز بعض الوظائف والعمال التي كانت تنجز من قبل بشكل تقليدي، مثل: السيطرة على أعمال الإعارة والإرجاع، والبث الانتقائي للمعلومات، وخدمات الإحاطة الجارية، وغيرها من خدمات .

* استحداث بعض المهام والوظائف والخدمات والتي لم تكن جزءا من العمل المكتبي قبل دخول تقنيات الحاسوب فيها، مثل خدمات البحث الآلي في قواعد المعلومات وخدمات شبكة الإنترنت والفهارس الآلية.

كذلك يمكن حصر مجمل الإجراءات والخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية والتي تعتمد على أجهزة الحاسوب في إنجازها في الآتي:

- حفظ السجلات والاستفادة منها في إنتاج خدمات البحث الببليوغرافي.
- برامج التعاون ضمن شبكات معلومات محلية بين مجموعة من المكتبات الجامعية.
- نظام الإعارة الآلي.
- البحث الآلي في قواعد المعلومات على الأقراص المدمجة.
- النظام الآلي للبث الانتقائي للمعلومات.
- خدمة الإنترنت.
- الفهرسة والتصنيف الآلي.
- الخدمة المرجعية الآلية.
- التحكم الآلي بالدوريات.
- التوزيع الإلكتروني لمحتوى الرسائل الجامعية.

ثانيا/ استخدام الإنترنت في المكتبات الجامعية:

في ظل التطورات المتلاحقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لم يعد استخدام الشبكات مقتصرا على نوع معين من أنواع المكتبات، كما أن حاجة المستفيدين للحصول على معلومات سريعة ومتجددة، جعل العديد من المكتبات الجامعية تسارع إلى توظيف هذه الشبكات في برامجها ووظائفها المكتبية والمعلوماتية، وعليه سيتممن خلال هذا المحور عرض الاستخدامات المختلفة لشبكة الإنترنت في المكتبات الجامعية.

*** مجالات استخدام الإنترنت في المكتبات الجامعية:**

تتنوع مجالات استخدام الإنترنت في أنواع المكتبات الجامعية ومراكز المعلومات نظرا للإمكانات الهائلة التي تتميز بها الشبكة، من حيث القدرة على توفير معلومات غنية في قواعد البيانات والكشافات، وتقديم الخدمات المرجعية والإجابة عن استفسارات الباحثين، وإتاحة النصوص المتكاملة للمواضيع وسواها، ويمكن توضيح هذه المجالات من خلال الآتي[1]:

– الدخول إلى فهارس المكتبات الجامعية العالمية، فهناك كثير من المكتبات الجامعية متاحة على الإنترنت.

– الاشتراك في الدوريات خاصة الإلكترونية منها، فهناك آلاف الدوريات المتوفرة على شبكة الإنترنت، وتقدم بعض المواقع معلومات كاملة عن الدوريات في مختلف الموضوعات خاصة من حيث أسلوب الاشتراك.

– بناء وتطوير المجموعات المكتبية الجامعية، إذ يمكن من خلال الإنترنت اختيار العناوين الجديدة من مصادر المعلومات واقتنائها مباشرة من الناشرين.

[1]– حسان حسين عبابدة، استخدام الحاسوب في المكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء، الاردن، 2005، ص ص:128–129.

– الاستفادة من خدمات الإنترنت في تقديم خدمات متطورة كالإحاطة الجارية والبحث الانتقائي للمعلومات.

– تسويق المعلومات، إذ تستفيد المكتبات الجامعية من الإنترنت بالعمل على اختيار مواقع لها للتعريف بمجموعاتها وتضع الإستراتيجيات اللازمة للترويج لخدماتها ومنتجاتها.

بالإضافة إلى ما تقدم هناك مجالات أخرى لاستخدام الإنترنت والاستفادة منها في المكتبات الجامعية منها:

أ. البريد الإلكتروني: يعني تبادل الرسائل الإلكترونية ونقل المعلومات والبيانات والنصوص إلكترونيا بدلا من الوسائل التقليدية، ويشكل استخدامه 80 % من استخدامات الإنترنت، كما يمكن استغلاله في جوانب بحثية كالرد على الاستفسارات المرجعية التي يطرحها الباحثون عبر البريد الإلكتروني حول موضوعات معينة.

ب. الوصول إلى نصوص الوثائق واسترجاعها: حيث قد يحتاج المستفيدون وبخاصة في المكتبات الجامعية إلى سرعة الوصول إلى معلومات حديثة ودقيقة، والحصول على وثائق وطنية وعالمية غير متوافرة في مكتباتهم الجامعية المحلية، في هذا الإطار يعد المركز البريطاني لتزويد الوثائق (BLDSC) من أكبر المؤسسات في العالم لتزويد الوثائق عبر البريد العادي، أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني للأفراد والجهات المستفيدة.

ت. التعاون المكتبي: والذي يمكن من خلاله الحصول على مصادر متنوعة، وبدائل أكثر من خلال الإعارة المتبادلة مع المكتبات المشاركة، كما أنه يوفر وقت وجهد للباحثين، ويؤدي التعاون المكتبي بين المكتبات الجامعية إلى تنمية المجموعات المكتبية والاستفادة من الخدمات الببليوغرافية والمعلوماتية، وتتراوح الخدمات المتحققة عبر الإنترنت بين نظم الفهرية، وخدمات استرجاع المعلومات وتسليم الوثائق، كما تتيح الشبكة للمكتبات الجامعية المشاركة وتقاسم مصادر المعلومات بأقل تكلفة.

ث. التعليم والتعلم: أصبحت برامج تعليم وتدريب المستفيدين لاستخدام المكتبة، والتعرف على أدواتها وخدماتها من القضايا الجوهرية التي تهتم بها المكتبات الجامعية، وذلك لتطوير قدراتهم ومهاراتهم، والاعتماد على أنفسهم في الحصول على المعلومات، والإطاحة بتكنولوجيا الاتصالات من خلال البرامج التعليمية المتاحة على الإنترنت، والإطلاع على آلاف الموضوعات، والترجمات، والمصادر في أمهات المكتبات العالمية، ومؤسسات المعلومات الأخرى.

ج. المراجع الإلكترونية: أصبحت العديد من مصادر المعلومات والخدمات في المكتبات الجامعية تقدم بأشكال إلكترونية باستخدام الإنترنت مثل الموسوعات وكشافات الدوريات والأدلة والقواميس اللغوية والفهارس وغيرها من الببليوغرافيات، وكتب الحقائق، والموجزات الإرشادية، وهو ما تم الإشارة له سابقا.

ح. الخدمات المرجعية والمعلوماتية: تعتبر الإنترنت أداة مرجعية مهمة توفر رصيدا ضخما من مصادر المعلومات، والمجموعات الإخبارية من مختلف مدارات العالم، ويمكن من خلالها التوصل إلى البيانات الببليوغرافية لملايين الكتب، ومقتنيات المكتبات الجامعية ومراكز المعلومات.

خ. النشر الإلكتروني: هماك آلاف المجلات والمراجع والكتب وبراءات الإختراع والتقارير وغيرها من مصادر المعلومات التي تنشر إلكترونيا على الشبكة وبمختلف اللغات يوميا، فالإنترنت مكتبة افتراضية تستطيع أن تقدم عددا كبيرا من الخدمات والمعلومات التي تعجز عن تقديمها أكبر مكتبات العام إلى الباحثين وإلى مختاف شرائح المجتمع[1].

[1]– جميلة إفري، التكنولوجيات الحديثة وتأثيرها على المهنة المكتبية: دراسة حالة المكتبة المركزية لجامعة احمد بوقرة ببومرداس، رسالة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات والتوثيق، جامعة الجزائر2، الجزائر،2011، ص 77.

المطلب الرابع

تطبيقات أخرى مختلفة

عملت مختلف الجامعات الجزائرية على تفعيل تقنيات الإدارة الإلكترونية خلال التسجيلات الجامعية بتوفير خدمات إلكترونية للناجحين في امتحانات البكالوريا.

وتتيح المواقع الإلكترونية لوزارة التعليم العالي والجامعات الجزائرية ،للمقبلين على الدراسات الجامعية ، التعرف على جميع التخصصات الموجودة ، ما يسمح لهم بحسن الاختيار ، وتتم العملية بملء وإرسال بطاقة إلكترونية للمعلومات والرغبات ، وتخضع إلى نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية ، ثم الكشف عن نتائج التوجيه ، لتليها مرحلة تأكيد التسجيلات والطعون لمن وجه إلى غير رغبته ، وتنتهي الإجراءات بالتسجيل النهائي بتسليم الملف الورقي على مستوى الجامعة المعنية.

ولقد تم الاعتماد على شبكة الإنترنت في مؤسسات العليم والبحث العلمي في مجالات عديدة منها : المخابر ، مركز البحث ، جامعات على التغطية الكاملة من طرف الشبكة ، إن تطبيق الإدارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية في الجزائر يرمى بأساس إلى تحقيق عدد من الأهداف تشكل تطوير النوعي وتحديث كامل طرق التسيير ، مما يضمن السرعة في أداء مهامه وتدعيم تنمية مختلف الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي ، والاستفادة من الخبرات التي تكونها الجامعة ، وقد عملت الجامعة الجزائرية إلى جانب المراكز على محاولة تفعيل تقنيات الإدارة الإلكترونية.

وقد ترجم توجه المنظومة الجامعية نحو تطبيق الخدمات العامة الإلكترونية للطلبة ، تحقيق عدة امتيازات ، تتمثل خصوصا في التخفيف من عناء التنقلات وتخفيض التكاليف ، وإنهاء

ظاهرة الطوابير والانتظار أمام مكاتب التسجيل ، والسرعة والدقة في تقديم الخدمات على الخط ، وتتمثل أهم الأعمال الإلكترونية فيما يلي[1] :

1- بوابة حاملي البكلوريا :

تقدم الجامعة الجزائرية خدمات الكترونية لفائدة حاملي شهادة البكالوريا الجدد ويكون من خلال التسجيل الأولى وذلك بملء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية يتم إتاحتها بجرد الإعلان عن النتاج البكالوريا عبر الموقع الإلكترونية وهي

- www.mesrs.dz
- www.orientatiou.ini.dz
- www.ini .dz

يمكن الموقع للطالب من كيفية التسجيل ويسمح هذا القسم للطالب من إمكانية قراءة وثيقة حقوق وواجبات الطالب مع إمكانية الإطلاع على النتائج المتحصل عليها ولإطلاع على المعلومات الخاصة به وبقائمة التخصصات وبعد القراءة المتأنية للدليل تملأ بطاقة الرغبات وتداع عبر الخط ويمكنه أيضا من كيفية تأكيد الاختيار والتوجيهات حتى الانتهاء من التسجيل والإطلاع (ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique .2019) على نتائج مع إمكانية تقديم الطعون

ومن خلال نموذج التسجيل الأولي عبر الإنترنيت ، يمكن القول أن ذلك يترجم توجها فعليا للمنظومة الجامعية لتطبيق الخدمات الإلكترونية ، الأمر الذي يسمح لها بأن تحقق بعض الامتيازات والإنجازات والتي تشمل:

- القضاء على ظاهرة الطابور في مركز التسجيل الأولي داخل الجامعات.

[1]- منصف شرفي وأحسان بوزيان، الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الجزائرية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الثاني، 2019، ص ص 243.

– تخفيض تكلفة السفر والتنقل الخاصة بالطلبة .

ترشيد استخدام الموارد داخل الجامعات ، واحتفاظ بها للحاجة الملحة السرعة والدقة في تقديم الخدمات على الخط.

– مواكبة التطور الحاصل في المنظومة التعليم العالي كما هو الحال لدى الدول المتطورة ، كخطوة أساسية في التحول نحو الجامعات الافتراضية.

2- ارضية التسجيلات للطلبة الأجانب :

تكمن هذه الرضية الطلبة الأجانب المحصلين على شهادة بكالوريا أجنبية أو شهادة معترف بها معادلة من التسجيل وتقديم طلب توجيه عن طريق مواقع الأرضية ،كما يمك للطلبة الجزائريين حائزين على شهادة بكالوريا أجنبية التسجيل في مؤسسة التعليم العالي بتقديم طلب توجيه عبرا لموقع بعد المعادلة للشهادة التي تتم من خلال موقع الشهادات والرتب الجامعية الأجنبية المحددة بموجب القرار الوزاري رقم 1260 لسنة 2015 عبر الخط حصريا في الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وتتم عملية تسجيل بالحصول على اسم المستخدم ثم إيداع ملف الطلب ومتابعة إلى سحب الشهادة

(ministère de l’enseignement supérieure et de la recherche scientifique 2019.).

3- بوابة الالتحاق بالدكتوراه :

حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بداية السنة الدراسية الجامعية 2018/2017 بإقامة بوابو الكترونية خاصة بالطلبة الراغبين بالتسجيل في الدكتوراه الطور الثالث ، والمتصفح للبوابة يجد : تعليمة تتعلق بكيفيات تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث ، القرار 834 المتضمن تأهيل المؤسسات الجامعية للتكوين في الدكتوراه والذي يحدد عدد المناصب المفتوحة للسنة الجامعية 2018/2017 ، دفتر طالب الدكتوراه ، ومجال

خاص للبحث عن ميدان المشاركة والتخصص العلمي (portail d4accés au doctorat 2017-2018 المطلوب[1].

4- شبكة البحث الجزائرية ARN :

وهي عبارة عن شبكة ربط وطنية ودولية تشمل جميع المؤسسات ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتتطور تدريجيا مع تطور التكنولوجيات وقدرات الهياكل المتوفرة تهدف إلى دعم الاحتياجات المرتبطة البنية التحتية لشبكة الإعلام المتخصصة ، يشرف عليها cerist (algérien reserach network ,2019)المركز الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي

5- البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحاتPNST :

هي وسيلة شاملة للوصول إلى الإنتاج العلمي للباحثين فيما يخص الأطروحات ، تشمل البوابة كل مراحل إعداد الأطروحة منذ اقتراح موضوع الأطروحة ، إشعاره وإلى غاية نشر الأطروحة ،وتسعى البوابة أن تكون مخزن شامل للبحوث الجارية والأطروحات المناقشة في الجزائر ومن أهدافها الرئيسية :

- تسريع عملية المصادقة على المواضيع ،
- تسهيل عملية إيداع الأطروحات المناقشة ،
- نشر البحوث على مستور التراب الوطني ،
- تفادي تكرار والانتحال للبحوث ،
- إنشاء شبكات للبحث والباحثين ، يستخدم كقاعدة لرسم خرائط البحث وشبكة الباحثين
- تثمين أعمال البحث والباحثين في جيل من المعلومات ذات قيمة مضافة ،

[1]- المرجع السابق، ص:244.

- توفير الوصل إلى النص الكامل ،

- ضمان أرشفة دائمة لأعمال البحث .

6- النظام الوطني للتوثيق على الإنترنتSNDL :

يسمح هذا النظام بتصفح الوثائق الكترونية الوطنية والدولية المتنوعة والتي تشمل جميع ميادين التعليم والبحث العلمي ، تصنف هذه الوثائق إلى فئتين[1] :

الفئة الأولى : يمكن الوصول إليها بصفة مباشرة بالنسبة للطلبة ،الأساتذة والباحثين والباحثين الدائمين بالجامعات ومراكز البحث .

أما **الفئة الثانية :** فتخص جانب البحث وهي موجهة إلى الأساتذة الباحثين ، الباحثين الدائمين ، إلى طلبة ما بعد التدرج (طلبة الدكتوراه والماجستير ، الطلبة المهندسين في نهاية التخرج وطلبة ماستر 02)

تصفح هذا النوع من الوثائق يكون بصفة مباشرة لكن بالحصول على حساب شخصي يمنح بالتسجيل عند مصلحة ما بعد التدرج SNDL2019بمختلف الأقسام التابعة للجامعات والمعاهد والمراكز.

7- بوابة المكتبات الجامعية الجزائرية Biblio univ algéri :

هي بوابة وثائقية مفتوحة لممثلي الجامعات من طلبة ، أساتذة باحثين ومسؤولي المكتبات الراغبين في التعزيز المناهج وأنماط تنظميه جديدة لسير المكتبات الجامعية ، وهو فضاء مفتوح لجميع المكتبات الجزائرية تطمح للإنظمام إلى التنمية والتعاون لتطوير BIBLIOUNIV وتقديم خدمة أفضل لمستخدمها وتقاسم وتبادل أ المعلومات وتقديم بوابة

[1]- المرجع السابق، ص:245.

عدة خدمات من خلال أقسامها المختلفة كأخبار ، معلومات عملية (دليل المكتبات) ، قواعد البيانات (الوطنية والدولية) ، (CCdz,RIBU) الكتالوجات الفردية (الجامعات والمدارس والمعاهد ومركز البحوث وغيرها) ، الكتالوجات الجماعية

(Portail Des Bibliothèques Universitaires Algériennes2019) ، وسائل الاتصال كالمنتدى وتوتير وغيرها.

8- دليل المكتبات الجزائرية RBDZ :

هو دليل لإحصاء المكتبات ومراكز التوثيق الجزائرية ، يسمح بتوفير المعلومات اللازمة لتحديد هوية وموقع هذه الوحدات المعلوماتية والخدمات التي تقدمها (العنوان ساعات العمل ، التخصصات ، للإستفادة من خدماته دليل المكتبات الجزائرية .2019).

9- الفهرس المشترك الجزائريCCdz :

هو فهرس وطني يضم مجموعة من الأرصدة الوثائقية للمكتبات الجزائرية ، بحيث يعمل على تشجيع العمل الجماعي بين المكتبات وكذا تقاسم الأرصدة الوثائقية التي تحتويها ن الهدف الأساسي للفهرس هو مساعدة المكتبات على تطوير خدماتها والوصول إلى عدد أكبر من المصادر الوثائقية وخفض التكاليف من خلال الفهرسة المشتركة ، كما يستخدم الفهرس الجزائري الموحد كنقطة إتاحة وحية للولوج إلى مختلف المصادر الوثائقية للمكتبات المشاركة فيه ، تحديد الوثائق مما يسمح بإنشاء قاعدة ببلوغرافية وطنية موحدة ومقننة وذلك باستعمال نفس الموصفات الوثائقية ، تحديد مكان تواجد الوثائق في المكتبات المشاركة ، تقاسم المصادر الوثائقية عن طريق خدمة الإعارة ما بين المكتبات ، إنشاء ملفات إسناد وطنية التي تسمح بدورها بإنشاء لغة وثائقية محلية ، تقاسم (**CCdz.2019**) المصادر الوثائقية عن طريق خدمة الإعارة ما بين المكتبات.

10- الموقع الموحد للمجلات العلمية

ويوفر للمستخدمين مجموعة من المجلات العلمية الجزائرية تغطي جميع المجالات ، وهو مفتوح لأي مجلة لنشر محتواها على الإنترنت سواء بنمط الولوج الكامل ا والمقيد ، وذلك من أجل تطوير البحث العلمي في الجزائر (الموقع الموحد للمجلات العلمية 2019)

المبحث الثالث

المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعات الجزائرية

إن أي مشروع للتغيير حتى لو كان بسيطا فانه يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي يفترض عدم ظهورها على ارض الواقع فكيف الحال بالنسبة لمشروع ضخم بحجم مشروع الإدارة الالكترونية.

وهذا يعني انه من الضروري توفير المتطلبات اللازمة التي يحتاجها أي مشروع للتغيير قبل البدئ بتنفيذه ،

لان الإخلال أو التقصير في توفير تلك المتطلبات سيجعل من عملية تحقيق التغيير أمر في غاية الصعوبة وفي هذا الإطار يمكن تلخيص جملة المعوقات التي قد تواجه مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي في الآتي[1] :

[1]- بوزكري جيلالي ومكيد علي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية-دراسة حالة المركز الجامعي بتسمسيلت-، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2019، ص 223.

المطلب الأول

المعوقات الإدارية والبشرية

كأي مشروع تباشره المؤسسات وفي أي مجتمع فإنه قد يصادفه مجموعة من المعوقات والصعوبات والعراقيل التي تقف أمامه كحجر عثرة بحكم أن الطبيعة البشرية جبلت دائما على حب الثبات وعدم المغامرة ومقاومة أي عملية يكون مبتغاها تغيير الذهنيات أو طرق التسيير، على هذا الأساس لاقت عملية الانتقال نحو الإدارة الالكترونية جملة من المعوقات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

الفرع الأول : المعوقات الإدارية

تتعلق هذه المعوقات بالجانب الإداري وتتمثل في[1] :

_ إتباع الأساليب الإدارية التقليدية في العمل وهو مالا يتناسى مع تطبيقات الإدارة الالكترونية

_ الاعتماد على الهياكل الهرمية التقليدية التي تقف عقبة في تطبيق التقنيات الحديثة

_الثقافة الإدارية السائدة والخوف من التكنولوجيا وتطبيقاتها

_ انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لتطبيق برامج الإدارة الالكترونية ؛وتحديد الوقت اللازم للبدا في التنفيذ وتنفيذ الخدمات الكترونيا.

_اختلاف نظم الإدارة حتى داخل المؤسسة الواحدة.

_عدم وجود رؤية متكاملة لدى مؤسسات التعليم العالي المتشابهة في عملها لتنسيق جهودها للوصول للإدارة الالكترونية .

_ عدم الاطلاع على نماذج ناجحة في البيئة المجاورة

[1]– نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية دراسة استطلاعية، دار الكتب المصرية، مصر، 2011،ص 107.

_عدم وجود تشريعات ولوائح تنظم عملية الإدارة الالكترونية وتضمن الحد الأدنى من مستوى الأمان والخصوصية للمعلومات.

_عدم وجود أقسام خاصة بتنفيذ الإدارة الالكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي واقتصارها على المبادرات الفردية

غياب التوافق في أهداف الإدارة الالكترونية مما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر وانتشار الصراعات على النفوذ

_ إدخال تقنية المعلومات بشكل مستقل لكل قسم

الفرع الثاني: المعوقات البشرية

هذه المعوقات تتعلق بالموارد البشرية سواء العاملة داخل المؤسسات التعليم العالي أو المتعاملة معها ففي ظل الانتشار الواسع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. تبقى الموارد البشرية في الكثير من مؤسسات التعليم العالي رهينة نطاق ضيق يقوم على أساس وممارسات يغلب عليها الطابع التقليدي.الذي لا يتماشى مع حجم ومستوى التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في المجالات المختلفة والذي قد يؤدي إلى العديد من المعوقات التي تعرقل عملية تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى المؤسسات مثل[1] :

_غموض مفهوم الإدارة الالكترونية وعدم استيعاب أهدافها لدى بعض القيادات الإدارية والعاملين بمؤسسات التعليم العالي حتى أنهم يجهلون موضوع الإدارة الالكترونية .

_الأمية الالكترونية لدى بعض الموظفين بسبب عدم وجود وعي معلوماتي وحاسوبي وكذلك بسبب غياب الدورات التدريبية لتنمية مهارات وقدرات موظفي الإدارة على استخدام التقنيات الحديثة المتطورة خاصة في ظل التحول للإدارة الالكترونية.

[1]– حسين محمد حسين، الإدارة الإلكترونية المفاهيم الخصائص، المتطلبات، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2011،ص ص:190-192.

_مقاومة بعض الموظفين خاصة فئة الإداريين للتغيير الحاصل في مجال إدخال التقنيات الحديثة للعمل وهذا خوفا من فقدان مراكزهم الوظيفية.

_عدم وجود العدد الكافي من الموظفين القادرين على التعامل بكفاءة مع التقنيات الجديدة والمعقدة المستخدمة في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية.

_ضعف مهارات اللغة الانجليزية لدى بعض الموظفين خصوصا وان اغلب أدوات التكنولوجيا تعتمد على اللغة الانجليزية.

المطلب الثاني

المعوقات المالية والتكنولوجية

إن الجانب المالي فإنه ينبغي التأكيد على أن مشروع بحجم الإدارة الالكترونية يشكل استثمارا كبيرا ومكلفا يتطلب من الحكومة تسخير اعتمادات مالية ضخمة لإنفاقها على متطلبات هذه النهضة ، سواء من ناحية تكوين ورسكلة الموظفين لمواكبة التقدم الحاصل في هذا الجانب أو لشراء الأجهزة والمعدات التي يتطلبها الانتقال نحو تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع.

أما المعوقات التكنولوجية فتتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلى الخصوص شبكة الأنترنت والهاتف باعتبارها من المتطلبات الأساسية للإدارة الإلكترونية، ورغم الجهود المبذولة في الجانب إل أن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر يعاني من التأخر المسجل في هذا الميدان

الفرع الأول : المعوقات المالية

يتطلب مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي موارد مالية معتبرة ولذالك فان ضعف هذه الموارد يشكل عائقا أمام إمكانيات الاستفادة من مزايا تطبيقات الإدارة الالكترونية باعتبار الإنفاق على قطاع التعليم العالي استثمار طويل الأجل لا يحقق عائدا إلا بعد جيلين على الأقل فمثل هذه النظرة تجعل الكثير من المخصصات المالية تذهب إلى الاستثمار في مجالات أو قطاعات أخرى غير التعليم العالي. وعليه فان التقدير الصحيح لميزانيات مؤسسات التعليم العالي وما تحتاجه من موارد مالية أمر هام لتبني تطبيقات الإدارة

الالكترونية بها . وتتمثل اهم المعوقات المالية التي تواجه أساسا عملية تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي فيما يلي[1]:

_قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية لتطبيق الإدارة الالكترونية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، خاصة وان التقنيات متشابكة ومتكاملة وفي تطور مستمر ، الأمر الذي يجعل مواكبة هذه التطورات صعبا ومن المستحيل التدرج في توفيرها بل يجب ان تتوافر جميعا في وقت واحد خاصة على صعيد المؤسسة الواحدة[1],

_محدودية المخصصات المالية لتدريب العاملين والاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية .

_ارتفاع تكاليف خدمات الصيانة لأجهزة الحاسوب وشبكاتها.

_قلة الحوافز المادية المقدمة للموظفين المتميزين في مجال العمل الالكتروني ،وكذلك للعاملين بهدف زيادة دافعتيهم للتحول إلى الإدارة الالكترونية.

الفرع الثاني : المعوقات التكنولوجية

إن هذا النوع من المعوقات نابع من طبيعة التكنولوجيا بحد ذاتها، باعتبارها تمثل نظاما متطورا بالغ التعقيد بالمفهوم التقني،ومن بين المعوقات التكنولوجيا التي قد تواجه عملية تطبيق الإدارة الالكترونية بمؤسسات التعليم العالي:

_عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى مؤسسات التعليم العالي ، مما يساهم في عرقلة تطبيق الالكترونية بها.

_اختلاف في مواصفات ومعايير الأجهزة والمعدات المستخدمة داخل مؤسسات التعليم العالي خاصة أجهزة الحاسوب، مما يعرقل عملية تطبيق الإدارة الالكترونية بها.

[1]– المرجع السابق، ص ص: 192–194.

_ضعف مستوى البنية التحتية لكثير من مؤسسات التعليم العالي ونقص جاهزيتها لاستقبال التقنيات الحديثة للعمل.

_تقادم الأجهزة والمعدات المستخدمة في البيئة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي ،بسبب عدم متابعة التقدم السريع والمذهل في مختلف تقنيات العمل خاصة في مجال الحاسوب ،حيث ارتفعت معدلات التغيير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصورة كبيرة،في الوقت الذي تبحث فيه مؤسسات التعليم العالي عن استقرارها النسبي.

_التبعية في التكنولوجيا للدول المصنعة لها مما يصعب عملية تطبيقها.

_عدم توفر الانترانت بشكل موسع في غالبية مؤسسات التعليم العالي واقتصاره على فئة معينة.

_قلة التطبيقات التكنولوجيا الداعمة للغة العربية.

_ارتفاع تكاليف تجهيز البنية التحتية للإدارة الالكترونية وهوما يحد من تقدم مشاريع التحول الالكتروني بالإضافة إلى معوقات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستويات عديدة .

المطلب الثالث

المعوقات القانونية والأمنية

وتتمثل هذه العقبة في محدودية الجانب التشريعي في الجزائر المتخصص في هذا المجال على غرار ما قامت به العديد من الدول 1وشبه غياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات في الجزائر يؤدي إلى العديد من الإشكاليات المتعلقة بتداول المعلومات ونوعية هذه المعلومات المتداولة ومحتواها، وكذلك حفظ المعلومات وخصوصا الشخصية منها والجهات المخولة لها هذه الصلاحية، وأيضا حالت وأوقات الطلاع على هذه المعلومات ومكان حفظها، هذه الإشكاليات توجد في الإدارات العمومية أين يتعلق الأمر بمعلومات الأشخاص كالسم، اللقب، تاريخ الميلاد، الإقامة فحتى الآن هناك فراغ قانوني مرتبط بحفظ المعلومات السابقة عن طريق التكنولوجيات الحديثة وطريقة التعامل بها.

الفرع الأول : المعوقات القانونية

تعد البيئة التشريعية والقانونية ركيزة أساسية لتطبيق الإدارة الالكترونية واستقرار المعلومات وزيادة الثقة بين مختلف المتعاملين ، غير ان محاولات إدراج تلك القوانين المؤسسة للإدارة الالكترونية قد تتخللها مجموعة من المعوقات، نذكر من بينها ما يلي[1]:

_ضعف التشريعات القانونية في معالجة بعض الأمور المتعلقة بمستجدات البيئة الالكترونية المتغيرة باستمرار مقارنة بالتشريعات المتميزة بالجمود نوعا ما، وعليه فان ذلك التقصير ينتج عنه وجود ثغرات قانونية تساهم في حجب الثقة بالإدارة الالكترونية والمستفيدين من خدماتها.

_عدم التوصل إلى مقاييس ثابتة ولوائح وقواعد تشريعية بشان تنظيم مختلف الخدمات الالكترونية .

_غياب القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم الإدارة الالكترونية أو على الأقل ما يتعلق بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كقوانين مستقلة تماما وقائمة بذاتها، إذ تتواجد في كثير من الأحيان في شكل أحكام مشتتة.

_عدم وجود التشريعات القانونية لاعتماد آلية التوقيع الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى عدم توفر الضمانات اللازمة للتحقق من صحته وعدم تزويره ، بالمقارنة مع قواعد الإثباتات المعمول بها في النظام التقليدي كالتوقيع المكتوب أو بصمة الإصبع.

_عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق اطر قانونية، تحدد شروط التعامل الالكتروني مثل: غياب تشريعات قانونية تجرم اختراق وتخريب شبكات الإدارة الالكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.

_عدم الاعتراف بمصداقية الوثائق الالكترونية وعدم اعتمادها كبديل للوثائق التقليدية.

[1]– المرجع السابق، ص195.

الفرع الثاني :المعوقات الأمنية[1]

– عدم جاهزية مؤسسات التعليم العالي من ناحية امن المعلومات على غرار الوصول إلى الشبكات والحواسيب غير المرخص بها، وتخريب البيانات والمعلومات الخاصة بالغير،وقرصنة برامج النظم، بالإضافة إلى تزوير البيانات المتعلقة بالهوية والبريد الالكتروني والسجلات الالكترونية وصولا إلى ماهر اخطر من ذلك مثل الحصول على معلومات سرية واستغلالها في أعمال غير مشروعة،

_عدم الثقة في حماية سرية وامن المعلومات، وهذا مايؤدي إلى فقدان الإحساس بالأمان اتجاه الكثير من التعاملات الالكترونية مثل التحويلات الالكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقة الائتمان.

_عدم توفر برمجيات تحكم للرقابة على الاختراقات المتعمدة.

بناء على ما تقدم يتضح مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي يواجهه الكثير من المعوقات ، هذه الأخيرة مختلفة التأثير فبعضها يؤثر بدرجة عالية والبعض الأخر يؤثر بدرجة منخفضة على عملية التطبيق، وعليه لابد من توفير المتطلبات اللازمة لمواجهة هذه المعوقات أو على الأقل التقليل من أثارها السلبية، حتى يمكن تطبيق الإدارة الالكترونية بكفاءة عالية وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى إليها مؤسسات التعليم العالي من جراء هذا التطبيق.

[1]– بوزكري جيلالي ومكيد علي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية ،مرجع سابق، ص 229.

خاتمة

خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي بالجزائر سيؤدي إلى انتشار التعليم وتحسين مستواه وتخفيض التكاليف، كما أن المساهمة في تحسين جودة التعليم العالي باستخدام الإدارة الإلكترونية يسمح بتوفير بيئة تعلمية مرنة والتحسين المستمر لدور الأستاذ وأساليب التدريس والذكاء الاصطناعي للتعليم وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات، ومنه الحصول على مخرجات ذات كفاءة عالية.

في ضوء ما سبق يتضح أن الإدارة الإلكترونية يمكنها أن تساهم في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي و ذلك من خلال:

-الإدارة بالحقائق، بمعنى الاعتماد على البيانات والمعلومات.

-التخطيط الاستراتيجي واستخدام الأساليب الإحصائية في صنع القرارات.

-مبدأ المشاركة الشاملة لكل عناصر الجامعة.

-التعاون والتنسيق بدلا من التنافس والصراع .

-مبدأ التحسين المستمر لجودة أداء العمل الجامعي

-تنمية وتطوير الموارد البشرية .

وبناء على النتائج المتوصل لها يمكن تحديد متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي من أجل تحسين خدماته:

-توفير حزمة من المتطلبات اللازمة والتي تشكل ضرورة قصوى لنجاح التحول، لواقع تقنيات المعلومات،

-تكوين صورة متكاملة وواضحة وتقييما دقيقا لواقع تقنيات المعلومات البنى التحتية المناسبة، والهيكل التنظيمي، والمورد البشري، والقوانين والتشريعات، والأمن الكامل للمعلومات،

بالإضافة إلى الدعم المالي اللازم، للاستفادة القصوى من الثورات التقنية وتحقيق الكفاءة عند تطبيق الإدارة الإلكترونية،

-اعتبار تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة الجزائرية من أولويات الوصايا،

–الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المطبقة لنظام الجودة بنجاح واستخدام الإدارة الإلكترونية لتطويره،

– استعمال كافة التقنيات القادرة على ضمان التحكم في التكنولوجيا، خاصة التكوين والتعليم المستمر والبحث العلمي مما يضمن تطور مستوى جودة خدمات قطاع التعليم العالي في الجزائر.

لقد بذلت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي مجهودات معتبرة من خلال تسخير الإمكانيات المادية و البشرية لإصلاح و إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي بغية الاستجابة لاحتياجات مجتمع المعرفة و مسايرة تطلعاته الآنية و المستقبلية ، إلا أن النتائج و الآثار الفعلية لم ترقى إلى مستوى التطلعات المتوقعة، فمازالت الجامعة إلى حد الساعة تعتمد على الأساليب التقليدية في التعليم و البحث العلمي، ناهيك عن عدم قدرتها على استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلبة التي تلج الجامعة سنويا، مما أدى إلى إرتفاع تكلفة التكوين بسبب تركيزها على المعيار الكمي في تقييم جودة الخدمة الجامعية ، في حين أغلقت دور استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في توفير أنماط متعددة من التعليم منها التعليم عن بعد الذي سيؤدي حتما إلى اختزال الفوارق المعرفية و الاجتماعية و الطبقية بين الأفراد بتحقيقه مبدأ تكافؤ الفرص و تعزيز التعلم مدى الحياة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1. إبراهيم بختي، تكنولوجيا التعليم و الاتصال و دورها في التعليم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر،2017.
2. إبراهيم عامر قندلجي، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية، دار الباروزي للنشر ، الأردن،2002.
3. إبراهيم عبد الفتاح يونس، تكنولوجيا التعليم بين الفكر و الواقع، ط1، دار القباء، مصر.
4. أحمد عبد الحي رمزي، التعليم العالي الإلكتروني، محدداته مبرراته و وسائطه، ط1، دار الوفاء، مصر، 2005.
5. اسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزغبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص78.
6. أغادير عرفات جويحان، محمد عوض الترتوري، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات،ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006.
7. أمل وجبه حمدي، المصادر الالكترونية للمعلومات، الاختيار و التنظيم و الإتاحة في المكتبات، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2008.
8. جودة أحمد سعادة، عادل فايز السرطاوي، استخدام الحاسوب و الانترنت في ميادين التربية و التعليم ، ط1، الأردن، 2003.
9. حسان حسين عبابدة، استخدام الحاسوب في المكتبات و مراكز المعلومات، دار صفاء، الأردن، 2005.

10. حسين محمد حسين، الإدارة الإلكترونية المفاهيم الخصائص، المتطلبات، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط1، 2011.

11. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

12. خالد ممدوح إبراهيم الإدارة الالكترونية و أفاق تطبيقاتها العربية مركز البحوث معهد الإدارة العامة الرياض 2005.

13. زاهر إسماعيل الغريب، تكنولوجيا المعلومات و تحديث التعليم، عالم الكتب للنشر، مصر، 2001.

14. سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية مركز البحوث معهد الإدارة العامة الرياض، 2008.

15. شبل بدران، جمال دهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار البلقاء، القاهرة، مصر، 2001

16. طارق عبد الرؤوف عامر، الإدارة الإلكترونية: نماذج معاصرة، ط1 ،دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

17. عادل حرجوش المفرحي وآخرون، الإدارة الإلكترونية (مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

18. عبد الحافظ محمد سلامة، وسائل الاتصال و التكنولوجيا في التعليم، ط2، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن،1998، ص160.

19. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية2004، ص

20. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2004.

21. عبد الله بن عبد العزيز الموسى، استخدام الحاسب ألإلي في التعليم،ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية،2002 .

22. عبد الواحد حميد الكبسي، محمد سامي فرحان، انعكاسات تقنيات التعليم الحديثة على العملية التعليمية، مركز طرائق التدريس و التعليم المستمر، جامعة الأنبار، العراق.

23. علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل، الأردن،2008.

24. علي أحمد مذكور، التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000.

25. عمار عبد اللطيف زين العابدين، تحديات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة و تأثيرها على المكتبات الأكاديمية و العاملين فيها و دور أقسام المعلومات و المكتبات في مواجهتها، كلية الآداب جامعة الموصل، العراق، 2012.

26. عوض منصور، استخدام الحاسوب في التعليم، ط1، دار الفرقان، الأردن، 1999.

27. محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة،الأردن، 2009.

28. محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي شركة جلال للطباعة العامرية ،مصر،2008.

29. محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية و التعليم بالعاصمة المقدسة(بنين)، رسالة ماجستار في الإدارة التربية و التخطيط (غير منشورة) ، جامعة أم القرى ، كلية التربية قسم الإدارة التربية و التخطيط، المملكة العربية السعودية، 2008 .

30. محمد عبد الحميد، منظمة الانترنت عبر الشبكات، ط1، عالم الكتب، مصر، 2005.

31. محمد عبد الله حسن إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية بجامعة صنعاء مجلة كلية التربية عين الشمس جزء 1 عدد 37 مصر 2013.

32. محمد محمود الطعامنة و طارق شريف العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. الاردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.

33. مصطفى محمود محمود إبراهيم، الإدارة الالكترونية بين الواقع و التطبيق، مجلة الخدمة الاجتماعية، مصر، عدد 55 ،2016 .

34. معتز إبراهيم قنبر، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات (عالم التربية)، مصر، سنة 2015.

35. موفق حديد محمد، الإدارة ، المبادئ النظريات و الوظائف، ط1 ، دار حامد ، الأردن، 2001.

36. ناصر بن سعيد الزهراني، تقنية المعلومات بين التبني و الإبتكار، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2012.

37. نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية دراسة استطلاعية، دار الكتب المصرية، مصر.

38. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية (الإستراتيجية الوظائف والمشكلات)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.

39. هيثم حمود الشلبي، مروان محمد النمور، إدارة المنشآت المعاصرة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

40. وليد سالم محمد الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية ، ط1، دار الفكر، الأردن.

41. طارق عبد الرؤوف عامر، الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة،دار السحاب، القاهرة2007.

ثانيا : المذكرات و الرسائل الجامعية

1- أطروحات الدكتوراه

سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017/.2018

2- مذكرات الماجستير

1. أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس، ماستر، دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل ، رسالة ماجستير غير منشورة في علم النفس، جامعة قسنطينة 2 ،الجزائر.

2. جميلة إفري، التكنولوجيات الحديثة و تأثيرها على المهنة المكتبية: دراسة حالة المكتبة المركزية لجامعة احمد بوقرة ببومرداس، رسالة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات و التوثيق، جامعة الجزائر2، الجزائر،2011.

3. حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام, جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006-2007.

4. خالصة فتح الله ، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لإحداث التطوير التنظيمي في التعليم العالي، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2011 -2012.

5. عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر. مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

3- مذكرات الماستر

1. بوزكري جيلالي و مكيد علي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية- دراسة حالة المركز الجامعي بتسمسيلت-، جامعة زيان عاشور الجلفة،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، 2019.
2. كسيس فتيحة، لحمر حياة أثر مشروع الجزائر الإلكترونية على عصرنة الخدمة العمومية في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص، إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل،2017/2016.

ثالثا: المقالات:

1. بسام فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم والتجارة، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 374 ،القاهرة، مصر، 2003
2. خطاف ابتسام وغياط شريف، توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية2013(الواقع و التحديات)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 11، العدد2 ، 2018.
3. خنشور جمال، عبابسية تونس، مجلة أفاق العلمية، المجلد12، العدد2، 2020.

4. زياد بركات، صعوبات استخدام الانترنت لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة في طولكرم، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية و النفسية، المجلد20،العدد01، فلسطين، 2012.

5. عبد الله بواطنة، الجامعات وتحديات المستقبل، مجلة عالم الفكر، المجلد19 ،العدد 2 ،الكويت، 1998.

6. عبد المالك بن السبتي، تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجزائرية بين الرغبة في التغيير و الصعوبات، مجلة Rist: المجلد14، العدد1، 2004.

7. عز الدين سلطان قائد علي، واقع استخدام شبكة المعلومات العالمية(الانترنت) في التعليم و البحث العلمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2010.

8. علي حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 23 ،مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2006 .

9. محمد الزبون، صالح عبابنة، تصورات مستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تطوير النظام التربوي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد24، العدد3، فلسطين2010.

10. محمد عبد الله المنبع ، مجالات تطبيقات التعليم الإلكتروني، ملتقى التعليم الأول في التعليم العام، المملكة العربية السعودية، 2008.

11. محمد عبد الله حسن ،إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية بجامعة صنعاء، مجلة كلية التربية عين الشمس جزء 1 عدد 37 مصر 2013.

12. المكي دراجي، راشدة موساوي، دورة الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة نموج قطاعين، العدالة، الداخلية والجماعات المحلية،

مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ، الجزائر، 2018.

13. منصف شرفي و أحسان بوزيان، الإدارة الإلكترونية و متطلبات تطبيقها في الجامعات الجزائرية، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، العدد الثاني، جامعة قسنطينة، 2019.

14. هالة طه بخش، الطالب و تحديات المستقبل، رؤية في ظل مفهوم مدرسة المستقبل، كلية التربية، المملكة العربية السعودية ، 2013.

15. يوسف بومدين، إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز، مجلة الباحث، العدد:5 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

رابعا: الملتقيات

1. أحمد بن عيشاوي، التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية، ورقة بحثية في إطار الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 20 ماي 2010.

خامسا: النصوص القانونية

1. القانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 4 أفريل 1999 ، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ج ر العدد 24 الصادر في 21 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 6 أفريل 1999.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	/
اهداء	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	أ
الفصل الأول : تطور الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية	
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية	07
– المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	07
الفرع الأول : تعريف الإدارة الإلكترونية	07
الفرع الثاني: نشأة الإدارة الإلكترونية	09
الفرع الثالث: خصائص الإدارة الإلكترونية	11
– المطلب الثاني: مدخل حول مؤسسات التعليم العالي	13
الفرع الأول : مضمون التعليم العالي	13
الفرع الثاني: خصائص مؤسسات التعليم العالي و وضائفها.	17
الفرع الثالث :التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي و توجهاتها.	21
الفرع الرابع: ماهية أداء مؤسسات التعليم العالي.	26
المبحث الثاني : الملامح الأساسية للإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية	28
– المطلب الاول: دوافع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية	28
– المطلب الثاني: أهمية و أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية	31
الفرع الأول : أهمية الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية	31
الفرع الثاني: اهداف تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية	33
– المطلب الثالث: خطوات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية	34

المبحث الثالث: أسس تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية	35
– المطلب الأول: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية و عناصرها	36
الفرع الأول: متطلبات التطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية	36
الفرع الثاني: عناصر الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية.	39
– المطلب الثاني: إيجابيات و سلبيات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية.	40
الفرع الأول : إيجابيات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية	40
الفرع الثاني : سلبيات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية	42
الفصل الثاني : مساهمة الإدارة الإلكترونية في تنمية أداء الجامعة الجزائرية	
المبحث الأول: أوجه تحسين الإدارة الإلكترونية للعمل الإداري في الجامعات الجزائرية	47
المطلب الأول: التخطيط و التنظيم	47
الفرع الأول : مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التخطيط	48
الفرع الثاني : مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التنظيم	49
المطلب الثاني: التوجيه والرقابة و اتخاذ القرار	50
الفرع الاول: مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التوجيه	50
الفرع الثاني : مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية الرقابة	51
الفرع الثالث: مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية اتخاذ القرار	53
المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية	53
المطلب الأول: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات الجامعية	54
الفرع الأول: إدارة شؤون الطلبة	54
الفرع الثاني: إدارة شؤون الموظفين	57
الفرع الثالث: إدارة المؤسسات الجامعية	58
المطلب الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في التعليم الجامعي	60

الفرع الأول : دور الحاسوب في تطوير التعليم الجامعي	61
الفرع الثاني: دور الأنترنت في تطوير التعليم الجامعي	67
الفرع الثالث: تأثير استخدامات الحاسوب و الانترنت على أداء الطالب و الأستاذ الجامعي.	80
المطلب الثالث: تطبيقات الإدارة الإلكترونية على المكتبات الجامعية.	85
الفرع الاول: دوافع وأهداف الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية	86
الفرع الثاني: الخدمات الإلكترونية في المكتبات الجامعية	88
الفرع الثالث: استخدامات الحاسوب والإنترنت في المكتبات الجامعية	90
المطلب الرابع: تطبيقات أخرى مختلفة	95
المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعة الجزائرية	101
المطلب الأول: معوقات إدارية و بشرية	102
الفرع الأول : المعوقات الإدارية	102
الفرع الثاني: المعوقات البشرية	103
المطلب الثاني: معوقات مالية و تكنولوجية	104
الفرع الأول : المعوقات المالية	104
الفرع الثاني : المعوقات التكنولوجية	105
المطلب الثالث: معوقات قانونية و أمنية	106
الفرع الأول : المعوقات القانونية	107
الفرع الثاني :المعوقات الأمنية	108
خاتمة	110
قائمة المراجع	113
فهرس الموضوعات	122